دراسة
في معجم رجال الحديث
للسيد الخوئي

- نظرة في القواعد الرجالية -

عماد الكاظمي

منشورات معالم الفكر

دراسة في معجم رجال الحديث للسيد الخوئي

- نظرة في القواعد الرجالية -

عماد الكاظمي

الكتاب: دراسة في معجم رجال الحديث للسيد الخوئي
-نظرة في القواعد الرجالية-
المؤلف: عماد الكاظمي.
الطبعة: الأولى.
الناشر: معالم الفكر / العراق - الكاظمية.
لبنان - حارة حريك مجاور مسجد الحسنين.
السنة: ١٤٣٦هـ ٢٠١٤م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٣٢٠) لسنة ٢٠١١م

الإهداء

إلى أستاذي وشيخي الدكتور حسين علي محفوظ ..

أهدي هذا المجهود

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله الأول بلا أولٍ كان قبله، والآخر بلا آخرٍ يكون بعده، وأفضل الصلاة على محمد عبده، وعلى آله السائرين إثره.

أما بعد، إنه لشرفٌ كبيرٌ يتشرَّفُ به طلبة كلية الشريعة في الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية أنْ يقوموا بكتابة بحث السنة الأخيرة من الدراسة الجامعية، ليمارس الطالب قبل اختتام دراسته الخطوات الأولى للبحث بنفسه في هذا البحر العميق للمؤلفات والعلوم[1]، والتي جمعت بين طياتها ما جمعت من علومٍ وحقائق قد تخفى على كثيرٍ من الطلبة والدارسين، ولا يستطيعون الوصول إليها ضمن الدراسة المنهجية التقليدية القائمة على ما يطرحه الأستاذ على الطالب في الجامعة. فكانت هذه الخطوة مهمة جداً وضرورية للطالب من كتابة بحث يختاره ضمن اختصاصه لتنضج وتتلقَّح تلك المعلومات والعلوم التي تلقّاها عند بحثه عن أيِّ موضوع بدقة وعمق، ليكون بذلك مؤهلاً للدراسات التخصصية بعد حين لو أراد ذلك، إضافة إلى تحصيه لكُلِّ ما تمت دراسته في الجامعة للسنوات الأربع، وهذا المشروع -بحث التخرج- أعتقد أنه من أهم المشاريع العلمية التي تعطي للطالب الفرصة في الاعتماد على تجربته العملية سواء كانت هذه التجربة بِكراً أم

---

[1] إنَّ هذا الكتاب في الأصل هو بحث تخرج وقد تم إضافة صفحات أخرى إليه ليكون هذا الجهد المتواضع.

لا، إضافة إلى فتح آفاق العلم أمامه والبحث والتأمل ليكون يوماً ما باحثاً يمكن الاعتماد عليه في اختصاصه ليفيد بذلك العلم وطلابه.

إنَّ من العلوم المهمة التي تمت دراستها في هذه الكلية هو ما يتعلق بالعلوم الإسلامية عامة، وما يتعلق بالفقه الإسلامي والوصول إلى معرفة استنباط الحكم الشرعي خاصة والعلوم المقدِّمة لذلك، وبما أنَّ مصادر استنباط الحكم الشرعي قائمة بالأساس على القرآن الكريم والسنة الشريفة، لذا كانت للعلوم المقدمة لذلك الحظ الأوفر في الدراسة، فكان من أهم تلك العلوم هو ما يتعلق بسند أحاديث السنة الشريفة وهو ما يعرف أصطلاحاً بـ "علم الرجال" والقواعد التي تضمنها هذا العلم وكيف تداوله المسلمون وتعاملوا معه على مر السنين للوصول إلى أحكام الشريعة المقدسة، والتي كانت أغلب أحكامها قد وصلت إلينا عن طريق روايات المعصومين (عليهم السلام)، ولأهمية ذلك حاولت الكتابة عن هذا العلم ولكن بخوفٍ وأرتباكٍ شديدَيْن من عدم التوفيق في ذلك، ولكنني أعتقد أنَّ الصعاب لايمكن التغلب عليها بالوقوف أمامها كالأسير، بل بركوبها بعد التوكل على الله تعالى، والاستعانة به في الفوز والفلاح. فكانت هذه التجربة لنا في كتابة بحث حول مادة علم الرجال، وذلك من خلال اختياري لمؤلَّفٍ عظيمٍ من المؤلفات التي أُلِّفت في هذا المجال، والذي -كما أعتقد- لم يُتَناول بالدراسة والتحقيق من قبل الباحثين سابقاً إلا بالإشارة إليه أحياناً، ذلك هو (معجم رجال الحديث) لمرجع الأمة وأستاذ الأجيال السيد "أبو القاسم الموسوي الخوئي" (قدس سره)، المرجع الذي برع في كُلِّ علم وفن، وكانت من أكبر إنجازاته العلمية ما ألَّفه في علم الرجال ومعرفة رواة الأحاديث وما قيل فيهم من حيث الوثاقة وعدمها، ليجعل بذلك مادة جاهزة لكلِّ [illegible] الروايات المباركة.

إنَّ البحث يقوم حول دراسة بعض القواعد الرجالية التي أشار إليها السيد الخوئي (قدس سره) إجمالاً، ودراسة بعضها تفصيلاً، من حيث أهمية تلك المواضيع في علم الرجال ..

وسوف نتحدَّث عن منهجية البحث في المدخل ونبيِّن الخطوط العامة التي يقوم عليها البحث ليكون الباحث والمطالع على بينةٍ تامةٍ بأبواب هذا البحث ثم نشرع في بيان الفصول الثلاثة التي قسم البحث عليها. ومنه تعالى نستمد العون والتوفيق إنه وليُّهُما..

في الختام أتقدَّمُ بشكري وأمتناني لكل العاملين في (الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية)بكُلِّ كوادرها العلمية والإدارية على الجهود الفريدة التي تُبذل من أجل رفد الأمة الإسلامية بالعلم والعلماء وطلبة العلم والبحوث العلمية ..

وأتقدم كذلك بشكري العميق إلى جميع العاملين في (مكتبة الجوادين العامة) في الصحن الكاظمي الشريف، هذا الصرح العلمي الكبير في العالم الإسلامي والذي تفتخر مدينتنا أنْ تضمه بين جناحيها وما تحويه من الكنوز العلمية التي لا تُقدَّرُ بثمنٍ، إضافة إلى الخدمات الكبيرة التي يقدمها العاملون فيها على قدمٍ وساق، آناء الليل وأطراف النهار لا يبتغون إلا رضا الله تعالى..

أسأله تعالى أنْ يتقبل ذلك بأحسن قبوله إنه سميع مجيب.

تمهيد: تأريخ علم الرجال.

قبل أنْ نتعرف على علم الرجال وبيان الأدلة التي تثبت حاجة الفقيه إليه نبين مقدمة لها علاقة بذلك، حيث إنَّ علم الرجال من العلوم المهمة التي لها الدور الكبير في مقدمات عملية الاستنباط للحكم الشرعي، وذلك لأنَّ المصدر الأساس للأحكام هو القرآن الكريم والسنة الشريفة، وأنَّ القرآن الكريم قد ثبت لجميع المسلمين تواتره وقطعية صدوره من قبل الله تعالى وأنه لا نقص ولا زيادة ولا تحريف في أيِّ آيةٍ من آياته، وقد تكفلت المؤلفات التي تناولت علوم القرآن بيان ذلك إضافة إلى وضوحه وثبوته، ولكن المصدر الثاني وهو السنة الشريفة الواردة عن المعصومين (عليهم السلام) أي الواردة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمة الاثني عشر (عليهم السلام) كما يقول بذلك الشيعة الإمامية، أو ما ورد عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والصحابة كما يقول أبناء العامة فإنها -السنة- ظلَّت مصدرَ دراسةٍ وتمحيصٍ وتحقيقٍ حول صحة صدور تلك الروايات عنهم أم لا ؟ وخصوصاً بعد ابتعاد زمن الكتب التي جمعَتْ تلك الروايات في المجموعات الحديثية عن عصر المعصوم، وابتلاء الأمة بالكذابين والوضّاعين وأصحاب الأهواء[1]، إضافة إلى سلاطين الجور وذلك بابتداع أحاديث ونسبتها إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأهل بيته (عليهم السلام) أو الصحابة مما أدى بالفقهاء إلى وضع قواعد عدة في طريقة التعامل مع تلك الأحاديث لمعرفة صحيحها من سقيمها، فكانت الحاجة ضرورية في التمهد لعلمٍ يتكفل دراسة سند تلك الروايات

---

[1] سوف نذكر في صفحات لاحقة بعض تلك الأحاديث المكذوبة على النبي وأهل بيته (عليهم السلام).

والقطع أو الوثوق بصدورها عنهم، وهذا ما تم بيانه وتكفله في علم خاص يعرف بـ (علم الرجال).

لأجل ذلك فقد عكف العلماء على تأليف كتب خاصة في هذا الموضوع منذ عصر الأئمة (عليهم السلام) إلى وقتنا الحاضر، نذكر بعض ما اشتهر منها:

١ – رجال البرقي، لأحمد بن أبي عبد الله البرقي (ت٢٨٠هـ).

٢ – رجال الكشي، لأبي عمرو محمد بن عبد العزيز الكشي(ت٣٢٩هـ).

٣ - رجال ابن الغضائري، لأبي الحسين الغضائري (ت٤١١هـ).

٤ – رجال النجاشي، لأبي العباس أحمد بن علي بن أحمد النجاشي(ت٤٥٠هـ).

٥ – الفهرست، لأبي جعفر بن محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ).

٦ – رجال الشيخ الطوسي، لأبي جعفر بن محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ).

٧ – الفهرست، رشيد الدين محمد بن علي السروي الشهير بـ (آبن شهر آشوب) (ت٥٨٨هـ).

٨ – حل الإشكال في معرفة الرجال، جمال الدين ابن طاووس الحلي(ت٦٧٣هـ).

٩– رجال ابن داوود، تقي الدين الحسن بن علي داوود الحلي(ت٧٠٧هـ).

١٠ – خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلامة الحلي (ت٧٢٦هـ).

١١ – إيضاح الاشتباه، العلامة الحلي (ت٧٢٦هـ).

١٢ – التحرير الطاووسي، الشيخ حسن بن زين الدين العاملي(ت١٠١١هـ).

١٣ – هداية المحدثين، الشيخ محمد أمين الكاظمي (ت في ق١٢هـ).

١٤ – التعليقة، الشيخ محمد باقر البهبهاني (ت١٢٠٥هـ).

١٥ - منتهى المقال في معرفة الرجال، أبو علي محمد بن إسماعيل الحائري(ت١٢١٦هـ).

١٦ – تنقيح المقال في أحوال الرجال، الشيخ عبد الله المامقاني(ت١٣٥١هـ).

١٧ - بغية الوعاة وغيره، السيد حسن الصدر (ت١٣٥٤هـ).

١٨ – ثقاة الرواة، السيد هبة الدين الشهرستاني (ت١٣٨٦هـ).

١٩ – قاموس الرجال، الشيخ محمد تقي التستري.

٢٠ – معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم الخوئي (ت١٤١٣هـ).

فهذا عشرون مؤلَّفاً -وهي أكثر- حاولنا ذكرها بهذه العجالة التي تناولت علم الرجال وما يتعلق به، فلا يخلو قرنٍ إلا وهناك تأليف أو عدة تآليف في الرجال وذلك للأهمية البالغة في دراسته.

إنَّ كثرة هذه المؤلفات تؤكد على اهتمام علماء مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) بعلم الرجال، لا كما أراد أنْ يصوِّر ذلك بعض المعادين لهم والمغرضين. ومن أراد بعض التفصيل فليراجع مثلاً كتاب "مصفى المقال في مصنفي علم الرجال" للعلامة الشيخ أغا بزرك الطهراني (قدس سره) (ت١٣٨٩هـ)، ولذا نجد أنَّ الشيخ النجاشي يرد على هذه الادعاءات في أول كتابه قائلاً: ((أما بعد فإني وقفتُ على ما ذكره السيد الشريف "أطال الله بقاه وأدام توفيقه" من تعيير قومٍ من مخالفينا إنه لا سلف لكم ولا مصنف، وهذا قولُ مَنْ لا علم له بالناس، ولا وقف على أخبارهم، ولا عرف منازلهم، وتأريخ أخبار أهل العلم .. -إلى أنْ قال- لأصحابنا (رحمهم الله) في بعض هذا الفن كتباً)).[1] ومن هذه الكتب القديمة على ما تقدم ذكره هي:

---

[1] رجال النجاشي ص٢

* كتاب للحسين بن محبوب المولود عام ١٤٩هـ.

* كتاب للحسن بن علي بن فضال (ت٢٢٤هـ).

* كتاب لأحمد بن محمد البرقي صاحب المحاسن (ت٢٧٤هـ).[١]

وكل ذلك للدلالة الواضحة على أهمية الحديث عن السنة الشريفة حيث هي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم للتشريع الإسلامي، ولا يمكن لأيِّ فقيهٍ أو باحثٍ أنْ يفرِّقَ بينهما، لأنَّ بها -السنة- يُبين المجمل من المبهم، والمطلق من المقيد وغيره، حيث أنَّ القرآن الكريم قد شَرَّع بعض الأحكام أو كلها إجمالاً، ثم أتت السنة الشريفة لتبين ذلك الإجمال، وأقوى شاهدٍ على هذا تشريعات الصوم والحج والصلاة وغيرها، ولذا ورد عن الإمام الصادق (عليه السلام) قوله: إنَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نزلت عليه الصلاة، ولم يُسَمِّ اللهُ له ثلاثاً ولا أربعاً حتى كان رسول الله هو الذي فَسَّر لهم ذلك.

وبعد عصر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان عصر الأئمة (عليه السلام) في بيان الأحكام الشرعية للناس، فالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد وَرَّث للأمة ذينك المصدرين (القرآن والعترة) للرجوع إليهما في معرفةِ كُلِّ ما يحتاجونه سواء كان حكماً شرعياً أم غيره، حيث قال في الحديث الشريف المتواتر بين المسلمين والمشهور بحديث الثقلين: ((إني تاركٌ فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض)).[٢]، بل قال كما في

---

[١] بحوثٌ في فقه الرجال، السيد علي حسين مكي العاملي ص٢٣

[٢] البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي ص٢٤ عن مصادر كثيرة منها الحاكم في المستدرك على الصحيحين، ومسند أحمد وغيرهما.

رواية الطبراني في تكملة الحديث: ((فلا تَقْدَموهم فتهلكوا، ولا تَقْصُروا عنهم فتهلكوا، ولا تعلِّموهم فإنهم أعلمُ منكم)).[1]

لذا نرى كثيراً من كلمات الأعلام تؤكد على الحاجة لهذا العلم، وتذكر الأدلة لإثبات حاجته مقابل من أفرط وذهب إلى القول بعدم الحاجة إليه.

وانطلاقاً من أهمية ذلك كان لنا اختيار هذا البحث عن علم الرجال ودراسة بعض ما يتعلق به ثم بيان رأي عَلَمٍ من أعلام المسلمين، ومن كبار محققي الطائفة، وهو السيد "أبو القاسم الموسوي الخوئي" (ت١٤١١هـ) في مباحث هذا العلم، إذ أنَّ أغلب هذه القواعد الرجالية تُعْرَضُ بعد ذلك على الأصوليين في علم الأصول ليُعرف مدى حجية ذلك، والسيد الخوئي (قدس سره) يعدُّ من كبار علماء الأصول للقرن الهجري الماضي، وقد ذكر السيد أغلب آرائه الرجالية في موسوعته الرجالية "معجم رجال الحديث" ولذا كان اختيار هذه الدراسة لإبراز أهم النقاط التي يختلف فيها مع غيره وبيان أدلته وحجته، وحاولت في كل مبحثٍ الإيجاز فيه دون التفصيل وبيان الآراء المختلفة، ونكون بذلك قد تمت إضافة دراسةٍ من دراسات علم الرجال، ولعلنا نوفَّق في ذلك.

وقد تم تقسيم البحث -المتواضع- على فصول ثلاثة، وكل فصل على مباحث ثلاثة، إضافة إلى الخاتمة، فكان كالآتي:

الفصل الأول

-المبحث الأول / تعريف علم الرجال.

-المبحث الثاني / أدلة الحاجة إلى علم الرجال.

---

[1] المراجعات، السيد عبد الحسين شرف الدين ص٢٦ عن الطبراني.

-المبحث الثالث / الأخبارية وشبهة عدم الحاجة إلى علم الرجال.

الفصل الثاني

-المبحث الأول: نبذة من سيرة السيد الخوئي (قدس سره).

-المبحث الثاني: نظرة في معجم رجال الحديث.

-المبحث الثال: آراء السيد الخوئي في القواعد الرجالية.

الفصل الثالث

-المبحث الأول: الكتب الأربعة وقطعية صدورها عن المعصوم (عليه السلام).

-المبحث الثاني: أصحاب الإجماع.

-المبحث الثالث: مراسيل مشايخ الثقات.

الفصل الأول

* المبحث الأول: تعريف علم الرجال.

* المبحث الثاني: أدلة الحاجة إلى

علم الرجال.

* المبحث الثالث: الأخبارية وشبهة

عدم الحاجة إلى علم الرجال.

المبحث الأول: تعريف علم الرجال.

إنَّ جميع المؤلفات التي بحثت حول علم الرجال وما يتعلق به قد بينت المراد من هذا العلم وما هو التعريف الشامل له، وهو أمر بديهي في الكتابةِ عن أيِّ علمٍ فلا بد من تعريفه وبيان الغاية منه، وسوف نستعرض بعض هذه التعريفات التي ذكرها الأعلام في كتبهم لتكون لدينا نظرة شاملة عن هذا العلم، لنرى بعدها أي التعريفات هي أقرب للواقع العملي من غيرها.

ورد في "معجم مصطلحات الدراية" كما عن توضيح المقال: ((إنه علمٌ وضعَ لتشخيص رواة الحديث ذاتاً ووصفاً، مدحاً وقدحاً)). أو هو: ((إنه علم يبحث فيه عن أحوال الراوي من حيث اتصافه بشرائط قبول الخبر وعدمه)).[1]، وقال الشيخ السبحاني: ((وقيل وهو علم يبحث فيه عن أحوال الرواة من حيث اتصافهم بشرائط قبول أخبارهم وعدمه)). وإنْ شئت قلت: ((هو علم يبحث عن أحوال رواة الحديث التي لها دخل في جواز قبول قولهم وعدمه))، وربما يعرف: ((بأنه علم وضع لتشخيص رواة الحديث ذاتاً ووصفاً ومدحاً وقدحاً))، والمراد من تشخيص الراوي ذاتاً هو معرفة ذات الشخص وكونه فلان بن فلان كما إنَّ المراد من التشخيص الوصفي هو معرفة أوصافه من الوثاقة ونحوها ..[2]

وورد أنه: ((علم يبحث فيه عن أحوال الرواة من حيث اتصافهم بما يوجب قبول رواياتهم أو عدم قبولها من حيث الوثاقة والصدق أو الجرح والضعف ومن حيث التمييز عند الاشتباه والاشتراك)).[3]

---

[1] معجم مصطلحات الدراية، محمد رضا جديدي نزاد ص١٠٥

[2] كليات في علم الرجال، الشيخ جعفر السبحاني ص١١

[3] الفوائد الرجالية، السيد علي الصدر ص٧

فهذه مجمل التعريفات التي عرَّفت علم الرجال، ولو أراد الباحث أنْ يجمع بينها لخرج بنتيجة واحدة وهي أنَّ هذا العلم يعرِّفنا ذات الراوي لتتم معرفته وما يتعلق به من حيث اشتراك الاسم وعدمه، وكذا معرفة صفته من حيث العدالة والوثوق به أم لا.

ويذكر الدكتور الشيخ عبد الهادي الفضلي في ذلك: إنَّ هذه التعاريف - وكما هو واضح- تلتقي عند مؤدّى واحد أو بتعبير أدق عند موضوع واحد وهو دراسة أحوال الرواة ومن جانبين هما:

١- تشخيصُ وتعيينُ هويةِ الراوي باسمهِ ونسبهِ ونسبتِهِ وما إلى ذلك.

٢- معرفةُ نعتهِ أو وصفهِ الذي له علاقةٌ ومدخليةٌ بقبولِ روايتهِ أو رفضِها من حيث كونهِ عادلاً أو غير عادلٍ، ثقةً أو غير ثقةٍ، ممدوحاً أو مقدوحاً، موثَّقاً أو مفسقاً، مضعفاً أو مهملاً أو مجهولاً..[1]

ولذا فإنه لا ينبغي الإطناب في بيان كل ما قيل من تعريفات في ذلك فإنه إسهابٌ لا نفع فيه بعد أنْ تبينت لنا النظرة الكاملة عن أي أمرٍ يدور هذا العلم.

إنَّ مجمل هذه التعارف التي وردت على اختلافِ بعضها في الألفاظ واتفاقها، فإنها تتفق إجمالاً أو تفصيلاً في المضمون الأساس لهذا العلم، وهو معرفة ذات الراوي (اسمه) وتعيينه عند الاشتراك ومعرفة صفته (الوثاقة والعدالة و...) التي لها الأثر الكبير في الأخذ بروايته أو ردِّها، فكل ذلك يتم دراسته في هذا العلم (علم الرجال).

---

[1] أصول علم الرجال، الشيخ عبد الهادي الفضلي ص١١

من خلال ما ذكر أيضاً يتضح لنا أيضاً موضوع هذا العلم، وهو البحث عن الرجال الواقعين في سلسلة السند فإنه يُبحث فيه عن كونهم ثقاةً أو ضعافاً ونحوها من تلك العوارض.

ولبيان ذلك نذكر مثالاً تطبيقياً في كيفية التعامل مع سلسلة رواة أيِّ حديث وكيفية الاعتماد عليه أو ردِّه، فمثلاً:

ـ روي في الوسائل ما نصه: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن النعمان، عن أبي أسامة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال في حديث: ((كونوا دعاةً إلى أنفسكم بغيرِ ألسنتِكم، وكونوا زيناً ولا تكونوا شيناً)).[1]

فهذا الحديث بسنده المتصل نقوم بدراسته بالشكل التالي:

* أما محمد بن يعقوب الكليني "صاحب كتاب الكافي" فهو غني عن التعريف ولا يُشك في وثاقته فهو أحد الأعلام الذين يفتخر بهم، قال النجاشي في حقه: ((شيخ أصحابنا في وقته بالري ووجههم وكان أوثقَ الناس في الحديث وأثبتهم)).

* وأما محمد بن يحيى، فهو شيخ الكليني والذي يكثر الرواية عنه في الكافي وهو من الثقات العظام، قال النجاشي عنه: ((شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث)).

* وأما أحمد بن محمد بن عيسى، فهو الأشعري القمي المعروف بسمو المنزلة، قال عنه النجاشي: ((أبو جعفر "رحمه الله" شيخ القميين، ووجههم، وفقيههم، غير مدافع، وكان أيضاً الرئيس الذي يلقى السلطان، ولقي الرضا عليه السلام)).

---

[1] وسائل الشيعة، الحر العاملي ١/٧٦

* وأما علي بن النعمان، فهو على ما قاله النجاشي: ((كان علي ثقة، وجهاً، ثبتاً، صحيحاً، واضح الطريقة)).

* وأما أبو أسامة، فهو زيد الشحام وإذا رجعنا إلى ترجمة زيد الشحام لم نجد النجاشي يوثّقه، وإنما وثقه الشيخ الطوسي بقوله: ((زيد الشحام يكنى أبا أسامة ثقة)) وهو كافٍ.

فمن خلال هذا يتضح إنَّ الرواية صحيحة السند لوثاقة جميع رجال سندها.[1]

ونذكر مثالاً آخراً للتعرف على كيفية الوصول إلى معرفة السند ووثاقة رواته. حيث -روى الشيخ الكليني في الكافي- باب فضل المعروف- عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): ((اصنعوا المعروفَ إلى كُلِّ أحدٍ فإنْ كان أهله، وإلا فأنت أهله)).[2]

ولمعرفة مستوى هذه الرواية نرجع أولاً إلى كتب الرجال لنعرف قيمة كل راوٍ من رواة سندِ هذه الرواية الشريفة -كما في الحديث السابق- وهي:

* أما محمد بن يعقوب الكليني فقد مر ذكره.

* أما علي بن إبراهيم / إمامي عادل. (انظر رجال النجاشي)

* أما إبراهيم بن هاشم القمي / إمامي عادل. (انظر معجم رجال الحدث)

* أما محمد ابن أبي عمير / إمامي عادل. (انظر رجال النجاشي)

* أما معاوية بن عمار الدهني / إمامي عادل. (انظر رجال النجاشي)

---

[1] دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، الشيخ باقر الإيرواني ص١٣

[2] الكافي، الشيخ الكليني ٤/٢٧

وبعد رجوعنا إلى كتب الرجال ننتهي إلى النتيجة التالية: وهي إنَّ جميع رواة هذه الرواية هم إماميون عدول، ونرجع ثانياً إلى علم الحديث لنرى إنَّ هناك قاعدة من قواعده تقول: إنَّ السند إذا كان جميع رواته إماميين عدولاً فهو صحيح معتبر.[1]

بهذه الطريقة يقوم الفقيه بدراسة سند كُلِّ حديث يريد أنْ يعتمد عليه في أيِّ بحث من مباحثه الفقهية التي توصله لاستنباط الحكم الشرعي، وهذا الأمر ليس سهلاً وذلك لكثرة الروايات الشريفة ورجالها والاختلاف في توثيق بعض عن الرواة وعدم توثيقهم عند آخرين، وطريقة التعامل في ذلك، إضافة إلى غير ذلك من المشاكل من قبيل جهالة بعض الرواة وتشابه بعض الأسماء مع غيرها ..

إذاً من خلال ما مرَّ من الأمثلة يتبين لنا جلياً أنَّ هنالك علاقة وثيقة بين علم الرجال والعلوم الأخرى مثل علم الحديث وأصول الفقه، ليتمكن الفقيه بعدها من الوصول إلى الحكم الشرعي. ولذا يجب علينا أنْ نستعرض -ولو إجمالاً- تلك العلاقة ليتبين لنا حقيقة أهمية هذا العلم والفائدة المتوخاة من دراسته.

---

[1] أصول الحديث، الشيخ عبد الهادي الفضلي ص١٦

العلاقة بين علم الرجال وعلم الحديث:

قد يرى الباحث -أول نظرة- أنهما يبحثان في موضوع واحد وهو دراسة الرواية أو نقول سند الرواية، ولكن هذا اشتباه، فالحقيقة إنَّ الحديث الشريف إذا أردنا دراسته فإنَّ ذلك سيكون أولاً في علم الرجال، حيث تتم من خلاله دراسة كُلِّ راوٍ - راوٍ راوٍ- ورد في السند فتُعطى بعد ذلك نتيجة هذه الدراسة إلى المختص في علم الحديث. حيث يذكر له مثلاً إنَّ جميع رواة هذه الرواية هم عدول قد توفرت فيهم العدالة، أو إنهم ثقات، أو ضعاف، أو مختلط بين الثقة وغيره، وذلك عن طريق كتب تراجم الرواة التي تكفلت ببيانِ ما يتعلق بذلك، فهذه النتيجة التي تؤخذ من علم الرجال تطبَّق عليها قواعد علم الحديث، مثل إنَّ الحديث إذا كان جميع رواته أماميين عدول فهو حديث صحيح، وغيرها من القواعد الأخرى المتعارفة في علم الحديث التي تبين أنواع الحديث وأصنافه، فهذه إجمالاً صورة العلاقة بين هذين العلمين، ولعلها تكون وثيقة جداً بل كانت متداخلةً فيما بينها في مؤلفات القدماء حتى تم وضع قواعد كل علمٍ في بابه.

العلاقة بين علم الرجال وعلم أصول الفقه:

إنَّ حجية مصادر التشريع الإسلامي وكيفية الاستدلال بها لاستفادة الحكم الشرعي تُبحث في علم أصول الفقه، وحيث إنَّ من المصدر الثاني للتشريع هو الحديث الشريف المتمثل بالسنة الشريفة، فالروايات منها ما يكون متواتراً، ومنها خبر الواحد المقترن بما يفيد صدوره عن المعصوم، ومنها الأحاديث المظنونة الصدور عن المعصوم، وغيرها وهذه الأنواع كلها لا يُعرف مدى حجيتها والاستدلال بها إلا عن طريق أصول الفقه وقواعده المعلومة التي تُطَبَّق على الحديث بتمامه من حيث نوعيته متواتراً، أم آحاداً، وأنَّ الخبر الواحد صحيحاً، أم حسناً، أم موثقاً، أم ضعيفاً، ومدى حجية كل خبرٍ منها.

إذاً معرفة حجية الخبر وعدمه قائمة أولاً على معرفة نوع الخبر في علم الحديث، وبالتالي معرفة نوع الحديث قائمة على معرفة دراسة السند كاملاً لرواة الحديث الذي يتم في علم الرجال.

فعلى ذلك فالعلاقة مترابطة بين هذه العلوم الثلاث ليكون الأمر مهيئاً للفقيه بتطبيق قواعده بعد ذلك ليستنبط الحكم الشرعي من الرواية.

فتكون المراحل وصولاً إلى الحكم الشرعي كالتالي:

١- في علم الرجال نثبت قيمة الرواة. كل راوٍ يُدرس من خلال كتب التراجم.

٢- في علم الحديث نثبت قيمة الرواية. حيث تُعرف هذه القيمة بعد دراسة كل راو في علم الرجال فيعرف بعد ذلك نوع الحديث صحيحاً أم غيره.

٣- في علم أصول الفقه نثبت حجية الرواية. وذلك بعد دراسة واثبات حجية السنة التي وصلت إلينا بطريق التواتر أو غيره من الطرق الظنية المعتبرة.

من خلال ذلك يثبت لنا وضوح التداخل بين هذه العلوم، بل الأصح تسلسل أهمية هذه العلوم في الوصول إلى الحكم الشرعي، إذ لا يمكن للفقيه أنْ يفتي

بالاستحباب المؤكد لغسل الجمعة أو شرائط صحة عقد البيع والشراء إلا بعد مراجعة الروايات الواردة حول الموضوع ثم دراسة سند كُلِّ رواية ومعرفة حال كُلِّ راوٍ من رواة سند الحديث ثم معرفة نوع هذا الحديث لكي يتم الحكم عليه بعد ذلك بحجيته أم عدم الحجية، فيأتي بعدها الفقيه لاستنباط حكم الاستحباب أو الوجوب وغيره.

وأعتقد أنه أصبح الأمر لدينا واضحاً -ولو إجمالاً- أهمية دراسة علم الرجال وبيان أثره على العلوم الأخرى.

المبحث الثاني: الحاجة إلى علم الرجال.

بعد أنْ تعرفنا على الكلمات الواردة في تعريف هذا العلم والأقوال فيه، ننتقل إلى بيان أقوال العلماء في إثبات الحاجة إلى علم الرجال وأهميته، لنصل بذلك إلى هدفين أساسيين: الأول معرفة مدى الحاجة إليه لتتم الإحاطة به ومعرفة قواعده التي يقوم على أساسها، والثاني هو الرد غير المباشر -أو المباشر- على القائلين بعدم الحاجة إليه، وإنْ كنا سنستعرض آراء القائلين بعدم الحاجة إليه باختصار.

ذكر العلماء أدلة عدة تؤكد على الحاجة الأساسية لدراسة علم الرجال وذلك لعلاقته الوثيقة بالعلوم الأخرى التي توصل الفقيه إلى استنباط الحكم الشرعي من الروايات المباركة التي تضمنت أغلب أحكام الشريعة الإسلامية المقدسة، إذ أنه لا يمكن الأخذ بأيِّ رواية وردت في كتب الأحاديث دون عرضها على قواعد خاصة تبين مدى الاستدلال بها وعدمه. وقد طال الحوار والنقاش بين العلماء في مؤلفاتهم حول الحاجة إلى علم الرجال وعدمها، فمن قائل بتوقف الاستنباط عليه وأنَّ رحاه يدور على أمور، منها العلم بأحوال الرواة، ولولاه لما تمكن المستنبط من استخراج كثير من الأحكام عن أدلتها، إلى قائلٍ بنفي الحاجة إليه، محتجاً بوجوه منها: قطعية أخبار الكتب الأربعة صدوراً، إلى ثالث قائل بلزوم الحاجة إليه في غير ما عمل به المشهور من الروايات، إلى غير ذلك حيث يبين فيها كُلٌّ وجهة نظره تجاه هذا العلم، ولكن أساطين العلم والطائفة قد أكَّدوا وأثبتوا حقيقة الحاجة إلى علم الرجال، إضافة إلى أنَّ الواقع في التعامل مع تلك المرويات يؤكد عليه أيضاً وخصوصاً مع انتشار العوامل الكثيرة للوضع والتدليس والكذب.

ذكر السيد الخوئي (قدس سره) في معجمه تحت عنوان "الحاجة إلى علم الرجال" ما نصه: ((قد ثبت بالأدلة الأربعة حرمة العمل بالظن، وأنه لا يجوز

نسبة حكم إلى الله سبحانه ما لم يثبت ذلك بدليل قطعي، أو بما ينتهي إلى الدليل القطعي، وناهيك في ذلك قوله سبحانه: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللهِ تَفْتَرُونَ﴾ دلت الآية المباركة على أنَّ كل ما لم يثبت فيه إذنٌ من الله تعالى، فنسبته إليه افتراء عليه سبحانه، كما ثبت بتلك الأدلة أنَّ الظن بنفسه لا يكون منجزاً للواقع، ولا معذراً عن مخالفته في ما نجز بمنجز، ويكفي في ذلك قوله تعالى: (وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلاَّ ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾، وأما الروايات الناهية عن العمل بغير العلم فهي فوق حد الإحصاء، ففي صحيح أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): تَرِدُ علينا أشياء ليس نعرفها في كتاب الله ولا سنة فننظر فيها ؟ فقال: لا، أما إنك إنْ أصبتَ لم تؤجر، وإنْ أخطأتَ كذبْتَ على الله. ثم إنه لا ريب في أنَّ العقل لا طريق له إلى إثبات الأحكام الشرعية لعدم إحاطته بالجهات الواقعية الداعية إلى جعل الأحكام الشرعية. نعم يمكن ذلك في موارد قليلة، وهي إدراك العقل الملازمة بين حكم شرعي وحكم آخر، كإدراكه الملازمة بين النهي عن عبادة: كالصوم يومي العيدين وفساده. وأما الكتاب العزيز فهو غير متكفل ببيان جميع الأحكام، ولا بخصوصيات ما تكفل ببيانه من العبادات، كالصلاة والصوم والحج والزكاة فلم يتعرض لبيان الأجزاء والشرائط والموانع. وأما الإجماع الكاشف عن قول المعصوم (عليه السلام) فهو نادر الوجود، وأما غير الكاشف عن قوله (عليه السلام) فهو لا يكون حجة لأنه غير خارج عن حدود الظن غير المعتبر.

والمتحصل: إنَّ استنباط الحكم الشرعي في الغالب لا يكون إلا من الروايات المأثورة عن أهل بيت العصمة صلوات الله عليهم، والاستدلال بها على ثبوت حكم شرعي يتوقف على إثبات أمرين: الأول: إثبات حجية خبر الواحد..

والثاني: إثبات حجية ظواهر الروايات .. وهذان الأمران قد أشبعنا الكلام فيهما في مباحثنا الأصولية. ولكن ذكرنا أنَّ كُلَّ خبرٍ عن معصومٍ لايكون حجة، وإنما الحجة هو خصوص خبر الثقة أو الحسن. ومن الظاهر أنَّ تشخيص ذلك لا يكون إلا بمراجعة علم الرجال ومعرفة أحوالهم وتمييز الثقة والحسن عن الضعيف، وكذلك الحال لو قلنا بحجية خبر العادل فقط فإنَّ الجزم بعدالة رجل أو الوثوق بها لا يكاد يحصل إلا بمراجعته. هذا والحاجة إلى معرفة حال الرواة موجودة حتى لو قلنا بعدم حجية خبر الواحد، أو قلنا باختصاص حجية الظهور بمَنْ قصد إفهامه، فانتهى الأمر إلى القول بحجية الظن الإنسدادي أو لزوم التنزُّل إلى الامتثال الظني، فإنَّ دخل توثيق علماء الرجال رواة رواية في حصول الظن بصدورها غير قابل للإنكار، ومن الغريب -بعد ذلك- إنكار بعض المتأخرين الحاجة إلى علم الرجال بتوَهُّمِ أنَّ كل رواية عمل بها المشهور فهي حجة، وكل رواية لم يعمل بها المشهور ليست بحجة، سواء أكانت رواتها ثقات أم ضعفاء، فإنه مع تسليم ما ذكره من الكلية -وهي غير مسلمة وقد أوضحنا بطلانها في مباحثنا الأصولية- فالحاجة إلى علم الرجال باقية بحالها، فإنَّ جملة من المسائل لا طريق لنا إلى معرفة فتاوى المشهور فيها، لعدم التعرض لها في كلماتهم، وجملة منها لا شهرة فيها على أحد الطرفين، فهما متساويان. أو أنَّ أحدهما أشهر من الآخر، وليست كل مسألة فقهية كان أحد القولين أو الأقوال فيها مشهوراً، وكان ما يقابله شاذاً، بل الحال كذلك حتى لو قلنا بأنَّ صدور روايات الكتب الأربعة قطعي، فإنَّ أدلة الأحكام الشرعية لاتختص بالكتب

الأربعة، فنحتاج -في تشخيص الحجة من الروايات الموجودة في غيرها عن غير الحجة- إلى علم الرجال)).[1]

وكذلك من أهم تلك الأدلة التي ذُكرت في باب الحاجة إلى علم الرجال، يذكر العلامة السبحاني منها:

- الأول: حجية قول الثقة.

لا شك أنَّ الأدلة الأربعة دلت على حرمة العمل بغير العلم قال سبحانه وتعالى: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللهِ تَفْتَرُونَ﴾، وقال عز من قائل: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، وأما الروايات الناهية عن العمل بغير العلم فكثيرة لاتحصى .... ومن المعلوم أنه ليس مطلق الخبر حجة، بل الحجة هو خصوص خبر العدل، كما مال إليه بعض، أو خبر الثقة أعني من يثق العقلاء بقوله، ومن المعلوم أنَّ إحراز الصغرى أعني كون الراوي عدلاً أو ثقة يحتاج إلى الرجوع إلى "علم الرجال" المتكفل ببيان أحوال الرواة من العدالة والوثاقة..

- الثاني: الرجوع إلى صفات الراوي في الأخبار العلاجية.

إنَّ الأخبار العلاجية تأمر بالرجوع إلى صفات الراوي من الأعدلية والأفقهية، حتى يرتفع التعارض بين الخبرين بترجيح أحدهما على الآخر في ضوء هذه الصفات. ومن المعلوم إنَّ إحراز هذه الصفات في الرواة لا يحصل إلا بالمراجعة إلى "علم الرجال"، قال الصادق (عليه السلام) في الجواب عن سؤال عمر بن حنظلة عن اختلاف القضاة في الحكم مع استناد اختلافهما إلى الاختلاف في الحديث: "الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما ولا يلتفت

---

[1] معجم رجال الحديث، السيد الخوئي ١٩/١ وقد أوردنا أغلب النص لبيان أهمية القول بالحاجة إلى علم الرجال كما يبينه السيد الخوئي في مقدمة معجمه.

إلى ما يحكم به الآخر" وغيره من الروايات التي تأمر بترجيح أحد الخبرين على الآخر بصفاتٍ ..

- الثالث: وجود الوضاعين والمدلسين في الرواة.

إنَّ مَنْ راجع أحوال الرواة يقف على وجود الوضاعين والمدلسين والمتعمدين للكذب على الله ورسوله فيهم، ومع هذا كيف يصح للمجتهد الافتاء بمجرد الوقوف على الخبر من دون التعرُّف قبل ذلك على الراوي وصفاته. قال الصادق (عليه السلام): إنَّ المغيرة بن سعيد دسَّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدِّث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبينا محمد. وقال أيضاً: إنّا أهلُ بيتٍ صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس. وقال يونس بن عبد الرحمن: وافيت العراق فوجدت جماعة من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) متوافرين، فسمعتُ منهم، وأخذتُ كتبهم، وعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا (عليه السلام) فأنكر منها أحاديث كثيرة أنْ تكون من أصحاب أبي عبد الله، قال: إنَّ أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله، لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسُّون من هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن.

هذا ولقد كتبت عدة مؤلفات في بيان الرواة الوضاعين والمدلِّسين والمكذبين وأخبارهم[1] ولأجل هذا التخليط من المدلسين أمر الأئمة (عليهم السلام)

---

[1] وقد أفرد العلامة الأميني فصلاً في ذلك من موسوعته القيمة (الغدير) في الجزء السادس ص ٣٠١ في عنوان "سلسلة الكذابين والوضاعين" حيث ذكر (٧٠٢) رجلاً ممن كانوا يكذبون في الأحاديث، بل بعض منهم كانت حرفة ومهنة له ولأسباب عدة، وقد رتبهم حسب الحروف

الأبجدية ابتداءً من رقم (١) أبان – أباء- أبان بن جعفر أبو سعيد البصري وانتهاءً بالرقم (٧٠٢) أبو المهزم.

ونحن نذكر مثالين من هؤلاء ليتبين لنا أهمية معرفة الرجال الناقلين للأخبار. في التسلسل (٥٧) أحمد بن عبد الله الشيباني أبو علي الجويباري، كذابٌ، يضعُ الحديث، دجالٌ. قال البيهقي: فإني أعرفه حق المعرفة بوضع الحديث على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقد وضع عليه أكثر من ألف حديث، وسمعتُ الحاكم يقول: هذا كذابٌ خبيثٌ، وضع كثيراً في فضائل الأعمار، لا تحل رواية حديثه بوجه. وقال السيوطي: وضع ألوف أحاديث للكرامية، وقال ابن حيان في كتاب المجروحين: دجالٌ من الدجاجلة، روى عن الأئمة ألوف أحاديث ما حدَّثوا بشيء منها، وعن الحافظ السري: إنه ومحمد بن تميم ومحمد ابن عكاشة وضعوا عشرة آلاف حديث. المصادر: تاريخ بغداد (٢٩٥/٣)، التذكار ص١٥٥، ميزان الاعتدال (٥١/١)، تذكرة الموضوعات ص٣٨، أسنى المطالب ص٢١٣، لسان الميزان (١٩٣/١، ١٨٨/٥) اللآلئ المصنوعة (٢١/١).

وورد في تسلسل (٨١) أحمد بن محمد بن غالب الباهلي أبو عبد الله المتوفى (٢٧٥) غلام الخليل، من كبار الزهاد ببغداد، كذابٌ، وضاعٌ، قال الحافظ ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال ١٩٣/١ رقم ٣٨): سمعتُ أبا عبد الله النهاوندي بحرّان في مجلس أبي عروبة يقول: قلتُ لغلام الخليل: ما هذه الأحاديث الرقائق التي تحدِّث بها ؟ قال وضعناها لنرقق قلوب العامة. ما أظهر أبو داود السجستاني تكذيب أحد إلا في رجلين: الكديمي وغلام الخليل، فذكر أحاديث ذكرها في الكديمي أنها كذبٌ وذكر غلام خليل فقال: ذاك -يعني صاحب الزنج- كان دجال البصرة، وأخشى أنْ يكون هذا -يعني غلام خليل- دجال بغداد، ثم قال: قد عرض عليَّ من حديثه فنظرتُ في أربعمائة حديث أسانيدها ومتونها كذبٌ كلها.

المصادر: تاريخ بغداد (٧٩/٥)، المنتظم (٩٥/٥)، لسان الميزان (٢٧٣/١)، اللآلئ المصنوعة (٢٠٠/١، ١٩/٢).

قال الأميني: والعجب العجاب أنَّ رجلاً هذه سيرته وهذه ترجمته غلقتْ بموتهِ أسواق مدينة السلام، وحمل نعشه إلى البصرة ودفن هناك، وبُنيت على قبره قُبَّة، كما في تاريخ بغداد والمنتظم لابن الجوزي. (راجع الغدير ج٦)

بعرض الأحاديث على الكتاب والسنة، وأنَّ كل حديث لايوافق كتاب الله ولا سنة نبيه يُضرب به عرض الجدار.

- الرابع: وجود العامي في أسانيد الروايات.

إنَّ مَنْ سبر روايات الكتب الأربعة وغيرها، يقف على وجود العامي في أسانيد الروايات، وكثير منهم قد وقعوا في ذيل السند، وكان الأئمة يفتون لهم بما هو معروف بين أئمتهم، وقد روى أئمة الحديث تلك الأسئلة والأجوبة من دون أنْ يشيروا إلى كون الراوي عامياً يقتفي أثر أئمته، وأنَّ الفتوى التي سمعها من الإمام (عليه السلام) صدرت منه تقية، وعندئذ فالرجوع إلى أحوال الرواة يوجب تمييز الخبر الصادر تقية عن غيره.

- الخامس: إجماع العلماء.

أجمع علماء الإمامية بل فرق المسلمين جميعاً في الأعصار السابقة، على العناية بتأليف هذا العلم وتدوينه من عصر الأئمة (عليهم السلام) إلى يومنا هذا، ولولا دخالته في استنباط الحكم الإلهي، لما كان لهذه العناية وجه.

والحاصل إنَّ التزام الفقهاء والمجتهدين، بل المحدثين في عامة العصور، بنقل أسانيد الروايات، والبحث عن أوصاف الرواة من حيث العدالة والوثاقة، والدقة والضبط، يدل على أنَّ معرفة رجال الروايات من دعائم الاجتهاد..[1]

ونعرج على "أصول الرجال" للعلامة الشيخ عبد الهادي الفضلي إذ يقول في باب فائدته -فائدة علم الرجال-: ((من خلال دراستنا في علم أصول الحديث لموقف علمائنا من مرويات المشايخ الثلاثة (الكليني والصدوق والطوسي) في كتبهم الأربعة رأيناهم ينقسمون إلى فريقين: فريق يذهب إلى إنَّ مرويات المشايخ

---

[1] كليات في علم الرجال، الشيخ السبحاني ص٢١

الثلاث في كتبهم الأربعة مقطوع بصدورها عن المعصومين (عليهم السلام) وفريق يذهب إلى أنها مظنونة الصدور، فمَنْ ذهب إلى قطعية صدورها لا يرى فائدة في دراسة علم الرجال وكذلك لا فائدة في الرجوع إلى كتب الرجال لمعرفة قيمة الرواة لأنَّ الاستفادة منها إنما يكون بناء على ظنية صدورها لإثبات وثاقة الراوي ومن ثم الأخذ بقوله، ومَنْ ذهب إلى ظنية صدورها يرى لزوم البحث في علم الرجال والاجتهاد فيه .. ولأننا انتهينا في دراستنا إلى أنَّها غير مقطوعة الصدور، تكون حاجتنا لدراسة علم الرجال ضرورية ولا بد منها لمَنْ يريد الاجتهاد والاستنباط ولا أدل على هذا من الاستقراء لحال الرواة الذي ثبت أنَّ فيهم مَنْ هو ليس بثقةٍ ومَنْ نُصَّ على كذبه واختلاقه الحديث أمثال المغيرة بن سعيد وأبي الخطاب)).[1]

إضافة إلى ذلك فهناك الكثير من كلمات الأعلام من قبل التي تؤكد على أهمية ذلك وأنَّ التعرُّف على الرواة ومستوى وثاقتهم أمر ضروري ولابد منه. قال شيخ الطائفة الطوسي (ت٤٦٠هـ)[2] في كتابه "العدة" في فصل "في ذكر الخبر الواحد وجملة من القول في أحكامه": ((ومما يدل أيضاً على صحة ما ذهبنا إليه، أنا وجدنا الطائفة ميَّزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار، فوثَّقت الثقات منهم، وضعفَت الضعفاء،

---

[1] أصول علم الرجال ص١٣

[2] **الشيخ الطوسي:** أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي، المعروف بـ (شيخ الطائفة) الشهير بـ (الشيخ الطوسي)، ولد في طوس في شهر رمضان سنة (٣٨٥هـ)، وتلمذ على الشيخ المفيد ثم على السيد المرتضى ولازمه طيلة ثلاث وعشرين سنة إلى أنْ توفي السيد المرتضى سنة (٤٣٦هـ) فاستقل الشيخ بالزعامة والإمامة والرئاسة، له مؤلفات متعددة في كل علم، منها :- تفسير التبيان، رجال الطوسي، الفهرست، المبسوط، العدة، النهاية، الخلاف، الأمالي، الغَيبة وغيرها. توفي في ليلة الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة (٤٦٠هـ) ودفن في داره بوصية منه، وتحولت الدار بعده مسجداً حسب وصيته، وهو الآن من أشهر مساجد النجف الأشرف ويعرف بـ (مسجد الطوسي).

وفرَّقوا بين مَنْ يُعتمد على حديثه وروايته، ومَنْ لا يُعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم، وذموا المذموم، وقالوا: فلانٌ مُتَّهَمٌ في حديثه، وفلانٌ كذاب، وفلانٌ مخلط، وفلانٌ مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلانٌ واقفي، وفلانٌ فطحي، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها، وصنفوا في ذلك الكتب واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارستهم حتى أنَّ واحداً منهم إذا أنكر حديثاً نظر في إسناده وضعَّفه برواته، هذه عادتهم على قديم الوقت وحديثه لا تنخرم، فلولا أنَّ العمل بما يسلم من الطعن ويرويه مَنْ هو موثوق به جائز لما كان بينه وبين غيره فرق، وكان يكون خبره مطروحاً (مُطرحاً) مثل خبر غيره، فلا يكون فائدة لشروعهم فيه من التضعيف والتوثيق وترجيح الأخبار بعضها عن بعضٍ، وفي ثبوت ذلك دليل على صحة ما اخترنا)).[1]

وقال في باب آخر "في ذكر القرائن التي تدل على صحة أخبار الآحاد": ((وأما العدالة المراعاة في ترجيح أحد الخبرين على الآخر فهو أنْ يكون الراوي معتقداً للحق، مستبصراً، ثقةً في دينه، متحرجاً من الكذب، غير متَّهَمٌ فيما يرويه)).[2]

وكلامه (قدس سره) ظاهر في الحاجة إلى دراسة أحوال الرواة والواقع يثبت ذلك ويؤكده.

وقال العلامة الحلي[3] في كتابه "الخلاصة": ((فإنَّ العلم بحال الرواة من أساس الأحكام الشرعية، وعليه تبنى القواعد السمعية، ويجب على كل مجتهد معرفته

---

[1] العدة في أصول الفقه، الشيخ الطوسي ١/١٤٨

[2] المصدر نفسه ١/١٦٠

[3] **العلامة الحلي:** جمال الدين أبو المنصور الحسن بن سديد الدين يوسف المعروف بـ (العلامة الحلي)، ولد في الحلة في ٢٩ شهر رمضان سنة (٦٤٧هـ) وقيل ٢٧ رمضان سنة (٦٤٨هـ)، كان

وعلمه، ولا يسوغ له تركه وجهله، إذ أكثر الأحكام تستفاد من الأخبار النبوية والروايات عن الأئمة المهدية -عليهم أفضل الصلاة وأكرم التحيات- فلا بد من معرفة الطريق إليهم، حيث روى مشايخنا "رحمهم الله" عن الثقة وغيره، ومَنْ يُعمل بروايته، ومَنْ لا يجوز الاعتماد على نقله)).[1]

ونختم ذلك بما قاله الشيخ أغا بزرك الطهراني في "مصفى المقال": ((وهذا الاهتمام من هؤلاء المشايخ [الذين ألّفوا في الرجال] كاشفٌ عن أهمية هذا النوع من التأليف عندهم، فصرفوا عمرهم العزيز عليهم في ذلك لعلمهم باحتياج المسلمين بعدهم إلى هذه الكتب للزوم رجوع الفقيه إلى أحوال الرجال في استنباطهم للأحكام الإلهية عن أحاديثهم المروية في كتبهم عن الأئمة (عليهم السلام)، بالجملة كتاب الرجال وكتاب الفقه يسيران في الأهمية جنباً إلى جنب، وإنْ كان علم الفقه أفضل وأشرف، لكنه لا يصير الفقيه فقيهاً ما لم يكن رجالياً، فإنَّ إحدى مقدمات الاجتهاد معرفة رجال الحديث وسنده، فللمؤلفين للكتب الرجالية حق عظيم على الفقهاء وعلماء الدين)).[2]

إنَّ مَنْ يتتبع كلمات هؤلاء الأعلام وغيرهم يثبت لديه حقيقةَ الحاجة المهمة والرئيسة لدراسة علم الرجال، فترى الشيخ الطوسي يذكر سيرة علماء الطائفة قبل عصره في النظر والتدقيق والتحقيق في الرواة قبل الاعتماد على مروياتهم لعلمهم

علامة العالم، أعظم العلماء شأناً، وأعلاهم برهاناً، فقيهاً، متكلماً، حكيماً، مدققاً، محققاً، متبحراً في كل العلوم من المعقول والمنقول، وأما مؤلفاته فهي في كل العلوم والفنون، ومن أشهرها: تبصرة المتعلمين، تذكرة الفقهاء، مبادئ الوصول إلى علم الأصول، منتهى المطلب، مختلف الشيعة وغيرها، توفي في الحلة ليلة السبت وقيل يوم السبت ٢١ محرم وقيل ١١ محرم سنة (٧٢٦هـ) ونقل جثمانه إلى النجف الأشرف.

[1] الخلاصة، العلامة الحلي ص٢

[2] مصفى المقال في مصنفي علم الرجال ص٥

يقيناً بوجود غير الثقاة في سند بعض الروايات، ولذا يذكر المنهج الدقيق لعلماء الطائفة في التعامل مع الرواة فيقول: ((إنّا وجدنا الطائفة ميزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار))، وكذا العلامة الحلي - فريد دهره ونابغة عصره- يؤيد ذلك ويصرح بقوله: ((يجب على كل مجتهد معرفته وعلمه، ولا يسوغ له تركه وجهله .. حيث روى مشايخنا "رحمهم الله" عن الثقة وغيره ومَنْ يُعمل بروايته ومَنْ لا يجوز الاعتماد عليه))، فكلامه صريح جداً في الحاجة إلى هذا العلم، وإنه لا يتم معرفة الحكم الشرعي بدون الرجوع إليه وتمييز رواته.

وهذا فقيه الطائفة وأستاذ المراجع السيد أبو القاسم الخوئي يقول في معجمه في مقدمة الكتاب: ((إنَّ علم الرجال كان من العلوم التي اهتمَّ بشأنه علماؤنا الأقدمون، وفقهاؤنا السابقون، ولكن قد أهمل أمره في الأعصار المتأخرة، حتى كأنه لا يتوقف عليه الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية، لأجل ذلك عزمتُ على تأليف كتابٍ جامعٍ كافٍ بمزايا هذا العلم)).[1]

فنقول إذن إنَّ تمييز الرجال ومعرفة الثقة منهم من غيره، والممدوح منهم من المذموم، إنما هو موضوع علم الرجال الذي نبحثه، فليس بغريبٍ أنْ نقول إنَّ الحاجة ماسة إلى علم الرجال، فهذا شيخ الطائفة قبل ألف عام يقول بذلك وهو أقرب إلى عصر النص منّا !

ولكن إنْ قيل لقد كانت الحاجة ماسة إليه قبل أنْ تُجمع تلك الموسوعات الحديثية الأربع: (الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار) فإنهم قد قاموا بتمييز هؤلاء الرجال الثقاة عن غيرهم كما ذكر الشيخ الطوسي في العدة.

---

[1] معجم رجال الحديث ١/ل

نقول نعم قد يكون ذلك، ولكن التتبع الدقيق لمرويات هذه الكتب يثبت وجود مَنْ لا يُعتمد عليهم أيضاً في سلسلة الرواة لأنَّ تدرُّج العلم لم يصل إلى نهايته وحصره في هؤلاء الثلاثة وغيرهم (رحمهم الله).

وبعد بيان هذه الكلمات القيمة لكبار علماء الطائفة أصبح لدينا اليقين والاطمئنان بأنَّ الحاجة ضرورية جداً لدراسة علم الرجال، ويجب على الفقيه - خاصة- ومَنْ هو دونه الإحاطة به، ليصل إلى النتائج التي تورثه الاطمئنان في الاعتماد على هذه المرويات التي وردت عن المعصومين (عليهم السلام) وقد جمعت في كتب الحديث.

والخلاصة إنَّ المنهج العلمي الصحيح والدقيق يتطلب دراسة أسانيد كل الكتب التي تضمنت روايات المعصومين (عليهم السلام) روايةً روايةً إلى أنْ نصل إلى القطع أو الاطمئنان بصدورها، لا كما تَدَّعيه العامة في صحاحها حيث أنه قد اشتهرت عندهم ستة كتب وعُرفت بالصحاح (صحيح البخاري (ت٢٥٦هـ)، وصحيح مسلم (ت٢٦٠هـ)، وصحيح الترمذي (ت٢٧٩هـ)، سنن أبي داود (ت٢٧٥هـ)، سنن النسائي (ت٣٠٣هـ)، سنن ابن ماجة (ت٢٧٥هـ) وقد عرفت بذلك لأنَّ المؤلفين لهذه الجوامع اعتقدوا بأنَّ أحاديثها صحيحة، وهذا قصارى اجتهادهم، ومن أجل ذلك قال الحافظ أبو علي النيسابوري عن صحيح مسلم: (هو الثاني من الكتب الستة وأحد الصحيحين الذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز) فإنها دعوى غريبة جداً جداً !!

المبحث الثالث: الأخبارية وشبهة عدم الحاجة إلى علم الرجال.

الأخبارية هم مجموعة من الشيعة الإمامية الذين يعتمدون على أخبار أهل البيت (عليهم السلام) فقط مع القرآن الكريم مصدراً أساسياً للتشريع الإسلامي دون مصادر التشريع الأخرى، وهم يقابلون في ذلك الأصوليين من علماء المذهب الذين يعتمدون في مقام استنباط الأحكام الشرعية على الأدلة الأربعة القرآن والسنة والإجماع والعقل، إضافة إلى اختلافات أخرى نذكرها في السطور اللاحقة.

يبين مؤلف "مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين": إنَّ للأخبارية مراحل ثلاث قد مرَّت بها ابتداء وانتهاء:

- **المرحلة الأولى:** منذ عهد الشيخ الكليني والصدوقين حيث يذكر المحدث الإسترابادي[1] في الفوائد المدنية: ((وعند قدماء أصحاب الأخباريين قدس الله أرواحهم كالشيخين الأعلمين الصدوقين والإمام ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني كما صرح به في أوائل كتاب الكافي وكما نطق به باب التقليد، وباب الرأي، والقياس، وباب التمسك بما في الكتب من الكافي فإنها صريحة في حرمة الاجتهاد والتقليد وفي وجوب التمسك بروايات العترة الطاهرة (عليهم السلام) المسطورة

---

[1] **محمد أمين الإسترابادي:** محمد أمين بن محمد شريف الإسترابادي، المدني ثم المكي، أحد كبار علماء الإمامية، ورأس الأخبارية في عصره، قال فيه الحر العاملي: (فاضلٌ، محقق، ماهر، متكلم، فقيه، محدِّث، ثقة، جليل) أخذ الفقه والأصول عن كبار العلماء في عصره، وشُغف بأحاديث وأخبار أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، رافضاً طريقة الأصوليين، منادياً ببطلان الاجتهاد والتقليد. من مؤلفاته: الفوائد المدنية في الرد على القائل بالاجتهاد والتقليد في الأحكام الإلهية، والفوائد المكية، شرح أصول الكافي، شرح تهذيب الأحكام، وغيرها. توفي بمكة المكرمة وكان قد جاور بها سنة ١٠٣٦هـ.

في تلك الكتب المؤلفة بأمرهم)). فإنَّ المحدث الإسترابادي يصرح من خلال هذا النص أنَّ هذه الطريقة هي قديمة ويرجع تأريخها إلى هؤلاء الأعلام من القرن الرابع الهجري. وهذا فيه تأمل كبير ..[1]

- **المرحلة الثانية:** وتتمثل بظهور المحدث الإسترابادي والذي يعد أوَّل مَنْ قسَّم الإمامية إلى أصولية وأخبارية، وأول مَنْ فتح باب الطعن على المجتهدين كما يذكر ذلك الشيخ يوسف البحراني[2] في لؤلؤة البحرين، وهذه المرحلة يطلق عليها الشيخ محمد رضا المظفر بمرحلة (الأخبارية الحديثة).

- **المرحلة الثالثة:** وتتمثل هذه المرحلة بزعامة المحدث الشيخ يوسف البحراني والذي مَثَّل دوره الاعتدال الوسط بين خط الأصوليين والأخباريين محاولاً تخفيف

---

[1] وقد نفى ذلك الشيخ أسد الكاظمي في كتابه "كشف القناع" من أنْ يكون الشيخ الكليني والصدوق من الأخباريين بالمعنى الجديد الذي اصطلح عليه الإسترابادي فيقول: ((وادِّعاء المحدث الإسترابادي وأتباعه عليهم أو على بعضهم أنهم من الأخباريين وأنهم على الطريقة التي ابتدعها وروَّجها ولبس أمرها على الجهال باسم الأخبارية .. ثم ذكر من جملة الأفاضل الذين نسبهم الإسترابادي إلى الأخباريين وليسوا منهم على الطريقة التي اصطلح عليها المحمدين الثلاثة أصحاب الكتب الأربعة في الحديث)) / مصادر الاستنباط ص٥٩

[2] **يوسف البحراني:** يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدرازي البحراني، كان عالماً فاضلاً، محدثاً ورعاً، عابداً، ولد سنة (١١٠٧هـ) في البحرين في قرية ماحوز، قيل إنه كان إخبارياً صرفاً ثم رجع إلى الطريقة الوسطى أي نكر ما يقوله الأخباريون من أنهم لا يعملون إلا بالقطع وأنَّ الأخبار قطعية، وله مؤلفات عدة منها: الحدائق الناضرة، سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد، لؤلؤة البحرين، حاشية على الوافي... وغيرها. توفي بعد ظهر يوم السبت ٤ ربيع الأول (١١٨٦هـ) وصلى عليه الوحيد البهبهاني ودفن بالحائر الشريف بالرواق الحسيني عند رجل الشهداء.

غلواء سلفه في الرأي المحدث الإسترابادي وأتباعه والحدِّ مِنْ حملتهم الجارحة..[1]

فهذه هي مراحل نشوء الأخبارية كما ذُكِر.

ولكن بما أنَّ المرحلة الأولى التي مَرَّت لا يمكن أنْ يُطلق عليها الأخبارية بالمعنى المصطلح فيمكن أنْ نخلص إلى أنَّ نشوءها كان في القرن الحادي عشر على يد الشيخ محمد أمين الإسترابادي وقد انتهت من الساحة العلمية بوفاة الشيخ يوسف البحراني في سنة (١١٨٦هـ)، ويذكر العلامة الشيخ جعفر السبحاني في كتابه أدوار الفقه الإمامي: ((كان مطلع القرن الحادي عشر مسرحاً للتيارات الفكرية المختلفة، فمن مكبٍّ على العلوم الطبيعية كالنجوم والرياضيات والطب التي معيارها التجربة، إلى آخرٍ متوغِّلٍ في الحكمة والعرفان والمعارف العقلية التي لا تُدرك إلا بقسطاس العقل، إلى ثالثٍ مُقبلٍ على علم الشريعة كالفقه والأصول ومبادئهما، وفي تلك الأجواء المشحونة ظهرت المدرسة الأخبارية التي شطبت على العلوم العقلية بقلمٍ عريضٍ ولم ترَ للعقل أي وزنٍ ولا اعتبار لا في العلوم العقلية ولا العلوم النقلية، ونادت ببطلان الاجتهاد والتقليد وخَطَّأت طريقتهما، وقد رفع رايتها الشيخ محمد أمين بن محمد شريف الإسترابادي الأخباري في كتابه الموسوم بـ "الفوائد المدنية"... وقد ابتدأت هذه الحركة منذ أوائل القرن الحادي عشر ودامت حتى مقتل آخر زعيمهم الشيخ الشريف محمد بن عبد النبي المعروف بـ "ميرزا محمد الأخباري" الذي قُتل في الكاظمية سنة (١٢٣٢هـ)، ولكن الواقع أنَّ ظهور أفكار

---

[1] ينظر: مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين، محمد عبد الحسين محسن الغراوي ص ٦٠

الوحيد البهبهاني[1] استطاعت أنْ تقضي على تلك الحركة وتضعضع أركانها، فلم يعد هناك مَنْ يتحمَّس لتلك الفكرة ويدافع عنها، فتجد أنَّ الوحيد البهبهاني قد صلى على جنازة الشيخ يوسف البحراني أكبر شخصية أخبارية لما توفي عام (١١٨٦هـ) وهذا يعرب عن اضمحلال الفكرة الأخبارية وإعادة النشاط الاجتهادي إلى الساحة الفكرية مرة أخرى)). [2]

أما أهم الأفكار التي كانت تتبناها وتختلف فيها مع الأصوليين فيمكن أنْ نذكرها أيضاً إجمالاً. حيث اختُلِف في عدد تلك الفروق المختلف عليها بين الأصوليين والأخباريين، ذهب الشيخ عبد الله بن صالح السماهيجي (ت١١٣٥هـ) أنها (٤٣) فرقاً، أما الشيخ جعفر كاشف الغطاء (ت ١٢٢٨هـ) فقد ذكر أنها (٨٠) فرقاً وألفَّ كتاباً في ذلك أطلق عليه اسم "الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة الأخباريين"، وذكر الشيخ محمد بن فرج الله الدسقوري في كتاب "فاروق الحق" (٨٦) فرقة، وقد ذهب الشيخ يوسف البحراني إلى تتبع الفروق فاقتصر على ذكر ثمانية وأخذ بمناقشتها وانتهى إلى عدم وجود فرقٍ جوهريٍّ بين الطرفين

---

[1] **الوحيد البهبهاني**: محمد باقر بن محمد أكمل البهبهاني، ولد سنة (١١١٨هـ) في أصفهان كان لبقاً مفقهاً، ومجاهداً خيِّراً، فقد شفَّ الأخبارية هجوماً عنيفاً بمؤلفاته ومحاججاته الشفوية الحادة مع علمائها، فانكشفت في عصره النزعة الأخبارية ولم تستطع أنْ تثبت أمام قوة حجته، له مؤلفاته عديدة منها: شرح المفاتيح، حاشية على معالم الأصول، تعليقة على منهج المقال، رسالة في الاجتهاد والتقليد، حاشية على المدارك وغيرها ... توفي في كربلاء سنة (١٢٠٥هـ) ودفن في الرواق الشرقي من الحضرة الحسينية مما يلي قبور الشهداء.

[2] ص٢٥١

حيث قال: ((فلأنَّ ما ذكروه من وجوه الفرق بينهما جُلُّه أو كُلُّه لا يثمر فرقاً في المقام)). [1]

ولكن من أهم الأمور والمباحث التي يمكن أنْ تُذكر وقد أشار إليها الأصوليين وردّوها في كتبهم ومنهم الوحيد البهبهاني وهي:

١- ذهبت الأخبارية إلى أنَّ العمل بظواهر القرآن تفسير بالرأي تشمله الروايات المستفيضة الواردة في النهي عن تفسير القرآن بالرأي كقولهم (عليهم السلام): مَنْ فسَّر القرآن برأيه فقد افترى على الله الكذب.

وقد أجاب المحقق البهبهاني على ذلك ويمكن مراجعة رسائل الشيخ الأنصاري.

٢- زعمت الأخبارية أنَّ الحجة عبارة عن الكتاب والسنة وليس للعقل دور إلى استنباط الأحكام الشرعية فيما له مجال، استدلوا على ذلك بأنَّ دينَ الله لا يُصاب بالعقول.

وقد أجاب المحقق البهبهاني على ذلك بتأليف رسالة في الحسن والقبح العقليين وأثبت فيها حكم العقل في المستقلات العقلية، وأنه لا صلة لقولهم إنَّ دين الله لا يصاب بالعقول إلى هذا النمط من الاستدلال، وغيره من العلماء الأصوليين في ذلك ..

١- اتخذت الأخبارية سنداً على الأصوليين بأنهم يعتمدون على الإجماع مع أنَّ الإجماع أصل لأهل السنة ..

---

[1] مصادر الاستنباط ص٦٦

وقد أجاب المحقق البهبهاني على ذلك، وكذا الشيخ الأنصاري في رسائله.[1]

٢- قولهم بقطعية تمام الأحاديث الواردة عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) وبذلك استغنَوا عن علم الرجال.[2]

فهذه أهم المباحث التي يمكن الإشارة إليها، والأمر الرابع هو الذي يتعلق فيه بحثنا المتواضع هذا، الذي سوف نبحث فيه بشيءٍ من التفصيل ونبيّن فيه قول وآراء السيد الخوئي (قدس سره) في ذلك وكيف يرد على هذه الدعوى ويفنّدها، ولقد كان حديثنا عن الحركة الأخبارية في هذا المبحث وتقديم بعض الشيء عنها من أجل الوصول إلى ذكر هذه الفقرة وبيان رأيهم فيها مما دعاهم إلى نفي الحاجة علم الرجال، ليكون القارئ مطلعاً على هذه الحركة ونشوئها وأفكارها إجمالاً والتي منها ما له علاقة وثيقة بعلمنا هذا "علم الرجال" وكذا له علاقة بـ "علم الحديث"، ولذا ترى أنَّ الأمين الإستربادي يقول في "الفوائد المدنية": ((إنَّ العلم بأحوال الرجال غير محتاج إليه، لأنَّ أحاديثنا كلها قطعية الصدورعن المعصوم، فلا نحتاج إلى ملاحظة سنده وأما الكبرى فظاهر، وأما الصغرى فلأنَّ أحاديثنا محفوفة بالقرائن المفيدة للقطع بصدورها عن المعصوم)).

وقد فَنَّد ذلك المحقق البهبهاني في "رسالة الاجتهاد والأخبار".

وقد ذكر الشيخ الحر العاملي محمد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ)[1] اثنين وعشرين وجهاً في الفائدة التاسعة التي عقدها لإثبات أحاديث جميع الكتب التي جمع منها

---

[1] للتفصيل يمكن للباحث الرجوع إلى كتابات المحقق البهبهاني والشيخ الأنصاري وغيرهما حول هذه الأقوال وما تدَّعيه الأخبارية في الدفاع عما تقول به.

[2] مصادر الاستنباط ص٦٦

كتابه وسائل الشيعة -والتي منها الكتب الأربعة- وحكم بوجوب العمل بها أجمع، وسوف نذكر بعض هذه الوجوه في صفحات لاحقة.

فإنهم -الأخبارية- يذهبون إلى القول بأكثر من قطعية صدور أحاديث الكتب الأربعة بل غيرها أيضاً، ولذا يقول الشيخ البحراني في تتمة المقدمة الثانية من الحدائق إلى أنه لم يقصر العمل بالأخبار على ما في الكتب الأربعة المشهورة.

أما الأصوليون فإنهم يقفون موقفاً معارضاً لذلك الأمر -قطعية صدور الكتب الأربعة- وبيَّنوا أدلتهم على ذلك، وسوف نبين آراء شيخنا السيد أبي القاسم الخوئي (قدس سره) في بحث خاصٍ بذلك.

وفي الختام نحاول بيان أدلة القائلين بعدم الحاجة إلى علم الرجال، حيث نذكرها فقط دون بيانها إذ لا حاجة لذلك بعد ثبوت -في محله- أنها أدلة واهية، وقول أكابر محققي علماء الطائفة بالحاجة إلى علم الرجال وأهميته.

فمن هذه الأدلة:

- أولاً: قطعية روايات الكتب الأربعة.[٢]

- ثانياً: عمل المشهور جابر للضعف. وقد تقدم كلام السيد الخوئي حول ذلك.

- ثالثاً: لا طريق إلى إثبات العدالة.

---

[١] **الحر العاملي**: محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن الحسين بن الحر العاملي، ولد ليلة الجمعة ٨ رجب سنة (١٠٣٣هـ) في قرية مشغر، شيخ المحدثين، العالم الفقيه، الورع، الثقة الجليل، أبو المكارم والفضائل ... له مؤلفات عدة، منها: وسائل الشيعة، الجواهر السنية في الأحاديث القدسية، إثبات الهداة، الفصول المهمة، وغيرها. توفي في ٢١ شهر رمضان سنة (١١٠٤هـ) ودفن في بعض حجر الصحن الشريف للإمام الرضا (عليه السلام).

[٢] وسوف نتحدث عن ذلك بالتفصيل ونذكر عدم صحة ذلك عند الحديث عن آراء السيد "أبو القاسم الخوئي" في معجم رجال الحديث.

- رابعاً: الخلاف في معنى العدالة والفسق.

- خامساً: تفضيح الناس في هذا العلم.

- سادساً: قول الرجالي وشرائط الشهادة.

- سابعاً: التوثيق الإجمالي.

- ثامناً: شهادة المشايخ الثلاثة.

فهذه جملة الأدلة التي ذُكِرت في بيان عدم الحاجة إلى علم الرجال، ولكنَّ أغربها ما ورد من قولهم إنَّ علم الرجال يؤدي إلى تفضيح الناس، لأنه مشتمل على الجرح والذم، فإنه إنْ كان مصيباً فهو غيبة محرمة، وإنْ كان مخطئاً فهو من البهتان، فضلاً عما فيه من كشف الستر وهتك الحرمة وإشاعة الفاحشة، وهذه الأمور هي من أكبر الكبائر؟![1]

ونحن نذكر بعض ما قيل في الرد على هذا القول الخامس دون غيره، فقيل:

- أولاً: ليس الهدف من هذا العلم إعمال الغيبة والبهتان، وإشاعة الفاحشة وهناك الستر، بل الهدف منه إحراز ما يتوقف عليه صحة الخبر وهو وثاقة الراوي، وهو وإنْ استلزم جرحاً لبعض الرواة، لكنه يبقى هدفاً جليلاً يجوز بل يجب ذلك، ومثله مثل نصيحة المؤمن فهو كما قال أكثر من واحد نصيحة لا غيبة.

- ثانياً: تجريح الشخص لا يكون جزافاً أو اعتباطاً حتى يعد بهتاناً، وإنما اعتماداً على شهادة أهل الرجال أولاً، لأنَّ الشاهد ينقل حادثة خاصة والراوي ينقل حادثة

---

[1] للاطلاع على تلك الأدلة وبيان الرد عليها تفصيلاً يمكن مراجعة المؤلفات التي تعرضت لذلك مثل توضيح المقال للشيخ علي كني، وكليات في علم الرجال للشيخ جعفر السبحاني وغيرهما.

عامة يترتب عليها حكم الله عزوجل. وعليه فالقول بحرمة هـذا العلـم مغالطـة لا أساس لها.[١]

وذكر الشهيد الثاني (قدس سره) رداً على ذلك: ((وجَوَّزَ ذلك البحث وإنِ اشـتمل على القدح في المسلم المستور واستلزام إشاعة الفاحشة في الذين آمنـوا، صـيانة للشريعة المطهرة من إدخال ما ليس منها فيها، ونفياً للخطأ والكذب عنها، وقد روي أنه قيل لبعض العلماء: أما تخشى أنْ يكون هؤلاء الذين تركْتَ حديثهم خـصمائك عند الله يوم القيامة، فقال: لإنْ يكونوا خصمائي أحبَّ إليَّ مِنْ أنْ يكون رسـول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خصمي، يقول لي لِمَ لَمْ تذب الكذب عن حديثي.

وروي أنَّ بعضهم سمع من بعض العلمـاء شيئاً من ذلك، فقـال له: يـا شـيخ لا يُغتاب العلماء، فقال له: ويحكَ هذه نصيحة، ليس هذه غيبة)).[٢]

وقال الشيخ الأنصاري في مبحث مستثنيات الغيبة: ((ومنها جرح الشهود فـإنَّ الإجماع دلَّ على جوازه، ولأنَّ مصلحة عدم الحكم بشهادة الفساق أولى من الـستر على الفاسق ومثله بل أولى بالجواز جرح الرواة، فإنَّ مفسدة العمل برواية الفـساق أعظم من مفسدة شهادته)).[٣]

---

[١] منتهى المقال في الدراية والرجال، الشيخ عبد الله مرعي ١٣٩

[٢] أصول علم الحديث ص١٨٤

[٣] ينظر: المكاسب، الشيخ الأنصاري ٥١/٤

الفصل الثاني

* المبحث الأول: نبذة من سيرة السيد الخوئي (قدس سره).

* المبحث الثاني: نظرة في معجم رجال الحديث.

* المبحث الثالث: آراء السيد الخوئي في القواعد الرجالية.

المبحث الأول: نبذة من سيرة السيد الخوئي (قدس سره).

ينبغي علينا أنْ نعلم أنَّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمة (عليهم السلام) كان لهم الدور الأكبر في إيجاد البديل عنهم في عصر غيبة المعصوم (عليه السلام)، ولذلك فقد كانوا (عليهم السلام) في جميع مراحلهم يبيِّنوا للناس الأحكام الشرعية ويحثوا جميع شيعتهم وأصحابهم على التعلم من أجل تكوين القاعدة العلمية للمجتمع الإسلامي في رجوع الناس إليهم، وكان هذا الحث والتطبيق له يتفاوت من عصرِ إمامٍ لآخرٍ، وقد تجلت أعظم درجاته في عصر الإمامين محمد الباقر وجعفر الصادق (عليهما السلام) حيث ذكرتْ كتب التراجم والسيرة إنَّ هذا العصر هو أغنى عصور المعرفة ونشر علوم آل محمد (عليهم السلام) فكان المنهج الذي اتُّبع من أجل الوصول إلى الغايات المنشودة كما يذكر الشيخ عبد الهادي الفضلي في كتابه "تأريخ التشريع الإسلامي" هو التعلم والتربية حيث كان لكل منهما -الإمامين الباقر والصادق (عليهما السلام)- مكانه الخاص في المسجد النبوي الشريف والمجلس عامرٌ بالرواة وطلبة العلم والمستفيدين والوافدين من مختلف أنحاء المعمورة الشيعية، وبخاصة في أيام الحج حيث كان الشيعة يدوِّنون كل ما لديهم من أسئلة ويتقدمون بها إلى مقام الإمام (عليه السلام) عند تشرفهم بلقياه.

ففي هذا العهد كانت مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) قد وصلتْ إلى مرحلة كبيرة من مراحلها بعد أنْ كانت أولاً في الجزيرة العربية ثم انتقلت في زمن الإمام علي (عليه السلام) إلى الكوفة حتى وصولاً إلى عصر الغيبة والتمهيد لذلك العصر في كيفية الرجوع إلى فقة أهل البيت (عليهم السلام)، ولذا بيَّنَ الإمام المهدي (عليه السلام) كيفية ذلك الرجوع عن طريق السفراء الأربعة في زمن الغيبة

الصغرى، وأما في غيبته الكبرى فقد ورد الحديث الشريف الـذي يبـيِّن الخطـوط العامـة للمنهج الجديد في زمن غيبة المعصـوم (عليه السلام) حيـث روي عنـه (عليه السلام): ((أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنَّهم حُجَّتـي عليكم وَأَنا حُجَّة الله)).[1] فبذلك يمكن القول إنَّ هذا الحديث يعتبـر النواة الأولى لوجود الحوزة العلميـة بمفهومها الخاص. فكانت قد مرَّتْ -الحوزة- بأسـاطين المذهب كالشيخ المفيد ثم المرتضى فالطوسي حتى انتقلت على يد الشيخ الطـوسي (قدس سره) من بغداد إلى النجف ومنذ ذلك الوقت وحتى يومنـا الحـاضر، فقـد تحملت الحوزة العلمية أعباء المسؤولية في إدارة شؤون المـؤمنين بـالرغم مـن الضروف الصعبة التي كانت وما زالت تمرُّ بها من الاعتداءات المتكررة مـن قبـل أعداء الإسلام وأعداء أهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم، ولكن رغم كل ذلـك كان حليفها الصمود والنصر والظفر، وخلق الأجواء العلمية والفكرية والثقافيـة في أعلى مستوياتها، لتكون النجف في قمة العواصم العلمية العالمية التي تخـرِّج آلاف العلماء من حوزتها المباركة، حتى صارت النجف لا تُـذكر في محفـل أو مـلأ إلا والحوزة العلمية المشرفة تطرف في الخيال، ويجب أنْ لاننسى أنَّ مدرسة النجـف الأشرف من أعظم وأشـهر الجامعـات العلميـة والإسـلامية للحركـة الفكريـة الاجتماعية في الفقه والأصول المُسْتَمَدَّيْن من الكتاب والسنة، ومن أهم المعاهـد العلمية الدينية للطائفة الأمامية، ومن هذه المدرسة الكبرى الـشريفة تخـرَّج آلاف الفقهاء العظام، والمجتهدين الكبار، وأعلام الطائفة والأسـاتذة منـذ زمـن شـيخ الطائفة الشيخ الطوسي (قدس سره) إلى زماننا هذا، وهؤلاء الفقهاء العظـام طـوال

---

[1] الوسائل ٢٧/١٤٠

عشرة قرون قد قدَّموا جهوداً كبيرةً في خدمة الدين والمذهب بأقلامهم المباركة، ودروسهم النفيسة، ومؤلفاتهم القيمة، ونشرهم الثقافة الدينية في العالم الإسلامي، بل في العالم ككل، ومواقفهم الخالدة، رغم الظروف القاسية والمصاعب التي مرت بهم خلال تلك القرون، ولا يزالون يقدِّمون الخدمات الكبيرة للدين الإسلامي والمذهب والإنسانية في كُلِّ أرجائها، بشجاعةٍ فائقةٍ في ظل أصعب الظروف وأقساها، ومهما كان حجمها، حيث إنَّ حجم الهدف أكبر من كل شيء، فمن هنا أصبحت الطائفة في العصر الحاضر ذا شأنٍ عظيمٍ منتشرةٍ في أقطار العالم، ولهم في كل بلدٍ صوت، بينما كانوا قبل تلك القرون يعيشون غالباً في تقيةٍ، وهذا ليس إلا من الجهد المتواصل في خدمة المذهب لعلمائها العظام طوال هذا القرون.

فكان السيد "أبو القاسم الخوئي" (قدس سره) أحد أعلام هذه الكوكبة من العلماء الأعلام العاملين، ومراجع الدين الصالحين، الذين قَدَّموا كُلَّ ما يملكون من أجل شريعة سيد المرسلين، فكان حقيقةً أول الأصناف الثلاثة الذين صنَّفهم أمير المؤمنين (عليه السلام) من الناس حيث قال: (عليه السلام): ((الناسُ ثلاثةٌ: عالمٌ ربانيٌّ، أو متعلِّمٌ على سبيلِ نجاةٍ، أو هَمَجٌ رعاعٌ أتباعِ كُلِّ ناعقٍ)).[1] فكان السيد الخوئي (قدس سره) هو ذلك العالم الرباني.

*** نسبه:**

أما نسبه الشريف وسيرته لو أردنا أنْ نتعرَّفَ عليهما فعلينا بالرجوع إلى كتب السِّيَرِ والتراجم التي دَوَّنت ذلك وغيرها، ولكن ليس هناك أفضل من صاحب الذكرى إذ يُعَرِّفُ نفسه العظيمة بكلِّ تواضعٍ وخشوعٍ، وأمانةٍ وصدقٍ، فإنَّه خيرُ سبيلٍ

---

[1] نهج البلاغة ١٨٦/٣

للوصـــولِ إلى ذلك، حيث يقول (قدس سره) في معجمه "معجم رجال الحـــديث" الجزء الثالث والعشرين ص٢٠ وتحت الرقم (١٤٧٢٧): أبو القاسم بن علي أكـــبر بن هاشم الموسوي الخوئي "رضوان اللّه عليهما" مصنِّفُ هذا المعجم، وجرياً على عادة الرجاليين في تحرير تراجمهم عند ما يصل دور اسمهم، حرَّرتُ هذه الترجمـــة الموجزة عند وصول طبع المعجم إلى هذا الموضع: ولدتُ في بلدة (خـــوي) مـــن بلاد آذربايجان، في الليلة ١٥ من شهر رجب سنة ١٣١٧هـ، وبها نشأتُ مع والـــدي وإخوتي، وأتقنتُ القراءة والكتابة وبعض المبادئ، حتى حدث الاختلاف الـــشديد بين الأمَّة لأجل حادثة المشروطة، فهاجر المرحوم والدي من أجلهـــا إلى النجـــف الأشرف سنة ١٣٢٨هـ، والتحقتُ به في سنة ١٣٣٠هـ برفقة أخي الأكبـــر المرحـــوم السيد عبد الله الخوئي وبقية أفراد عائلتنا.

* مشايخه:

وحين وصلتُ النجف الأشرف، الجامعة الدينية للشيعة الإمامية، ابتـــدأتُ بقـــراءة العلوم الأدبية والمنطق، ثم قرأتُ الكتب الدراسية الأصولية والفقهية لـــدى الكثـــير من أعلامها، منهم سيّـــدي المرحوم العلاّمـــة الحجّة الوالد (قدّســـت نفـــسه) ثـــم حضرت الدروس العليا (بحث الخارج) على أكابر المدرســـين في ســـنة ١٣٣٨هـ، أخص منهم بالذكر أساتذتي الخمسة (قدّس الله أرواحهم الطاهرة) وهم:

١ - آية الله الشيخ فتح الله، المعروف بشيخ الشريعة الأصفهاني.

٢ - آية الله الشيخ مهدي المازندراني.

٣ - آية الله الشيخ ضياء الدين العراقي.

٤ - آية الله الشيخ محمد حسين الأصفهاني.

٥ - آية الله الشيخ محمد حسين النائيني.

وإنَّ الأخيرين أكثر مَنْ تتلمذتُ عليهما فقهاً وأصولاً، فقد حضرتُ على كلٍّ منهما دورة كاملة في الأصول، وعدّة كتب في الفقه حفنة من السنين، وكنتُ أقرِّرُ بحث كلٍّ منهما على جمع من الحاضرين في البحث، وفيهم غير واحد من الأفاضل، وكان المرحوم النائيني آخر أستاذ لازمته، ولي في الرواية مشائخ أجازوني أنْ أروي عنهم كتب أصحابنا الإمامية وغيرهم، ولذا أروي بعدّة طرق كتبنا الأربعة "الكافي، الفقيه، التهذيب، الاستبصار" والجوامع الأخيرة "الوسائل، البحار، الوافي" وغيرها من كتب أصحابنا "قدس الله سرهم" فمن تلك الطرق ما أرويه عن شيخي النائيني، عن شيخه النوري، بطرقه المحرَّرة في خاتمة كتابه "مستدرك الوسائل" المعروفة بـ "مواقع النجوم المنتهية إلى أهل بيت العصمة والطهارة".

*** تدريسه:**

يقول السيد في المعجم المذكور: وقد أكثرتُ من التدريس، وألقيتُ محاضرات كثيرة في الفقه والأصول، والتفسير، وربَّيت جمّاً غفيراً من أفاضل الطلاب في حوزة النجف الأشرف، فألقيتُ محاضراتي في الفقه "بحث الخارج" دورتين كاملتين لمكاسب الشيخ الأعظم الأنصاري (قدّست نفسه) كما درَّستُ جملة من الكتب الأخرى، ودورتين كاملتين لكتاب الصلاة وشرعت في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٧٧هـ في تدريس فروع "العروة الوثقى" لفقيه الطائفة السيد "محمد كاظم الطباطبائي اليزدي" مبتدئاً بكتاب الطهارة، حيث كنتُ قد درَّستُ "الاجتهاد والتقليد" سابقاً، وقطعتُ شوطاً بعيداً فيها، والحمد لله حيث وصلتُ إلى كتاب "الإجارة" فشرعتُ فيه في يوم ٢٦ ربيع الأول سنة ١٤٠٠هـ، وقد أشرفتُ على إنجازه الآن في شهر صفر سنة ١٤٠١هـ، وألقيتُ محاضراتي في الأصول "بحث الخارج" ست دورات كاملات، أمّا السابعة فقد حال تراكم أشغال المرجعية دون إتمامها، فتخلَّيتُ عنها

في مبحث الضدِّ. وفي غضون السنين السابقة شرعتُ في تدريس تفسير القرآن الكريم برهة من الزمن، إلى أنْ حالت ظروف قاسية دون ما كنتُ أرغب فيه من إتمامه، وكم كنتُ أودُّ انتشار هذا الدرس وتطويره، وإنِّي أحمدُ الله تعالى على ما أنعم به عليَّ من مواصلة التدريس طيلة هذه السنين الطوال، وما توقَّفتُ إلاّ في الضرورات كالمرض والسفر، حيث تشرَّفْتُ بحجِّ بيت الله الحرام عام ١٣٥٣هـ، وتشرَّفْتُ بزيارة الإمام الرضا (عليه السلام) عام ١٣٥٠هـ، ١٣٦٨هـ، وقد قرَّرَ مجموعة كبيرة من أفاضل تلامذتي ما ألقيته عليهم من دروس في الفقه، والأصول، والتفسير، وقد طبع جملة منه.

*** مؤلفاته:**

ويذكر السيد (قدس سره) ما طبع من محاضراته ودروسه التي قررها تلامذته منها:

(١) تنقيح العروة الوثقى ٦ مجلد / فقه.

(٢) دروس في فقه الشيعة ٤ مجلد / فقه.

(٣) مستند العروة ٢ والثالث تحت الطبع / فقه.

(٤) فقه العترة ١ والثاني تحت الطبع / فقه. وهذه الأربعة مشتملة على عدّة أجزاء لم تطبع إلى الآن.

(٥) تحرير العروة ١ / فقه.

(٦) مصباح الفقاهة ٣ / فقه.

(٧) محاضرات في الفقه الجعفرى ٢ / فقه.

(٨) الدرر الغوالي في فروع العلم الإجمالى ١ / فقه.

(٩) محاضرات في أصول الفقه وهي دورة كاملة طبع منها ٥ / أصول.

(١٠) مصباح الأصول ٢ / أصول.

(١١) مباني الاستنباط ٢ / أصول.

(١٢) دراسات في الأصول العملية ١ / أصول.

(١٣) مصابيح الأصول ١ / أصول.

(١٤) جواهر الأصول ١ / أصول.

(١٥) الأمر بين الأمرين ١ / أصول.

(١٦) الرأي السديد في الاجتهاد والتقليد ١ .

(١٧) رسالة في تحقيق الكرّ.

(١٨) رسالة في حكم أواني الذهب.

ويذكر السيد (قدس سره) إنَّ من مؤلفاته مطبوع منها ومخطوط، فيقول: وقد ألَّفتُ في التفسير والفقه، والأصول والرجال، مجموعة من الكتب طبع بعضها، ولا يزال البعض الآخر مخطوطاً، وإليك قائمة بالمطبوعات:

(١) البيان في تفسير القرآن ١ / تفسير.

(٢) أجود التقريرات ٢ / أصول.

(٣) تكملة منهاج الصالحين ١ / فقه.

(٤) مباني تكملة منهاج الصالحين ٢ / فقه.

(٥) تهذيب وتتميم منهاج الصالحين ٢ / فقه.

(٦) المسائل المنتخبة ١ / فقه.

(٧) مستحدثات المسائل ١ / فقه.

(٨) تعليقة على العروة الوثقى ١ / فقه.

(٩) رسالة في اللباس المشكوك ١ / فقه.

(١٠) نفحات الإعجاز ١ .

(١١) منتخب الرسائل / فقه.

(١٢) تعليقة على المسائل الفقهية ١ / فقه.

(١٣) منتخب توضيح المسائل ١ / فقه.

(١٤) تعليقة على توضيح المسائل طبعت مستقلة ثم أدرجت في المتن ١ .

(١٥) تلخيص المنتخب ١ / فقه.

(١٦) مناسك الحج (عربى) ١ / فقه.

(١٧) مناسك الحج (فارسى) ١ / فقه.

(١٨) تعليقة المنهج لأحكام الحج ١ / فقه.

(١٩) معجم رجال الحديث.[1]

فالسيد الخوئي (قدس سره) من عجائب الدهر ومحاسن الدنيا، زعيم الحوزات العلمية في العالم، ومجدد علم الأصول في القرن العشرين، وأستاذ الفقهاء والمجتهدين في النجف الأشرف، وهو ظاهرة لن تتكرر، فقد استقلَّ بالبحث الخارج العالي طيلة ستين عاماً متواصلةً وقد وهبه الله عمراً مديداً ما فرَّطَ بيومٍ واحدٍ منه حتى ما رآهُ أحدٌ إلا مدرساً أو دارساً أو مطالعاً أو محرراً أو مفكراً وهذا سِرُّ عظمته كما هو الأمر الواقع.

وكانت تتسع مرجعيته ما اتَّسَعَ الإسلام من شمولية وتعميم لكُلِّ الشؤون في كل ما يرجع إلى نصرة الإسلام في عامة الميادين ويتمثل في:

---

[1] فهذه نبذة من سيرته (قدس سره) كما بينها بنفسه في معجم رجال الحديث ٢٠/٢٣

١- الجهاد العلمي: فيما خلَّفَ من آثار علمية أعدَّ بها العلماء والمجتهدين ومراجع الدين وفيما خلَّفَ من ابتكارات في الرأي وإبداعات في العلوم الإسلامية وتطويرها.

٢- الجهاد السياسي: في دعم الحركات الإسلامية التي لاذَتْ بالمرجعية وانطلقت منها لصالح الإسلام والمسلمين.

٣- الدعم الثقافي: في إيجاد المؤسسات الثقافية والتعليمية والمكتبات العامة ومدارس مرحلية ودور للنشر ومراكز للعبادة في مختلف عواصم العالم.

٤- الدعم الاجتماعي: في إيجاد مبرّات خيرية ومراكز صحية وإمدادات اجتماعية ومجمَّعات سكنية انتشرت في عواصم العالم.

٥- الدعم الاقتصادي: في تدويل الأموال والوجوه الشرعية من الطبقات المترفة والمرفهة إلى الطبقات المعدمة والمعسرة والعمل على أنْ يكون بيت المال ثروة عامة تجري في عروق المجتمع وتدور في قلب الحوزة العلمية لتكون غنية عن سطوة السلطان بعيدة عن نفوذه.[1]

ما قيل في حقه (قدس سره):

لقد قيل بحقِّ السيد الخوئي (قدس سره) الكثير من الكلمات العظيمة من قبل طلبته في مقدمات كتبهم أو من خلال المؤلفات والمقالات، والتي لا يمكن حصرها بيسرٍ، ولكن نذكر بعضاً منها ما ورد عن كبار العلماء من تلامذته:

*** الشيخ علي الغروي التبريزي** (قدس سره) في كتابه "التنقيح في شرح العروة الوثقى" قال في مقدمة الكتاب:

---

[1] السيد الخوئي مسيرة علم وجهاد (مخطوط)، عماد الكاظمي.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف بريته محمد وآله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة أعدائهم إلى يوم الدين. وبعد، فهذا هو الجزء الأول من كتابنا التنقيح في شرح العروة الوثقى، وهو دراسات في الفقه الجعفري وفقتُ لاستيعابها، وتحريرها من أبحاث سيدنا الأستاذ، فقيه الأمة في جامعة الشريعة، المفسر الكبير، قبلة الفضلاء المشتغلين، آية الله العظمى في العالمين، مَنْ ألقَتْ إليه زعامة الدراسة أزمتها، ونقَّح مسائل العلوم وأبان غوامضها، وأحاط بكنهها أصولها وفروعها، المولى المعظم، والمحقق الأعظم، الورع التقي السيد "أبو القاسم الموسوي الخوئي" متع الله المسلمين عامة والمحصلين خاصة بشريف وجوده.[1]

* **الشيخ محمد إسحاق الفياض** (دام ظله) يقول في كتابه "محاضرات في أصول الفقه":

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، والصلاة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين. وبعد، فهذا هو الجزء الأول من كتابنا "محاضرات في أصول الفقه" وهو مشتمل على ما استفدته من تحقيقات عالية، ومطالب شامخة، وأفكار مبتكرة من مجلس درس سيدنا الأستاذ الأفخم، فقيه الطائفة، سماحة آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي، إذ عكفتُ ضمن المئات من الطلاب على مجلس درسه الشريف في جامعة العلم الكبرى "النجف الأشرف" التي أسندتْ إليه زعامتها، وألقتْ بين يديه مقاليدها، فقام بالعبء خير قيام في محاضراته وبحوثه، وتربى على يديه الكريمتين جيلٌ بعد جيل من الأفاضل الأعلام. وإني إذ أبتهل إلى المولى سبحانه أنْ يوفقني لإلحاق الجزء الثاني بهذا

---

[1] التنقيح في شرح العروة الوثقى، الشيخ علي الغروي ص١

الجزء في الطبع، أسأله تعالى أنْ يمتعنا وعموم المسلمين بدوام وجود أستاذنا الأفخم ويديم أيام إفاداته العامرة.[1]

* **السيد محمد سرور الواعظ الحسيني البهسودي** (قدس سره) يقول في كتابه "مصباح الأصول":

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وآله الأطهار المعصومين. أما بعد فهذه ثمرات اقتطفتها من شجرة طيبة، ودرر كلمات تلقيتها من أبحاث قيمة، لحضرة سيدنا الأستاذ العلامة، صراف نقود العلم بأفكاره الباكرة العميقة، غواص بحار الفضل بأنظاره العالية الدقيقة، المحدث الخبير، والفقيه البارع البصير، والأصولي الشهير، والرجالي الكبير حجة الإسلام والمسلمين آية الله العظمى في العالمين سيدنا ومولانا الحاج السيد أبو القاسم الخوئي أدام الله ظله العالي ومتع المسلمين بوجوده الشريف.[2]

ونختم ذلك بما قدَّمه آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (مد ظله) في كتابه "المختصر في الحياة العلمية لزعيم الطائفة السيد الخوئي قدس سره الشريف" إذ يقول وهو يصف أستاذه: ((ومن أبرز العلماء والمجتهدين العظام في القرن الأخير وأشهرهم وأعلمهم هو سيد الطائفة سيدنا وأستاذنا الأعظم آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي (قدس سره) الذي واكب مسيرة العلم وحركة التطور والنمو الفكري في هذه المدرسة الكبرى وكان (قدس سره) قد رفع رايتها خفاقةً عاليةً ورصدها بتأليفاته القيمة، وتحقيقاته، وتدريسه في حقول المعرفة،

---

[1] محاضرات في أصول الفقه، الشيخ محمد إسحاق الفياض ص١

[2] مصباح الأصول، السيد محمد سرور الحسيني ص١

كالأصول والفقه والتفسير والرجال، حيث إنه تعمَّقَ فيها دقة وسعة، ولا سيما في علمي الأصول والفقه، وأحكم قواعدهما النظرية والتطبيقية، وبناهما على أسسٍ متينةٍ ومجددةٍ، ومبانٍ رصينةٍ، واكتشف آفاقاً جديدةً في هذين العلمين الشريفين فأبدع في ذلك، فأحرز مقام القيادة الكبرى، ونال شرف أستاذ العلماء والمجتهدين في الحوزات العلمية والمعاهد الدينية الكبرى، وقد قام الإمام الخوئي (قدس سره) بإلقاء الدروس العليا (الخارج) في الفقه والأصول على جمعٍ غفيرٍ من الفضلاء ذوي الكفاءة واللياقة لا يقلُّ عددهم عن أربعمائة أو خمسمائة نفر، وقد تميزتْ دروسه في الحوزة العلمية بالابتكار والتحقيق سعةً وعمقاً، واتسعتْ أبحاثه بالقوة في الاستدلال والإحاطة العلمية بأفكار العلماء وتحليلها ونقدها بأسلوبٍ بليغٍ رائعٍ وبيانٍ ساحرٍ وفصيحٍ، ولذلك قد فاق أقرانه ومعاصريه من كبار الأساتذة والعلماء في الحوزة العلمية الكبرى، وتفوَّق عليهم في استقطاب أكبر عددٍ من الطلبة والفضلاء ذوي اللياقة والكفاءة، وكان مجلس درسه (قدس سره) من أوسع الدروس إقبالاً وحضوراً، وأكثرها انتشاراً، وكان بحقٍّ القطب الذي تدور حوله الحركة العلمية، كان كالشمس ترسلُ أشعتها على الدوام أكثر من نصف قرن، وقد استحقَّ بذلك عن استحقاق لقب زعيم الحوزة العلمية الكبرى في النجف الأشرف.

وسِرُّ هذا النجاح الكبير والتوفيق العظيم للسيد الأستاذ الإمام الخوئي (قدس سره) يتمثل بالنقاط التالية:

* النقطة الأولى: مقدرته الفكرية الذاتية فإنَّ لتلك المقدرة أثراً كبيراً في تحديد القواعد والنظريات العامة وتكوينها في الأصول وفق شروطها بصيغة أكثر دقةً

وعمقاً وشمولاً، وتطبيقها على عناصرها في الفقه بدقةٍ أكثر التفاتاً، وبعمقٍ أكبر تحقيقاً، وبسعةٍ أشمل مجالاً.

* النقطة الثانية: مقدرته العلمية الفائقة في تحليل المسائل المعقدة والنظريات الصعبة الأصولية والفقهية بصيغة أسهل تناولاً، وأبلغ تنظيماً وترتيباً، وبفضل هذه المقدرة العلمية الفائقة ومؤهلاته الفكرية الواسعة الذاتية، وذهنيته الوقادة في علمي الأصول والفقه ابتكر فيهما آراء ونظريات لم يسبقه إليها غيره أصلاً وقد تقدمت الإشارة إليها.

* النقطة الثالثة: إنَّ دروسه (قدس سره) كانت تمتاز في التحقيق والتدقيق وتحليل المسائل العلمية الدقيقة والنظريات العامة بشكل يليق بها، وطرحها على أسسٍ ومبانٍ متينةٍ ورصينةٍ من جهةٍ حسن التقرير، وقوة الأداء، واستحكام الأدلة، بأسلوبٍ رائعٍ وبليغٍ، وبيانٍ سحريٍّ جذابٍ وفصيحٍ، ولونٍ أدبيٍّ جميلٍ، وبتنسيقٍ منظمٍ وبارعٍ، وسيطرته (قدس سره) التامة على المطالب والنظريات العلمية بدرجة لا يفلتُ زمام أمرها عنه مهما كانت معقدةً، فإنَّ له المقدرة على تحليلها وحلِّ مشاكلها وبيانها بأبسط صيغة، وهذا إنْ دلَّ على شيء فإنه يدلُّ على سيطرته الكاملة على المسائل العلمية مهما كانت معقدةً وصعبةً.

ومجموع ما في هذه النقاط من المؤهلات والخصوصيات الذاتية المميزة المتوفرة في الإمام الخوئي (قدس سره) سبب لنجاحه الكبير، وتفوقه على سائر أقرانه ومعاصريه من العلماء والأساتذه الكبار، فإنَّ تلك المؤهلات والخصوصيات المميزة جعلت دروسه من أوسع الدروس إقبالاً، وأكثرها رونقاً وحضوراً، وتفهُّماً وتفهيماً، إذ قلَّما يوجد شخص يحضر مجلس درسه لا بغرض الاستفادة، ومن هنا نقول إنَّ نسبة مَنْ يكتب دروسه لا تقل عن تسعين بالمائة بنسبة تقريبية، ولهذا

تخرج من مجلس درسه علي يديه الكريمتين طوال تاريخ زعامته على الحوزة المباركة مئات الأساتذة والمدرِّسين في الحوزات العلمية المنتشرة في أقطار العلم الإسلامي وعشرات المجتهدين الكبار وتسنَّمَ نخبةٌ منهم في العصر الحاضر سدة المرجعية في الحوزات العلمية الشهيرة في النجف الأشرف وقم المقدسة ومشهد الرضا المقدس.

وبعد وفاة المرجع الأعلى الإمام الحكيم (قدس سره) تسنَّم السيد الخوئي (قدس سره) منصب المرجعية العليا في النجف الأشرف وبدأت معاناته بسبب رموز النظام البائد [البعثي في العراق] لأنَّ النظام قد قام بانتهاك الحوزة العلمية بذرايع مختلفة وتُهَمٍ متنوعةٍ منذ ولادته يومياً، وقد وصلتْ أدواته القمعية وانتهاكاته للحوزة العلمية ذروتها في حين جعل النظام الإمام الحكيم (قدس سره) تحت رقابة مشددة في بيته ومنع الناس عن الوصول إليه، نعم قد زاره الإمام الخوئي (قدس سره) في الأسبوع مرة، وبعد وفاته زاد النظام في أدواته القمعية، وانتهاكاته للحوزة العلمية، ومضايقته للسيد الخوئي (قدس سره) وقد وصل هذه الضغوط والانتهاكات والمضايقات للحوزة بالقتل والتشريد ذروتها أيام الحرب [الحرب بين العراق والجمهورية الإسلامية في إيران] ولهذا لم يبق منها إلا أصولها ورموزها المعنوية وكان هدفهم المشؤوم من كل ذلك هدم الحوزة نهائياً ولكنهم لم يصلوا إلى هذا الهدف المشؤوم لسببين:

* السبب الأول: بعنايته تعالى وتقدَّس وفضله الكريم وببركة صاحب هذا المكان المقدس وبرعاية إمام العصر (عجل الله فرجه الشريف).

* السبب الثاني: بالصبر والتحمل من السيد الأستاذ (قدس سره) فإنه تحمَّلَ ما تحمَّلَ من المضايقات من قبل النظام بطرقٍ مختلفةٍ وأسبابٍ قمعيةٍ متنوعةٍ، تارة

بإعدام ثلة من حواشيه، وأخرى بالضغط على فضلاء الحوزة بالقتل والحبس والتشريد والتسفير وهكذا، ومع كل هذه الأسباب القمعية والمضايقات فإنه (قدس سره) تحمَّلَ وصبرَ كالجبلِ الراسخ في سبيل الحفاظ على كيان هذه الحوزة المباركة)).[1]

والحديث عظيم وشاق عن حوزته العلمية وما تميزات به من كفاءات في صياغة أجيال من الفقهاء والمجتهدين الذين فقههم الدين، وأعدَّهم أقطاباً للعلم، وأبطالاً للحركة، وقادة للمرجعية، ذلك لأنه كانت براعته في تطوير العلوم الإسلامية التي خاضها هي التي أمكنته من أنْ يحدث فيها فتحاً علمياً عميقاً درج عليه العلماء من تلامذته.

*** منهجه العلمي:**

إنَّ للسيد الخوئي منهجية خاصة به استطاع بها أنْ يوجد جيلاً كبيراً من العلماء والمجتهدين حيث استفاد من تجارب أساتذته ومدارسهم العلمية الكبيرة، ولذا يصف منهجه الشيخ الفياض بقوله: ((يمتاز سماحة الإمام الخوئي (قدس سره) بمنهج علمي متميز، وأسلوب خاص به في البحث والتدريس، ذلك أنه كان يطرح في أبحاثه الفقهية والأصولية العليا موضوعاً، ويجمع كل ما قيل من الأدلة حوله، ثم يناقشها دليلاً دليلاً، وما إنْ يوشك الطالب على الوصول إلى قناعة خاصة، حتى يعود الإمام فيقيم الأدلة القطعية المتقنة على قوة بعض من تلك الأدلة، ويبين مدى قدرتها على الاستنباط، فيخرج بالنتيجة التي يرتضيها، وقد سلك معه الطالب مسالك بعيدة الغور في الاستدلال والبحث، كما هو شأنه في تأليفاته القيمة، بما

---

[1] المختصر في الحياة العلمية لزعيم الطائفة السيد الخوئي، الشيخ محمد إسحاق الفياض ص٢٧

يجد المطالع فيها من تسلسل للأفكار وبيان جميل مع الدقة في التحقيق والبحث، ولذا فقد عُرِفَ بعالِمِ الأصول والمجدّد، ولاتقتصر أبحاثه وتحقيقاته على حقلي الأصول والفقه، بل كان له إسهام هام في علم الرجال أو "الجرح والتعديل"، وقد شيّد صرحاً علمياً قويماً لهذا العلم ومدخليته في استنباط المسائل الإسلامية، جمعها في كتابه الشهير "معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة"، كما بذل جهداً كبيراً في التفسير وعلوم القرآن وضعها في مقدمة تفسيره "البيان في تفسير القرآن"، وغيرها من الحقول العلمية. ولهذا فقد جمع من حوله طيلة فترة تدريسه أعداداً كبيرةً من طلبة العلوم الدينية والأساتذة اللامعين، ممّنْ ينتمون إلى بلدان العالم المختلفة، فكان هناك طلاب من سوريا ولبنان والإحساء والقطيف والبحرين والكويت وإيران وباكستان والهند وأفغانستان ودول شرق آسيا وأفريقيا، مضافاً إلى الطلبة العراقيين، وتخرّج على يديه من هؤلاء الكثير من الفقهاء والمجتهدين، حتى وُصِفَ بأنه أستاذ الفقهاء والمجتهدين، ولم يكتف سماحة الإمام بتغذيتهم علمياً وثقافياً، ورعايتهم روحياً، بل امتد ذلك ليشمل تغطية نفقاتهم المعيشية من الحقوق الشرعية التي كانت تصل إليه، وهكذا فقد أسس سماحته مدرسة فكرية خاصة به ذات معالم واضحة في علوم الفقه والتفسير والفلسفة الإسلامية والبلاغة وأصول الفقه والحديث)).[1]

*** تلامذته:**

لقد تتلمذ على يدي سماحته (قدس سره) عدد كبير من أفاضل العلماء المنتشرين في المراكز والحوزات العلمية الدينية الشيعية في أنحاء العالم وليس بالإمكان حصر

---

[1] المصدر السابق.

تلامذة السيد الخوئي (قدس سره) طيلة سبعين عاماً من حياته الحافلة، ويـذكر في هذا الدكتور "محمد حسين الصغير" فيقول: ((فلقد سمعتُ عمَّنا الحجة العلامـة المقدس الشيخ سلمان الخاقاني (قدس سره) يقول: "في أواخر الستينيات من القرن العشرين إنَّه أحصى ألفي إمام جماعة في العالم الإسلامي من تلامذة السيد الخوئي" ومعنى هذا إنَّ طلاب السيد الخوئي آنذك قد تجاوزوا هذا العدد أضعافاً مـضاعفةً. وعلى ذلك يقول المرحوم الدكتور مصطفى جمال الدين: "لا يوجد مسجد أو إمام مسجد يتحمل هداية المسلمين على مذهب أهل البيت (عليهم السلام) لـم ينتفـع بعلم هذا الفقيه انتفاعاً مباشراً بالتلمذة عليه أو بالواسطة على مَنْ تلمَّذَ عليـه ولـم يصادف في تاريخ مذهب أهل البيت على مَرِّ العصور أنْ كان مثل هذا العدد الـوافي من المرشدين يخرج من مرجعٍ دينيٍّ واحدٍ غير شيخ الطائفة أبي جعفـر الطـوسي وزعيم الحوزة العلمية أبي القاسم الموسوي الخوئي (قدس سرهما) " ومن أشـهر تلامذته والذين يُعدُّون من أبرز المجتهدين والمراجع من بعده، نذكر منهم:

١ - آية الله السيد علي البهشتي.

٢ - آية الله السيد علي السيستاني.

٣ - آية الله الشيخ محمد إسحاق الفياض.

٤ - آية الله الشيخ ميرزا جواد التبريزي.

٥ - آية الله المرحوم الشيخ ميرزا علي الغروي.

٦ - آية الله الشهيد السيد محمد باقر الصدر.

وغيرهم الكثير من السادة العلماء والمشايخ الكبار وأفاضل الأساتذة، ممن تتلمذ على الإمام مباشرة أو على تلامذته في جميع الحوزات العلمية الدينية المعروفة)).[1]

وأما خلقه وتواضعه للعلماء وغيرهم فهو كبير جداً، إذ العلم وخدمة الآخرين غايته المنشودة، وأذكر في هذا مثلاً واحداً يغني عن كثير، حدثني شيخي الدكتور حسين علي محفوظ عن تواضع السيد الخوئي (قدس سره) عندما طلب منه الإجازة في الرواية مع فارق السن الكبير بينهما وعلميته، وذكر ذلك العلامة الدكتور حسين علي محفوظ في إجازته الموسومة "جنى الجنتين في إجازة المراجع الأَعْلَيْن": ((وقد أستجازني بعض المراجع والمجتهدين والعلماء حباً في اتصال الإسناد وهذا منهم تواضع جم، وخلق عظيم. وقد كان المرجع الأكبر السيد أبو القاسم الخوئي (قدس سره) سألني كذلك أنْ أجيزه لما لاقيته وشُرِّفت بزيارته وقد كنتُ جاوزتُ الثلاثين وهو شيخ كبير، وهذا منتهى التواضع وغاية النهاية في خفض الجناح، وهي رواية الأكابر عن الأصاغر في مصطلح الحديث، والحق -إني استحييت- وسيطر عليَّ الصمت، واستولى عليَّ السكوت هيبة، وذهلت حياء)).[2]

وهذا الموقف يدلُّ على النفس العالية والخلق الرفيع له (قدس سره).

---

[1] أساطين المرجعية الدينية، الدكتور محمد حسين الصغير ص١٢٤

[2] جنى الجنتين في إجازة المراجع الأعلين والمجتهدين الكبار، والعلماء الفضلاء، والطالبين والراغبين من أهل العصر والآتين بشرطها وشروطها، حيث ذكر الدكتور حسين علي محفوظ ذلك عند إجازته للسيد الخوئي (قدس سره). وقد تشرَّفت بالإجازة منه (رحمه الله) في جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ.

*** وفاته:**

توفي السيد الخوئي (قدس سره) في اليوم الثامن من صفر سنة (١٤١٣هـ) في منزله الواقع في "حي كندة" في الكوفة وتم تغسيله وتكفينه في بيته، وبعد ذلك حمل الجسد الطاهر إلى مثواه الأخير في مقبرته الواقعة إلى جانب مسجد الخضراء من الجهة الشرقية للصحن الشريف بعد أنْ صلَّى عليه المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله) ودفن في الساعة الرابعةِ صباحاً تقريباً من دون تشييع يليق بمكانته (قدس سره).

وأقيمتْ له الفواتح في العديد من الأقطار الإسلامية وغيرها في النجف الأشرف وقم المقدسة ومشهد المشرفة ولبنان وباكستان وأفغانستان والهند ولندن وغيرها.

وقد أرخ وفاته الدكتور محمد حسين الصغير بقوله:

لمَّا أَصْطفينا للهدى مضجِعا ... وأصبحَ الخوئيُّ فيهِ دفينْ

ومِنْ عليٍّ قد دَنا موضِعا ... وهكذا عاقبةُ المؤمنينْ

نودِيَ فاهتَزَّ لها مسْمَعا ... إنّا فتحنا لكَ فتحاً مُبينْ

وأنْشَدَ التاريخُ (لمَّا دَعا ... أُزلِفَتُ الجنةُ للمتقينْ)[1]

١٤١٣هـ

---

[1] أساطين المرجعية الدينية ص ١٣٠

فهذه بعض الكلمات التي أردنا منها بيان سيرة وعظمة صاحب هذه الدراسة وهو السيد الخوئي (قدس سره) والذي كان زعيماً للحوزة العلمية بشهادة أكابر العلماء والمجتهدين، لنكون على بينةٍ من أننا نتناول في هذه الدراسة الرجالية آراء رجلٍ من أساطين المذهب، وصاحب مدرسة علمية عمرها عدة عقود وستبقى الحوزات العلمية تدينُ له بالفضل زمناً طويلاً.

المبحث الثاني: نظرة في معجم رجال الحديث.

تحدثنا في الفصل السابق عن تأريخ علم الرجال والمؤلفات التي كتبت حول مباحثه، وتبين أنه لا يخلو أي قرن من الكتابة في ذلك. وفي القرن الرابع عشر الهجري يُعَدُّ "معجم رجال الحديث" من أكبر وأهم الموسوعات الرجالية التي أُلفت في هذا الباب، حيث تظهر أهمية ذلك في أنَّ مؤلفه هو من أكابر علماء الطائفة وأشهر مراجعها على مَرِّ تأريخ المرجعية الدينية، فهو خريج عدة مدارس أصولية عميقة البعد، ثاقبة الفكر والنظر، حتى أصبح علماً من أعلام الأصول الفقه في العالم الإسلامي، فكانت عصارة تلك المراحل العلمية الكبيرة، والعمق والدقة في مباحث علم الأصول وما له من العلاقة في الأخبار والروايات ورجال السند والحجية في ذلك، إضافة إلى اطلاعه على كل الجهود التي بُذلت في هذا الباب من قبل العلماء السابقين، فقرر أنْ يكتب موسوعة رجالية علمية تغني الباحثين عن كثير من المؤلفات القديمة والرجوع إليها، وذلك بجمع أقوال الأعلام في الرواة والروايات التي رواها كل راوٍ وأين ذُكرت، والمشايخ الذين روى الراوي عنهم، وكذا مَنْ رَوَوْا عنه، وهذا بحدِّ -ذاته- جهد كبير جداً وفق الله تعالى ذلك العالم النحرير للقيام به، رغم كُلِّ المشاغل والمسؤوليات الملقاة على عاتقه (قدس سره) من تصديه للزعامة العلمية والدراسة والتدريس والإفتاء ومشاكل المسلمين في كُلِّ البقاع، ولقد أشار إلى ذلك (قدس سره) في المدخل إلى موسوعته في الجزء الأول إذ يقول: ((إنَّ علم الرجال كان من العلوم التي اهتم بشأنه علماؤنا الأقدمون وفقهاؤنا السابقون ولكن قد أهمل أمره في الأعصار المتأخرة حتى كأنه لا يتوقف عليه الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية، لأجل ذلك عزمتُ على تأليف كتاب جامعٍ كافٍ بمزايا هذا العلم، وطلبتُ من الله سبحانه أنْ يوفقني لذلك، فاستجاب بفضله

دعوتي ووفقني، وله الحمد والشكر لإتمامه كما أردت على ما أنا عليه من كبر السن وضعف الحال وكثرة الاشتغال ولولا توفيق المولى وتأييده جل شأنه لم يتيسر لي ذلك)).[١]

فإنه (قدس سره) يبين في كلمته الموجزة هذه الظروف التي تحيط به، ولكن رغم كل هذا فإنَّ التحدي كان أكبر، والإصرار أعظم على خدمة الشريعة المقدسة لتنتفع الأجيال من علمائها، وتنهل الطلاب من مائها.

طُبع هذا "المعجم" عدة طبعات، كانت الأولى في مطبعة الآداب في النجف الأشرف وقد وقعت في ثلاثة وعشرين مجلداً، وقد أوعز السيد الخوئي (قدس سره) إلى العلامة السيد "مرتضى الحكمي" القيام بأعباء طباعة هذه الموسوعة والإشراف عليها كما جاء ذلك في مقدمة الطبعة الأولى حيث يقول -الحكمي: ((لقد أولاني الإمام المؤلف أعباء النهوض بهذه الموسوعة العلمية الجبارة، فكان لي شرف الامتثال، والبدء بالإشراف على إخراجها)).[٢]

حتى توالت عدة طبعات للمعجم وبين يديَّ طبعة مؤسسة إحياء تراث الإمام الخوئي وهي الطبعة الخامسة والتي امتازت عن الطبعات السابقة في عدة أمور كما يذكر ذلك سماحة السيد "عبد الصاحب الخوئي"[٣] في المقدمة حول مستحدثات الكتاب ومستجداته فيقول: ((تميزت به هذه الطبعة عن سابقاتها من حيث الشكل والمضمون في أمور)).[٤]

---

[١] معجم رجال الحديث، السيد الخوئي ١/١١

[٢] ينظر: معجم رجال الحديث ١/أ

[٣] وهو نجل السيد الخوئي.

[٤] ينظر: معجم رجال الحديث ١/ف

أما المميزات العلمية والفنية التي امتاز بها معجم رجال الحديث فهي عدة، وسوف نذكر بعضاً منها، اعتماداً على كلمات الأعلام في ذلك على قدر وسعنا في الحصول على كلماتهم.

* قال السيد مرتضى الحكمي وهو يصف مميزات هذا المعجم الرجالي الكبير منهج المؤلف ومنهجية التأليف موضوعة على أساس خطة علمية، تتركز على ناحيتين هامتين:

١ - المبادئ الاجتهادية التي قلبت المفاهيم الرجالية، والقواعد التاريخية الموروثة في علم الرجال، وهي مقاييس عامة للتوثيق والتعديل، أو التجريح والإسقاط.

فقد ينسف الإمام المؤلف قاعدة من قواعد هذا العلم لضعف في حجيتها، أو وجود حجة على خلافها. وقد يضرب تلك القاعدة عرض الحائط لضعف في تفسيرها، أو دلالتها، أو لكونها لازماً أعم، كما هو الأمر في قاعدة الوكالة، التي كان القُدامى يوثّقون مَنْ يجدونه موصوفاً بها، فيختلف معهم في تفسيرها وتقديرها، وينتهي - على العكس منهم- إلى أنَّ الوكالة من الإمام (عليه السلام) أمرٌ لا يوجب التوثيق -وإنْ أوجب الاعتماد فيما يوكل إليه- وإنَّ ما لها من مداليل قد لا يشعر جميعها بأمانة الحديث بأيِّ حالٍ من الأحوال.[1]

٢ - المزايا العلمية التي طعم بها الكتاب مما فات المؤلفين السابقين، من قبيل التركيز على المصدر الأم، ومن قبيل استقصاء جميع روايات الراوي ومَنْ حَدَّثَ عنه، ومن قبيل التعرض للرواة من كتب الرجال والحديث معاً، ومن قبيل عدم الاكتفاء بتوثيقات المتأخرين للرواة إنْ كان للقدماء فيهم رأي، ومن قبيل التدقيق

---

[1] وسوف نستعرض في مباحث لاحقة ما يتعلق بآراء السيد الخوئي (قدس سره) في القواعد الرجالية واختلافه مع غيره فيها.

على وجه علمي عن سبل وثاقتهم وحسنهم. فقد يضعِّف من الرجال مَنْ مضى على توثيقه عدة قرون، أو يوثق مَنْ مشى تضعيفه في أكثر الكتب الرجالية وأخطرها، ثم قد يجد اتحاداً بين كثير من الرجال الذين تعددت أسماؤهم وعناوينهم، أو يجد في كثير ممن رأوا اتحادهم تعدداً واضحاً أغفله القدامى والمحدثون. وفي الواقع إنَّ الميزة العلمية التي برز بها هذا المشروع الجبار هي التجربة العلمية التي حاول بها المؤلف تطوير فكرة القواعد الرجالية التي تتبدل -على أساسها- مصائر رجال الحديث، وتتغير أقدارهم، وتتبلور شخصياتهم، وما يتفرع على ذلك من تبدل في الأحكام الفقهية المأخوذة من النصوص المأثورة عنهم. وهكذا .. غربل قواعد هذا العلم واحدةً واحدة، ووضع رجال الحديث في الميزان واحداً بعد واحدٍ. وكذلك:

- فقد بسط الإمام المؤلف -في المدخل- جميع مزايا الكتاب، وَجَلا فيه ما أمكن تطعيمه من آراء ونظريات، وخصائص علمية وفنية ترجع إلى تطوير هذا العلم وتيسيره، ودعم فاعليته وعطاه.

- بحث في مدخل الكتاب عدة موضوعات رجالية أوضح فيها آراءه وأحكامه ومبانيه التي قام عليها هذا المعجم، حيث بين ذلك في مقدمات ست ذكر فيها الفوائد والقواعد الرجالية التي يعمل عليها وناقش الأقدمين فيها. (وسوف نستعرض ذلك في مبحثٍ لاحقٍ).

- عالج بدقة الأسماء المتحدة التي قد تأتي في عناوين مختلفة، وهذا ما يُعرف بـ (المشتركات) ولذا حاول الخروج من هذا الأمر بذكر الراوي وكل مَنْ روى عنه وعن مَنْ روى لكي تتميز بذلك طبقة الراوي فيخرج من الاشتراك ..

- متابعة اختلاف الكتب الأربعة في أسانيد الروايات حيث أخذ يعقبه بما هو المحرَّف وما فيه السقط وبما هو الصحيح أو الأقرب إلى الصحة، وكذا اختلاف النسخ ... إلى غيرها من المميزات التي امتاز بها معجم رجال الحديث.[1]

*** يذكر العلامة السبحاني في كليات علم الرجال:**

وأخيراً قام العلامة المحقق الخوئي (دام ظله الوارف) بتأليف كتاب أسماه "معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة" ومِنْ خصائص ومزايا هذا الكتاب هي أنه قد ذكر في ترجمة كل شخص جميع رواته ومَنْ روى هو عنهم في الكتب الأربعة، وقد يذكر ما في غيرها أيضاً ولا سيما رجال الكشي، فقد ذكر أكثر ما فيه من الرواة والمروي عنهم، وبذلك خدم علم الرجال خدمة كبيرة.

- أولاً: يُعرف بالمراجعة إلى تفصيل طبقات الرواة أعني الذي ذيَّل به كُلَّ جزء من أجزاء كتابه البالغة ٢٣ جزء طبقات الرواة من حيث العصر والمشايخ والتلاميذ، وبذلك يقف انسان على كمال السند ونقصانه، وربما يعرف الحلقة المفقودة في أثنائه إذا كان حافظاً للمشايخ والتلاميذ.

- ثانياً: يحصل التمييز الكامل بين المشتركات غالباً، فإنَّ قسماً كبيراً من الرواة مشترك الاسم في الشخص والأب فلا يعرف الإنسان أنه مَنْ هو، ولكن بالوقوف على تفصيل طبقات الرواة يميز المشترك ويعين الراوي بشخصه، والكتاب من حسنات الدهر.[2]

فما أعظمه من وصف: (والكتاب من حسنات الدهر).

---

[1] معجم رجال الحديث ج١ حيث تتضمن المقدمة على فوائد جمة يمكن مراجعتها.

[2] كليات في علم الرجال ص١٤٦

*** قال الدكتور الفضلي في كتابه أصول علم الرجال:**

كتاب "معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة" ترجم فيه لـ (١٥٦٧٦) راوياً وراوية في ثلاثة وعشرين مجلداً، ومن أهم ظواهره العلمية والفنية:

١- وضع الراوي في مركزه الروائي وذلك بذكر أسماء جميع الرواة الذين روى عنهم وذكر أسماء جميع الرواة الذين رووا عنه.

٢- البحث العلمي -دراسةً واستدلالاً- لإثبات مستوى الراوي من حيث الوثاقة والحسن.

٣- الاستقصاء لجميع ما ذكر في تقييم حال الراوي من روايات وأقوال، مع دراستها علمياً لقبولها أو رفضها)).[1]

*** ذكر الشيخ محمد باقر الإيرواني في الدروس التمهيدية المزايا المهمة التي امتاز بها هذا المعجم حيث قال:**

وأحسن ما أُلف أخيراً في هذا المجال معجم رجال الحديث، ويمكن بيان مزايا الكتاب المذكور فيما يلي:

١- قام بذكر مقدمة في بداية الكتاب تتضمن بعض الفوائد الرجالية بأسلوب سهل واضح مبسط.

٢- ينقل نص كلمات النجاشي والكشي والطوسي والعلامة وابن داود والبرقي. وقد ينقل -فيما إذا كان الشخص من المتأخرين- كلمات الشيخ منتجب الدين في فهرسته وابن شهر آشوب في معالم العلماء. وعلى هذا مَنْ يراجع المعاجم يستغني عن مراجعة هذه الكتب.

---

[1] أصول علم الرجال ص٦١

٣- يقوم بذكر ما يمكن الاستدلال به على وثاقة الشخص أو ضعفه، ثم يأخذ بالمحاكمة والخروج بنتيجة معينة، كل ذلك بأسلوب فني وممنهج وعبارات سلسة.[١]

*** ذكر الأستاذ عباس علي في مقال له:**

وشيء واضح لدى جمهرة المتتبعين لنشاطات الحوزة وفتوحاتها العلمية إنَّ الفقه والأصول بلغا مرتبةً عاليةً من التكامل والنضوج والتفتح بتأثير الجهود المضنية التي بذلت في مضمار توسيع أفاقهما وكسب مواقع جديدة لهما، و تكشف الموسوعات والبحوث التي بسطتها الطاقات المتنامية المذخورة في عواصم العلم وفي مقدمتها بالطبع النجف الشرف عن مؤدى هذه الحقيقة .. في الوقت الذي استمر فيه الفكر الرجالي يتلمس طريقه بمعاناة وربما نادر وثمين أنْ تقفَ على دراسة رجالية تستوعب جزيئات الأمر وفرعه بدقة وتمحيص، من أجل ذلك يجد الملهمون من أساطين الحوزة فراغاً ملموساً في ميدان الحركة العلمية بسبب موقف علم الرجال وتباطئه عن اللحاق بالميسرة، وعدم قدرته على مجاراة الفنون الأخرى، وهو أمر ولا شك يضع في أعناق الرساليين مسؤولية كبيرة تضاعف من تباعدها هذه الإمكانات الاختصاصية المفضية إلى مد علم الرجال بمقومات النهوض والتجاوب.

وبادرة لها قيمتها ولها دورها الرائد أنْ يتوجه اهتمام أستاذ الحوزة ومجددها الإمام السيد الخوئي إلى هذه الناحية، اهتماماً تترجمه أفاقه المطاعة عملاً خالداً، وموسوعة أكاديمية رائعة هي كتابه الأخير معجم رجال الحديث، والكتاب فضلاً

---

[١] دروس تمهيدية في القواعد الرجالية ص٣٣٥

عن كونه غنياً عن كل إشادةٍ، وأكبر من كل إطراء، لمكانة مؤلفه ووزنه، وإنه جهدٌ موفَّقٌ فيه، ومثير، تدفَّقَ به قلم إمامٍ، وفاضت به عبقريته وخبرته ومراسه العلمي الطويل فهو من الآثار العلمية البارزة التي يتسلمها جيلنا العلمي المعاصر، والتي تحمل في أعماقها عناصر إبداع وتطوير، لا بد وإنها ستترك أثراً في طموح العديد من الرجال الذين يتدارسونها ويحملون رسالتها العلمية إلى الاجيال المقبلة. والذروة الملتمسة في هذا السبيل أنَّ المعجم لا ترفعه إلى هذا المستوى خصيصة واحدة من الممكن أنْ نعزوها إلى الطاقة المبذولة في جميع ما تبعثر من أصولِ وفروعِ هذا العلم، بل هناك في ثناياه كوامن ثمينة تحتشد في ملتقيات مرصوصة لا يعبر عنها جانب واحد وإنما في مقدر المختص أنْ يضعها في نقاط.[1]

فهذه من أهم المميزات التي حاولنا ذكرها وبيانها، ليطلع الباحث على أهمية هذا المعجم الرجالي والفوائد التي تضمنته وبذلك يتعرف على الجهود الكبيرة والعظيمة التي بُذلت لكي تكون هذا النتيجة.

وكذلك من الموارد المهمة التي يجب التأكيد عليها أنَّ السيد الخوئي (قدس سره) لم يتعرَّض إلى بعض الفوائد الرجالية أو كلها من ناحية علمية دون أخرى، بل حاول أنْ يطبِّق كُلَّ العلوم التي لها علاقة وثيقة بعلم الرجال، لتكون النتيجة التي يريد ذكرها وبيانها في منتهى الدقة، وذلك من خلال الاطلاع الواسع والشامل لكُلِّ ما ذكر في ذلك من قبل الآخرين والمناقشة فيه، وسوف يظهر لنا ذلك جلياً في المباحث التي سوف نستعرضها تفصيلاً، فنرى كيف أنه (قدس سره) يستعرض الأدلة الأخرى ويأخذ بمناقشتها مناقشة علمية، ثم يثبت صحة هذه المناقشة عند

[1] ينظر: مجلة البلاغ، السنة ٣ العدد ٧

تطبيق القاعدة على الرواة، فمثلاً نرى كيفية بيان رأيه في أصحاب الإجماع ومراسيل مشايخ الثقات وغيرهما، حيث بعد أنْ يذكر الأدلة العلمية على ما يذهب إليه من عدم القول بوثاقة مشايخهم يأخذ بإيراد الشواهد العملية التطبيقية التي تبين روايتيهم عن الضعفاء والمجاهيل..

إنَّ مناقشة الأدلة والآراء أمر شائع في المعجم بحيث يلتذُّ الباحث لذلك لذة الفكرية وكأنه جالس في مجلس علمي يضم أولئك الأفذاذ من العلماء وكيف يدور النقاش بينهم حول مسألة علمية -وما أجمل هذه الجلسات العلمية- ولعل مَنْ يَطَّلع على عدة أجزاء من هذه الموسوعة يتوصَّل إلى هذه الرأي، حيث الروح العلمية المجردة نراها بكل وضوح، ويمكن الاطلاع على تراجم أمثال: (آدم بن المتوكل ج١، إبراهيم بن هاشم ج١، حبيب بن مظاهر الأسدي، الشيخ المفيد) حيث لولا الإطالة لتعرضنا لذكرهم ..

وأخيراً نختم هذا المبحث من ذكر مميزات "معجم رجال الحديث" وما قيل فيه لنتجول مع السيد الخوئي (قدس سره) وهو يصف لنا معجمه الرجالي هذا، حيث يذكر بعد الحمد وبيان السبب إلى تأليفه للمعجم من أهمية علم الرجال والبحث، يقول تحت عنوان "مزايا الكتاب": ((في هذا الكتاب خصائص ومزايا أساسية دعت الضرورة إلى أخذها في صلب الكتاب وإلى الباحث البصير تفصيل ذلك حيث نذكر إجمالاً بعض ذلك، فمنها:

- الأولى: كل ما نقلنا في الكتاب عن أحد، فإنما نقلناه عن أصل المصدر، وقد يتفق أنه لا يوجد فيه، أو نحن لم نجده فيه، أو لم نراجعه فننقله عمن نقله عن المصدر مع التصريح بذلك. ولا ننسب شيئاً إلى أحدٍ اعتماداً على حكاية ذلك في كتب الرجال

أو غيرها. فإنَّ ذلك يوقع في الاشتباه كثيراً، كما وقع ذلك لغيرنا، ولا سيما في بعض كتب المتأخرين.

- الثانية: بما أنَّ نسخة رجال ابن الغضائري لم توجد لدينا، فكل ما نقلناه عنه، فإنما نقلناه عن الخلاصة للعلامة، أو رجال ابن داود، أو مجمع الرجال للمولى عناية الله القهبائي.

- الثالثة: قد ذكرنا في ترجمة كل شخص جميع رواته ومَنْ روى هو عنهم في الكتب الأربعة، وقد نذكر ما في غيرها أيضاً، ولا سيما رجال الكشي، فقد ذكرنا أكثر ما فيه من الرواة والمروي عنهم، وبذلك يحصل التمييز الكامل بين المشتركات غالباً.

- الرابعة: اتبعنا في الكتاب العناوين المذكورة في كتب الرجال، والعناوين المذكورة في الروايات، فربما نذكر رجلاً واحداً مرتين أو مرات، فمثلاً: نذكر أحمد البرقي، وأحمد بن أبي عبد الله، وأحمد بن أبي عبد الله البرقي، وأحمد بن محمد البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي، وابن البرقي، والبرقي، ونذكر في كل من هذه العناوين جميع الرواة عنه بذلك العنوان والمروي عنهم، وموارد رواياته، وكذلك نجري في ذكر الراوي والمروي عنه. هذا بالنسبة إلى الروايات.

- الخامسة: لاحظنا في تقديم العناوين وتأخيرها حروف التهجي في كل اسم وأوصافه حتى الأبوة والبنوة، فقدمنا إبراهيم أبا رافع على إبراهيم الأوسي، كما قدمنا إبراهيم بن هاشم على إبراهيم الجزري، وهكذا.

- السادسة: قدمنا -في بيان المروي عنهم في كُلِّ مورد- الأئمة (عليهم السلام) مع رعاية الترتيب بينهم، وبعد ذلك ذكرنا الكنى، وبعدها الأسماء على ترتيب حروف التهجي، وبعدها الألقاب، ثم المرسلات، ثم المضمرات وكذلك في ذكر الرواة.

- السابعة: التدقيق في أحوال الرواة والبحث عن وثاقتهم أو حسنهم على وجه علمي.

- الثامنة: لم نتعرض لتوثيقات المتأخرين فيما إذا كان توثيق من القدماء لعدم ترتب فائدة على ذلك، وغيرها من المزايا، حيث يمكن مراجعة المصدر)).[1]

فهذه بعض مميزات هذا المعجم وقد تعرَّفنا عليها بشيءٍ من الإجمال تارة والتفصيل أخرى.

---

[1] ينظر: معجم رجال الحديث ١/١٢

المبحث الثالث: آراء السيد الخوئي (قدس سره) في القواعد الرجالية.

نستعرض في هذا المبحث عرضاً موجزاً لآراء السيد الخوئي (قدس سره) في القواعد الرجالية التي تضمنها "معجم رجال الحديث" والتي تناولها العلماء في علم الرجال، وشأنه في ذلك شأن أي فقيه يريد استنباط الأحكام الشرعية، حيث إنَّ ذلك الأساس في الوصول إلى الحكم الشرعي وكما قال الشيخ آغا بزرك الطهراني: ((لا يصير الفقيهُ فقيهاً ما لم يكن رجالياً)).[1]

على أساس ذلك نرى أنَّ الفقهاء قد تناولوا بعض مباحث علم الرجال في مباحثهم الأصولية من حيث الحجية وعدمها فكانت آراؤهم قد ذُكرت هناك أو في رسائل خاصة، وإنَّ السيد الخوئي (قدس سره) ذكر أيضاً ذلك في مباحثه الأصولية والفقهية إضافة إلى إفراده الحديث تفصيلاً في موسوعته الرجالية الكبرى "معجم رجال الحديث" وقد بين أغلب آرائه التي يعتمد عليها في الجزء الأول من هذه الموسوعة ليبين بذلك منهجه العلمي الخاص به في التعامل مع القواعد الرجالية.

ونذكر إجمالاً وعرضاً لتلك الآراء، لننتخب بعضها ونقوم بدراستها تفصيلاً في الفصل اللاحق، حيث نذكر ذلك في مقدمات:

- الأولى: بيان طرق توثيق وتحسين الرواة ومنها:

١ - نص أحد المعصومين (عليهم السلام)، بأنه إذا نَصَّ أيَّ معصوم على راوٍ من الرواة فإن ذلك يُعَدُّ نصاً على وثاقته.[2]

---

[1] مصفى المقال في مصنفي علم الرجال ص٥

[2] فمثلاً ما ورد عن الكشي عن علي بن المسيب قال: قلت للرضا شُقَّتي بعيدة ولست أصِلُ إليك في كل وقت، فعمن آخذ معالم ديني؟ فقال: من زكريا بن آدم القمي المأمون على الدين والدنيا.

٢- نص أحد الأعلام المتقدمين أمثال البرقي وابن قولويه والكشي والصدوق والمفيد والنجاشي والشيخ وأضرابهم..

٣- نص أحد الأعلام المتأخرين ولكن بشرط أنْ يكون هؤلاء الأعلام معاصرين للمخبر أو قريب العهد منه.[١]

٤- دعوى الإجماع من قبل الأقدمين فإنَّ ذلك يدل على الوثاقة ولو كان إجماعاً منقولاً.[٢]

٥- دعوى الإجماع من قبل المتأخرين فإنه أيضاً يمكن الاعتماد عليه وهذا ما اتفق لإبراهيم ابن هاشم الذي وثقه السيد ابن طاووس وادَّعى الاتفاق عليه.[٣]

---

[١] لذلك نرى أنه (قدس سره) في ذلك قد اعتمد توثيقات الشيخ "منتجب الدين القمي (ت٥٨٥هـ) صاحب الفهرست، والشيخ "ابن شهر آشوب" (ت٥٨٨هـ) صاحب معالم العلماء. دون الاعتماد على مَنْ تأخر عنهما أمثال "السيد ابن طاووس" (ت٦٧٣هـ) و"ابن داوود" (ت٧١٧هـ) و"العلامة الحلي" (ت٧٢٦هـ) وغيرهم ممن تأخر عنهم.

[٢] يُقَسَّم الإجماع كما ذُكر في موارده إلى قسمين: الإجماع المحصل والإجماع المنقول، والأول هو أنْ يستقصي الفقيه فتاوى الفقهاء من عصر الشيخ الطوسي إلى عصره كُلٌّ حسب طبقته لمعرفة الفتوى في ذلك لمسألة ما، وأما المنقول فهو أنْ ينقل الفقيه ذلك الإجماع في مسألةٍ ما من أحد الكتب المعينة مثل الموسوعة الفقهية الاستدلالية لجواهر الكلام أو العدة للشيخ الطوسي وغيرهما.

[٣] ينظر: معجم رجال الحديث ١/٣٩

- الثانية: التوثيقات العامة التي تعرض إلى ذكرها علماء الرجال ومنها:

١ – أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) حيث قيل أنَّ أصحابه الذين بلغوا أربعة آلاف رجل كما يذكر ابن شهرآشوب كلهم ثقاة وأنهم استدلوا على ذلك بما ذكره الشيخ المفيد في الإرشاد ..

لكن السيد (قدس سره) لا يرتضي هذا القول وقد بَيَّن أوجه البطلان فيه، فيقول: ((وكيف كان فهذه الدعوى غير قابلة للتصديق، فإنَّه إنْ أريد بذلك أنَّ أصحاب الصادق (عليه السلام) كانوا أربعة آلاف كلهم كانوا ثقات فهي تشبه دعوى أنَّ كل من صحب النبي (صلى الله عليه وآله) عادل مع أنه ينافيها تضعيف الشيخ جماعة)).[1]

٢ – سند أصحاب الإجماع. حيث قيل أنَّ وقوع أي الراوي في سند روايةٍ رواها أصحاب الإجماع يدل على وثاقته ..

كذلك فإنَّ السيد الخوئي (قدس سره) أيضاً لا يرتضي ذلك حيث ذهب إلى عدم جواز الاعتماد على ذلك وبين رأيه في فهم العبارات التي اعتُمِدَ عليها في أصحاب الإجماع التي ذكرها الكشي في رجاله.[2]

٣ – رواية الثلاثة من أصحاب المراسيل. وهم محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد ابن أبي نصر البزنطي حيث ورد عن بعض من العلماء أنَّ هؤلاء لا يرسلون إلا عن الثقة فيؤخذ بمراسيلهم مطلقاً وهي كالمسانيد ..

وقد ناقش السيد ذلك مناقشة علمية وبين الوجوه فيها ورد ذلك الرأي وإنه لا يعتمد عليه.[1]

---

[1] المصدر السابق ١/٥٦

[2] وسوف نستعرض الحديث عن أصحاب الإجماع تفصيلاً في الفصل الثالث.

٤ – وقوع الراوي في سندٍ محكوم بالصحة. وذلك عندما يحكم أحد الأعلام المتقدمين أو المتأخرين بصحتها فإنَّ ذلك يؤدي إلى توثيق مَنْ وقع في سند ذلك الحديث ..

لكن السيد (قدس سره) ناقش ذلك وبين الوجوه المحتملة فيه عما لا يفيد الآخر بصحة ذلك.[٢]

٥ – وكالة الإمام (عليه السلام). حيث اعتبر بعضٌ أنَّ وكالةَ شخصٍ عن الإمام المعصوم (عليه السلام) دليل على عدالته والتي هي منزلة فوق الوثاقة..

وللسيد (قدس سره) إشكال على هذا القول حيث يقول: ((الوكالة لاتستلزم العدالة، ويجوز توكيل الفاسق إجماعاً وبلا إشكال، غاية الأمر أنَّ العقلاء لا يوكِّلون في الأمور المالية خارجاً مَنْ لا يوثق بأمانته، وأين هذا من اعتبار العدالة في الوكيل ؟)).

وعلى هذا فيجب أنْ تُدرس أحوال وكلاء الأئمة (عليهم السلام) أيضاً ليُعرف الثقة من غيره دون الاعتماد على الوكالة.[٣]

٦ – شيخوخة الإجازة. فقد اشتهر أنَّ مشايخ الإجازة مستغنون عن التوثيق..

ولكن السيد (قدس سره) لم يرض بهذا القول وقام بردِّه، إذ يقول: ((إنَّ مشايخ الإجازة على تقديرِ تسليمِ وثاقتهم لا يزيدون في الجلالة وعظمة الرتبة عن أصحاب الإجماع وأمثالهم ممن عرفوا بصدق الحديث والوثاقة ... والصحيح إنَّ شيخوخة الإجازة لا تكشف وثاقة الشيخ كما لا تكشف عن حسنه)).[٤]

---

[٢] وسوف نستعرض ذلك تفصيلاً في الفصل الثالث.

[٣] معجم رجال الحديث ١/٧٠

[٣] المصدر نفسه ١/٧١

[٤] المصدر نفسه ١/٧٢

إذاً فشيوخ الإجازة يجب أنْ يُنظر في أحوالهم كسائر الرواة. وذلك تُردُّ عدة أحكامٍ قامت على أساس تلك المباني.

٧ – مصاحبة المعصوم. حيث جعل بعض العلماء أنَّ مصاحبةَ أحدٍ للمعصوم (عليه السلام) من إمارات الوثاقة التي يمكن الاعتماد عليها ..

ولكن السيد يرى أنَّ ذلك لا يدل بوجه على الوثاقة، وقد صاحب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والمعصومين (عليهم السلام) من لا يحتاج إلى بيان. [١]

٨ – تأليف كتابٍ أو أصلٍ. [٢] حيث اعتبر أنَّ مَنْ له كتاب أو أصل إمارةٌ على حسنه ومن أسباب مدحه،

ولكن السيد (قدس سره) يردُّ ذلك أيضاً .. [٣]

٩ – ترحُّم أحد الأعلام حيث استدل على أن ترحم أحد الأعلام كالشيخ الصدوق وأضرابهما عناية خاصة بالمترحَّم عليه فيكشف ذلك عن حسنهِ لا محالة ..

وقد رَدَّ السيد (قدس سره) ذلك أيضاً .. [٤]

١٠ – كثرة الرواية عن المعصوم حيث تم الاعتماد على اعتبار الشخص بكثرة روايته عن المعصوم (عليه السلام) ..

ولكن السيد (قدس سره) رَدَّ ذلك وناقش الروايات سنداً ومتناً بأجلى بيان .. [٥]

---

[١] المصدر السابق ١/٧٣

[٢] الأصل هو الكتاب الذي جمع فيه مصنفه الأحاديث التي رواها عن المعصوم أو السراوي. والكتاب قيل هو ما كان فيه من كلام المعصوم وكلام مصنفه أيضاً. / معجم مصطلحات الرجال والدراية ص٢٣

[٣] ينظر: معجم رجال الحديث ١/٧٣

[٤] ينظر: المصدر نفسه ١/٧٤

[٥] ينظر: المصدر نفسه.

١١- ذكر الطريق إلى الشخص في المشيخة دليلاً على مدحه كما ذهب إلى ذلك العلامة المجلسي في طرق الشيخ الصدوق.

ولكن السيد (قدس سره) رَدَّ ذلك أيضاً.[١]

- الثالثة: التوثيقات العامة:

حيث أنَّ الوثاقة قد تثبت بإخبار ثقة بخصوصه أو ضمن مجموعة فإنَّ العبرة هي الشهادة بالوثاقة سواء كانت بالدلالة المطابقية أم التضمنية، ولذا نحكم [السيد الخوئي] بوثاقة جميع مشايخ علي بن إبراهيم الذين روى عنهم في تفسيره مع انتهاء السند إلى أحد المعصومين (عليه السلام)، فقد قال في مقدمة تفسير ... (إلى آخر قوله). وبما ذكرناه نحكم بوثاقة جميع مشايخ جعفر بن قولويه في إسناده لكتاب كامل الزيارات أيضاً..[٢]

فقال (قدس سره) بعد ذكر كلام علي بن إبراهيم في مقدمه تفسير وكذا الشيخ ابن قولويه في مقدمة كتابه أقول: ((إنَّ ما ذكره -ابن قولويه- متين، فيُحكم بوثاقة مَنْ شهد علي بن إبراهيم أو جعفر بن محمد بن قولويه بوثاقته إلا أنْ يُبتلى بمعارض))، وكذلك يظهر إنَّ النجاشي أيضاً ممن وثَّق شيوخه جميعاً... ولا شك في ظهور ذلك.

---

[١] ينظر: معجم رجال الحديث ١/٧٥

[٢] كان السيد (قدس سره) يرى بأنَّ جميع مشايخ ابن قولويه ثقات، ولكن قد عدل عن هذا الرأي بعد ذلك إذ قال: ((فلا مناص من العدول عما بيَّنا عليه سابقاً والالتزام باختصاص التوثيق بمشايخه بلا واسطة))، معجم رجال الحديث ١/ف. وهذا يعني أنه على الرأي الأول أن (٣٨٨) راوياً هم الثقاة من شيوخ ابن قولويه، ولكن بعد العدول عن جميع المشايخ يصل العدد إلى (٣٢) شيخاً، فهذا فرق كبير وله آثار عدة.

- الرابعة: النظر في صحة روايات الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيبين:

لقد ناقش السيد (قدس سره) الرأي القائل: ((إنَّ روايات الكتب الأربعة كلها صحيحة)) وذلك ببيان الأدلة والبرهان من نفس هذه الكتب على عدم صحة ذلك وانتهى بعد المناقشة إلى النتائج التالية حول الكتب الأربعة:

* الكافي: قال (قدس سره) والمتحصل أنه لم تثبت صحة جميع روايات الكافي، بل لا شك في أنَّ بعضها ضعيفة، بل إنَّ بعضها يُطمأن بعدم صدورها من المعصوم (عليه السلام) والله أعلم بواطن الأمور.

* مَنْ لا يحضره الفقيه: وعلى الجملة إنَّ إخبار الشيخ الصدوق عن صحةِ روايةٍ وحجِّيتها إخبار عن رأيه ونظره، وهذا لا يكون حجة في حق غيره.

* التهذيبين: إنَّ الشيخ لا يذكر في كتابيه إلا الروايات المأخوذة من الكتب المعتمدة المعوَّل عليها عند الأصحاب، ولكن من الظاهر أنَّ هذا تخيل لا أساس له، ولا دلالة في كلام الشيخ على أنَّ جميع روايات كتابيه مأخوذة من كتاب معروفٍ، أو أصل مشهورٍ، بل ولا إشعار فيه بذلك أيضاً.[1]

وقال (قدس سره) بعد ذلك في نتيجة البحث: ((وقد تحصَّل من جميع ما ذكرناه أنه لم تثبت صحة جميع روايات الكتب الأربعة، فلا بُدَّ من النظر من سند كل رواية منها، فإنْ توفَّرت فيها شروط الحجية أُخذ بها وإلا فلا)).[2]

وبهذا نكون قد انتهينا من استعراض بعض آراء السيد الخوئي في مباحث علم الرجال إجمالاً، وسوف نستعرض في الفصل الثالث بعض لمباحث تفصيلاً ..

---

[1] معجم رجال الحديث ١/٨٢

[2] المصدر نفسه ١/٩١

الفصل الثالث

* المبحث الأول: الكتب الأربعة وقطعية صدورها عن المعصوم

* المبحث الثاني: أصحاب الإجماع.

* المبحث الثالث: مراسيل مشايخ الثقات.

المبحث الأول: الكتب الأربعة وقطعية الصدور.

(الكافي / من لا يحضره الفقيه / التهذيب / الاستبصار)

إنَّ المراد بهذا المصطلح هو كتب الحديث الأربعة عند الشيعة الإمامية والتي تعرف أيضاً بـ(الكتب الأربعة الأصول) والتي جُمعت فيها الأحاديث الشريفة التي وردت عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمة من أهل البيت (عليهم السلام) والتي تُعد المصدر الأساس للفقيه في استنباطه للأحكام الشرعية من الدليل الثاني لأدلة الأحكام وهي (السنة)، ولذا كان الاهتمام كبيراً وبالغاً من العلماء والمحققين بهذه الكتب منذ زمن تأليفها إلى يومنا هذا، من حيث الشرح والتحقيق والتعليق حتى بلغت عشرات الشروح والتعليقات عليها، وكان من جملة ذلك الاهتمام البالغ بها هو متابعة أسانيد تلك الروايات التي تضمنتها هذه الأصول، لما في ذلك من الأثر البالغ والأساس في معرفة الروايات صحيحها من سقيمها لتوقف استنباط الفقيه على ذلك وبالتالي معرفة كونها حجة في مقام العمل أم لا. ولكن العلماء في ذلك -دراسة رجال السند- قد اختلفوا في هذا إلى طريقين، فمنهم مَنْ قال بقطعية أو صحة صدور جميع تلك الروايات للكتب الأربعة عن المعصومين (عليهم السلام) وبذلك قالوا بعدم الحاجة إلى علم الرجال وهم الذين يعرفون بـ(الأخباريين) أو مَنْ ذهب مسلكهم وقد بينا ما يتعلق بذلك إجمالاً في مبحث سابق، والجانب الأخر من العلماء المحققين الذين ذهبوا إلى عدم القول بقطعية صدور تلك الروايات بل يجب دراسة سندها كاملاً والتحقق من حال رواتها، وأقاموا الأدلة على ذلك، وأثبتوا الحاجة الضرورية إلى علم الرجال وهم الذين يعرفون بـ(الأصوليين).

ومن جملة هؤلاء الأصوليين، أستاذ التحقيق والتدقيق، السيد "أبو القاسم الخوئي" (قدس سره) حيث قال كلمة الفصل المشهورة عنه في ذلك: ((وقد تحصَّلَ مِنْ جميع ما ذكرناه أنه لم تثبت صحة جميع روايات الكتب الأربعة، فلا بُدَّ من النظر في سند كل رواية منها، فإنْ توفَّرت فيها شروط الحجية أُخذ بها، وإلا فلا)).[1]

وسوف يدور هذا المبحث -الأول- حول هذه النتيجة العلمية للسيد الخوئي التي صرح بها في معجمه عند مناقشته للقائلين بقطعية صدور الكتب الأربعة.

قبل أنْ نورد بيان وأدلة السيد "الخوئي" (قدس سره) التي أوصلته إلى هذه النتيجة العلمية نبين بعض أدلة واستنتاجات كلمات الأعلام الذين قالوا بقطعية صدور روايات الكتب الأربعة لنتعرف بذلك على كيفية وصولهم إلى هذه النتيجة، وبالتالي نعرف كيفية الرد والنقاش لتلك الأدلة، وسوف نقتصر على كلمات بعضٍ منهم:

*** أدلة القائلين بقطعية صدور روايات الكتب الأربعة عن المعصومين (عليهم السلام).**

إنَّ هنالك عدة أدلة استند إليها القائلون بقطعية صدور هذه الكتب وقد ذكرها المحدث محمد أمين الإسترابادي (ت١٠٣٣هـ) في الفوائد المدنية، وما أوردها الشيخ الحر العاملي (ت١١٠٤هـ) في خاتمة الوسائل، وكذلك الشيخ يوسف البحراني (ت١١٨٦هـ) في الحدائق الناظرة وغيرهم، ويمكن أنْ نورد بعض هذه الأدلة لتتم مناقشتها.

---

[1] معجم رجال الحديث ٩١/١

- أورد المحدث الإسترابادي في "الفوائد المدنية" في الفصل التاسع ص١٨ اثني عشر وجهاً في صحة أحاديث الكتب الأربعة، أولها ما نصه: ((إنّا نقطعُ قطعاً عادياً بأنَّ جمعاً كثيراً من ثقات أصحاب أئمتنا (عليهم السلام)، ومنهم الجماعة الذين أجمعت العصابة على أنهم لم ينقلوا إلا الصحيح باصطلاح القدماء صرفوا أعمارهم في مدة تزيد على ثلاثمائة سنة في أخذ الأحكام عنهم (عليهم السلام) وتأليف ما يسمعونه منهم (عليهم السلام) وعرض المؤلفات عليهم (عليهم السلام) ثم التابعون لهم تبعوهم في طريقتهم واستمر هذا المعنى إلى زمان الأئمة الثلاث قدس الله أرواحهم)).[1]

- عقد الحر العاملي في الفائدة التاسعة من "خاتمة الوسائل" إلى بيان الأدلة على صحة أحاديث الكتب المعتمدة تفصيلاً فذكر اثنين وعشرين فائدة تُثبت صحة أحاديث تلك الكتب المعتمدة والتي منها الكتب الأربعة، وهو بذلك يريد أنْ يثبت ضعف الاصطلاح الجديد على تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وموثق وضعيف[2] فقال (قدس سره) والذي يدل على ذلك وجوه:

- الأول: إنا قد علمنا -علماً قطعياً بالتواتر والأخبار المحفوفة بالقرائن-: إنه قد كان دأب قدمائنا وأئمتنا (عليهم السلام) في مدة تزيد علي ثلاثمائة سنة، ضبط الأحاديث وتدوينها في مجالس الأئمة وغيرها. وكانت همة علمائنا مصروفة في

[1] دراية الحديث ص٣٣٣

[2] إنَّ التصنيف الرباعي للحديث إلى صحيح وحسن وموثق وضعيف لم يرض به الأخباريون، بل اعتبروه من البدع التي يحرم العمل بها، وبسطوا البحث في إبطاله، وقالوا إنَّ مَنْ قام بهذا التصنيف هو السيد ابن طاووس، وبعض قال هو العلامة الحلي، وثالث ردده بين السيد والعلامة، وللتفصيل يراجع أصول الحديث للسيد الغريفي ص١٥

تلك المدة الطويلة في تأليف ما يحتاج إليه من أحكام الدين لتعمل بها الشيعة، وقد بذلوا أعمارهم في تصحيحها وضبطها وعرضها على أهل العصمة، واستمر ذلك إلى زمان الأئمة الثلاثة أصحاب الكتب الأربعة، وبقيت تلك المؤلفات بعدهم - أيضاً- مدة. وأنهم نقلوا كتبهم من تلك الكتب المعلومة، المجمع على ثبوتها، وكثير من تلك وصلت إلينا، وقد اعترف بهذا جمع من الأصوليين أيضاً.

- الثاني: إنا قد علمنا بوجود أصول صحيحة ثابتة كانت مرجع الطائفة المحقة يعملون بها بأمر الأئمة. وأنَّ أصحاب الكتب الأربعة وأمثالها كانوا متمكنين من تمييز الصحيح من غيره غاية التمكن. وأنها كانت متميزة غير مشتبهة، وأنهم كانوا يعلمون أنه مع التمكن من تحصيل الأحكام الشرعية بالقطع واليقين لا يجوز العمل بغيره.وقد علمنا أنهم لم يقصروا في ذلك، ولو قصروا لم يشهدوا بصحة تلك الأحاديث، بل المعلوم من حال أرباب السير والتواريخ أنهم لاينقلون من كتاب غير معتمد مع تمكنهم من النقل من كتاب معتمد، فما الظن برئيس المحدثين، وثقة الإسلام، ورئيس الطائفة المحقة ؟ ثم نقلوا من غير الكتب المعتمدة كيف يجوز -عادة- أنْ يشهدوا بصحة تلك الأحاديث ؟ ويقولوا إنها حجة بينهم وبين الله؟ ومع ذلك يكون شهاداتهم باطلة ولا ينافي ذلك ثقتهم وجلالتهم؟ هذا عجيب ممن يظنه بهم.

- السادس: إنَّ أكثر أحاديثنا كان موجوداً في كتب الجماعة الذين أجمعوا على تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم، وأمر الأئمة (عليهم السلام) بالرجوع إليهم والعمل بحديثهم، ونصوا على توثيقهم كما مر. والقرائن في ذلك كثيرة ظاهرة، يعرفها المحدث الماهر.

- السابع: إنه لو لم تكن أحاديث كتبنا مأخوذة من الأصول المجمع على صحتها، والكتب التي أمر الأئمة (عليهم السلام) بالعمل بها، لزم أنْ يكون أكثر أحاديثنا غير صالح للاعتماد عليها، والعادة قاضية ببطلانه، وأنَّ الأئمة (عليهم السلام) وعلماء الفرقة الناجية لم يتسامحوا ولم يتساهلوا في الدين إلى هذه الغاية، ولم يرضوا بضلال الشيعة إلى يوم القيامة.

- الثاني عشر: إنَّ طريقة المتقدمين مباينة لطريقة العامة، والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع، وكما يفهم من كلام الشيخ حسن[1] وغيره. وقد أمرنا الأئمة (عليهم السلام) باجتناب طريقة العامة. وقد تقدم بعض ما يدل على ذلك في القضاء في أحاديث ترجيح الحديثين المختلفين وغيرها.

- الرابع عشر: إنه يستلزم ضعف أكثر الأحاديث، التي قد علم نقلها من الأصول المجمع عليها، لأجل ضعف بعض رواتها، أو جهالتهم أو عدم توثيقهم، فيكون تدوينها عبثاً، بل محرماً، وشهادتهم بصحتها زوراً وكذباً، ويلزم بطلان الإجماع الذي علم دخول المعصوم فيه -أيضاً- كما تقدم، واللوازم باطلة وكذا الملزوم، بل يستلزم ضعف الأحاديث كلها عند التحقيق لأنَّ الصحيح -عندهم- (ما رواه

---

[1] **الشيخ حسن صاحب المعالم:** أبو المنصور الشيخ حسن بن الشهيد الثاني زين الدين العاملي، الجبعي، ولد في قرية جبع في ٢٧ شهر رمضان سنة (٩٥٩هـ)، كان عالماً، فاضلاً، فقيهاً، درس على العديد من كبار العلماء، له مؤلفات متعددة منها: منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، معالم الدين وملاذ المجتهدين، التحرير الطاووسي في الرجال، شرح اعتقاد الصدوق... وغيرها، توفي سنة (١٠١١هـ) ودفن في جبع، وقبره بها معروف مشهور يزار.

العدل، الإمامي، الضابط، في جميع الطبقات) ولم ينصوا على عدالة أحد من الرواة إلا نادراً، وإنما نصوا على التوثيق، وهو لا يستلزم العدالة قطعاً بل بينهما عموم من وجه، كما صرح به الشهيد الثاني وغيره ..

- الحادي والعشرون: إنَّ أصحاب الكتب الأربعة وأمثالهم قد شهدوا بصحة أحاديث كتبهم، وثبوتها ونقلها من الأصول المجمع عليها، فإنْ كانوا ثقاتاً تعين قبول قولهم وروايتهم ونقلهم لأنه شهادة بمحسوس، وإنْ كانوا غير ثقات صارت أحاديث كتبهم -كلها- ضعيفة لضعف مؤلفيها، وعدم ثبوت كونهم ثقات، بل ظهور تسامحهم وتساهلهم في الدين وكذبهم في الشريعة، واللازم باطل فالملزوم مثله.[1]

فهذه أغلب الأدلة التي أوردها الحر العاملي (قدس سره) في الاستدلال على صحة تلك الروايات.

- وأما ما ذكره صاحب الرياض في "الحدائق" من الوجوه فهي لا تعدو الوجوه التي ذكرها مَنْ قبله كالحر العاملي والإسترابادي، فإنه (رحمه الله) يقول: ((إنَّ التوثيق والجرح الذي عليه تتبع الأخبار إنما أخذوه من كلام القدماء، وكذلك الأخبار التي رُوِيت في أحوال الرواة من المدح والذم إنما أخذوه عنهم، فإذا اعتمدوا عليهم في مثل ذلك فكيف لا يعتمدون عليهم من تصحيح ما صححوه من الأخبار وضمنوا

---

[1] وسائل الشيعة. ٢٥١/٣٠ وقد ذكر الشيخ في الوسائل اثنين وعشرين دليلاً لإثبات قطعية أو صحة روايات الكتب الأربعة وغيرها وقد ذكرنا سبعةً منها لتتم الفائدة بالاطلاع على مثل هذه الأدلة.

حجيته كما صرح به جملة منهم كما لا يخفى على مَنْ لاحظ ديباجتي الكافي والفقيه وكلام الشيخ في العدة وكتابَي الأخبار)).[1]

فهذه أهم الاستدلالات والاعتراضات التي قال بها القائلون بقطعية صدور روايات الكتب الأربعة، ولكنَّ الأصوليين قد ناقشوا هذه الأقوال وردوها ووصلوا إلى النتيجة اللازمة من عدم صحة ذلك، وسوف نستعرض ما أفاد به السيد الخوئي (قدس سره) على ذلك.

*** رد السيد الخوئي (قدس سره) على القائلين بقطعية أو صحة الصدور أحاديث الكتب الأربعة.**

قد ذكرنا ما تقدم حول رأي السيد الخوئي -بكونه أحد كبار الأصوليين والمحققين- في تقييمه لأحاديث الكتب الأربعة حيث قال ما نصه: ((وقد تحصل من جميع ما ذكرناه أنه لم تثبت صحة جميع روايات الكتب الأربعة، فلا بد من النظر في سند كل رواية منها، فإنْ توفرت فيها شروط الحجية أخذ بها، وإلا فلا)).[2]

وكلامه ظاهر جداً في وجوب النظر في أسانيد الروايات المباركة لهذه الكتب، ولذا يقول: ((فلا بُدَّ من النظر في سند كل رواية منها))، وهذا رَدٌّ على الأقوال التي مضت من قبل القائلين بصحة تلك الروايات، وعدم الحاجة إلى دراسة أسانيدها.

وقد توصَّلَ السيد الخوئي (قدس سره) إلى هذه النتيجة بعد عدة مقدمات قام على أساسها في مناقشة بعض الأقوال المؤيِّدة لعدم الحاجة مناقشة علمية وواقعية، حيث إننا لو تتبعنا تلك الحجج التي اعتمدوا عليها لرأينا إنَّ الأصل فيها وأهمها هو

---

[1] دراية الحديث ص٣٣٤

[2] معجم رجال الحديث ١/٩٠

الاعتماد على ما ذكره هؤلاء الأعلام الثلاث في مقدمات كتبهم الأربعة التي تدل على اعتمادهم على الروايات الموثوقة وكون أنهم من كبار العلماء الثقاة ويمكن الاعتماد على قولهم في ذلك، ولكن التتبع لتلك الكلمات إجمالاً وتفصيلاً - كلمةً كلمةً- يرى إنَّها لا تدل على ذلك المعنى الذي ذهبوا إليه، وخصوصاً أنهم من الأعلام وإنَّ لكل لفظٍ من ألفاظهم له معنى خاص يريده دون ما هو أكثر مما يتحمله اللفظ من المعنى، فعلينا إذن أنْ ننظر إلى ظاهر ألفاظهم (قدس سرهم) في ذلك، إضافة إلى النظر في بعض الروايات ورجال أسانيدها إجمالاً -لو تنزَّلنا بالقول من صحة الأحاديث اعتماداً على المقدمة- لوجدنا أنَّ ذلك يخالف ما ذكره كُلٌّ منهم في مقدمته، وهذا ما يحاول السيد الخوئي بيانه ومناقشته للوصول إلى نتيجة رأيه، وذلك من خلال المقدمات القيمة التي قَدَّم بها معجمه في الجزء الأول، وسوف نستعرض بعض ردوده على تلك الحجج في وجوه عدة، نذكر منها:

(في تناول مقدمة الكتب الأربعة)

إنه لما كانت من الحجج التي اعتمدها القائلون بقطعية صدور روايات الكتب الأربعة هو الاعتماد على كلمات الأعلام الثلاث في مقدمة كتبهم التي توحي بوثاقة صدور تلك الروايات عن المعصومين (عليهم السلام) كما تبين ذلك واضحاً فيما مضى من كلام الإسترابادي والحر العاملي والمحدث البحراني وغيرهم. يحاول السيد الخوئي بيان ما تحويه هذه المقدمات للكتب من معانٍ تفهم من الألفاظ، حيث قال في المقدمة الأولى "تفنيد المذهب القائل إنَّ الكتب الأربعة قطعية الصدور" في ص٢٢: ذهب جماعة من المحدثين إلى إنَّ روايات الكتب الأربعة قطعية الصدور، وهذا القول باطل من أصله ؟ إذ كيف يمكن دعوى القطع بصدور رواية رواها واحدٌ عن واحدٍ، ولا سيما أنَّ في رواة الكتب الأربعة منْ هو معروفٌ

بالكذب والوضع على ما ستقف عليه قريباً وفي موارده إنْ شاء الله تعالى، ودعوى القطع بصدقهم في خصوص روايات الكتب الأربعة -لقرائن دلت على ذلك- لا أساس لها، فإنها بلا بينةٍ وبرهان، فإن ما ذكروه في المقام -وادعوا أنها قرائن تدلنا على صدور هذا الروايات من المعصوم (عليه السلام)- لا يرجع شيء منها إلى محصلٍ، وأحسن ما قيل في ذلك هو: أنَّ اهتمام أصحاب الأئمة (عليهم السلام) وأرباب الأصول والكتب بأمر الحديث إلى زمان المحمدين الثلاثة -قدس الله أسرارهم- يدلنا على أنَّ الروايات التي أثبتوها في كتبهم قد صدرت عن المعصومين (عليهم السلام)، فإنَّ الاهتمام المزبور يوجب -في العادة- العلم بصحة ما أودعوه في كتبهم، وصدوره من المعصومين (عليهم السلام)، ولكن هذه الدعوى فارغة من وجوه:

- أولاً: إنَّ أصحاب الأئمة (عليهم السلام) وإنْ بذلوا غاية جهدهم واهتمامهم في أمر الحديث وحفظه من الضياع والاندراس حسبما أمرهم به الأئمة (عليهم السلام) إلا أنهم عاشوا في دور التقية، ولم يتمكنوا من نشر الأحاديث عَلَناً، فكيف بلغت هذه الأحاديث حد التواتر أو قريباً منه ! وهذا أبن أبي عمير حبس أيام الرشيد وطلب منه أنْ يدلَّ على مواضع الشيعة وأصحاب موسى بن جعفر (عليه السلام) وأنَّ أخته دَفَنَت كتبه عندما كان في الحبس فهلكَتْ، أو تركها في غرفته فسالَ عليها المطر فهلكَتْ، وهكذا حال سائر أصحاب الأئمة (عليهم السلام) فإنَّ شدتهم في ما كانوا عليه، وعدم تمكنهم من نشر الأحاديث عَلَناً مما لا يشك فيه ذو مسكة. ومع ذلك كيف يمكن دعوى أنها قطعية الصدور ؟

- ثانياً: إنَّ الاهتمام المزبور لو سَلَّمنا أنه يورث العلم، فغاية الأمر أنه يورث العلم بصدور هذه الأصول والكتب عن أربابها، فنسلم أنها متواترة، ولكنه مع ذلك لا

يحصل لنا العلم بصدور رواياتها عن المعصومين (عليهم السلام) وذلك فإنَّ أرباب الأصول والكتب لم يكونوا كلهم ثقات وعدولاً، فيحتمل فيهم الكذب، وإذا كان صاحب الأصل ممن لا يحتمل الكذب في حقه، فيحتمل فيه السهو والاشتباه. وهذا حذيفة بن منصور قد روى عنه الشيخ [الطوسي] بعدة طرق، منها: ما رواه بطرقه المعتبرة عن محمد بن أبي عمير عنه رواية أنَّ شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين يوماً، ثم قال: "وهذا الخبر لايصح العمل به من وجوه: أحدها أنَّ متن هذا الحديث لا يوجد في شيء من الأصول المصنفة، وإنما هو موجود في الشواذ من الأخبار. ومنها أنَّ كتاب حذيفة بن منصور عري منه، والكتاب معروف مشهور، ولو كان هذا الحديث صحيحاً عنه لضمَّنه كتابه" إلى آخر ما ذكره (قدس سره)، فنرى أنَّ الشيخ (قدس سره) يناقش في صحة هذا الحديث عن حذيفة مع أنَّ في رواتها عنه محمد ابن أبي عمير، وقد رواها الشيخ عنه بطرق معتبرة، ولايكون منشأ ذلك إلا احتمال وقوع السهو والاشتباه من الرواة، فإذا كانت مثل هذه الرواية لا يحكم بصحتها ، فما حال الروايات التي يرويها الضعفاء أو المجهولون ؟ !

- ثالثاً: لو سلَّمنا أنَّ صاحب الكتاب أو الأصل لم يكذب ولم يشتبه عليه الأمر، فمِنَ الممكن أنَّ مَنْ روى عنه صاحب الكتاب قد كذب عليه في روايته، أو أنه اشتبه عليه الأمر، وهكذا .. ومن هنا قال الشيخ (قدس سره) في كتاب "العدة" عند بحثه عن حجية خبر الواحد، والذي يدل على ذلك: "إجماع الفرقة المحقة على العمل بهذه الأخبار التي رووها في تصانيفهم ودوَّنوها في أصولهم لا يتناكرون ذلك، ولا يتدافعونه حتى أنَّ واحداً منهم إذا أفتى بشيءٍ لا يعرفونه سألوه مِنْ أين قلت هذا؟ فإذا أحالهم إلى كتابٍ معروف أو أصلٍ مشهور، وكان راويه ثقة لا ينكر حديثه سكتوا، وسلموا الأمر في ذلك وقبلوا قوله". فإن دلالة هذا الكلام على أنَّ روايات

الكتب المعروفة والأصول المشهورة لم تكن قطعية الصدور، وإنما يلـزم قبولهـا بشرط أنْ تكون رواتها ثقات، للإجماع على حجيتها -حينئذ- واضحة ظاهرة.

- رابعاً: إنَّ الأصول والكتب المعتبرة لو سلمنا أنها كانت مشهورة ومعروفة إلا أنها كانت كذلك على إجمالها، وإلا فمن الضروري أنَّ كل نسخة منها لم تكن معروفـة ومشهورة، وإنما ينقلها واحدٌ إلى آخر قراءة أو سماعا أو مناولـة مـع الإجـازة في روايتها، فالواصل إلى المحمدين الثلاثة إنما وصل إليهم من طريق الآحاد، ولـذلك ترى أنَّ الشيخ الصدوق بعد ما ذكر في خطبة كتابه "مَنْ لا يحضره الفقيه" إنَّ جميـع ما أورده فيه مُستخرج من كتب مشهورة معروفة أشـار إلى طريقـه إليهـا، وقـال: ((وطُرُقي إليها معروفة في فهرس الكتب التي رويتها عن مشايخي وأسـلافي رضي الله عنهم)). فإنه يظهر من ذلك أنـه (قدس سره) كان قد ألَّف فهرساً ذكر فيه طرقـه إلى الكتب التي رواها عن مشايخه وأسلافه، فهو إنما يروي الكتب بتلـك الطـرق المعروفة في ذلك الفهرس، ولكنه لم يصل إلينا، فلا نعرف مِنْ طرقه غير مـا ذكـره في المشيخة من طرقه إلى مَنْ روى عنهم في كتابه، وأما طرقه إلى أربـاب الكتـب فهي مجهولة عندنا، ولا ندري أنَّ أياً منها كان صحيحاً، وأياً منها غير صحيح. ومـع ذلك كيف يمكن دعوى العلم بصدور جميع هذه الروايات من المعصومين (عليهم السلام).

وعلى الجملة: إنَّ دعوى القطع بصدور جميع روايات الكتـب الأربعـة مـن المعصومين (عليهم السلام) واضحة البطلان. ويؤكد ذلك أنَّ أرباب هـذه الكتـب بأنفسهم لم يكونوا يعتقدون ذلك. وهذا محمد بن يعقوب -قدس الله تعـالى سره- بعد ما ذكر أنه طُلِبَ منه تأليف كتابٍ كافٍ يجمع فيه مِنْ جميع فنون علم الدين مـا يكتفي به المتعلم ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه مَنْ يريد علم الـدين والعمـل

بالآثار الصحيحة عن الصادقين (عليهم السلام) قال بعد كلام له: "فاعلم يا أخي أرشدك الله أنه لايسع أحداً تمييز شئ مما اختلف الرواية فيه عن العلماء (عليهم السلام) برأيه إلا على ما أطلقه العالم بقوله (عليه السلام): اعرضوها على كتاب الله فما وافق كتاب الله عز وجل فخذوه، وما خالف كتاب الله فردوه. وقوله: دَعُوا ما وافق القومَ فإنَّ الرشد في خلافهم. وقوله (عليه السلام): خذوا بالمجمع عليه، فإنَّ المجمع عليه لا ريب فيه. ونحن لا نعرف مِنْ جميع ذلك إلا أقله، ولا نجد شيئاً أحوط ولا أوسع من رَدِّ علم ذلك كله إلى العالم (عليه السلام) وقبول ما وسع من الأمر فيه بقوله: بأيِّما أخذتم من باب التسليم وسعكم. وقد يسر الله -ولله الحمد- تأليف ما سألتَ، وأرجو أنْ يكون بحيث توخيت". وهذا الكلام ظاهر في أنَّ محمد بن يعقوب لم يكن يعتقد صدور روايات كتابه عن المعصومين (عليهم السلام) جزماً، وإلا لم يكن مجال للاستشهاد بالرواية على لزوم الأخذ بالمشهور من الروايتين عند التعارض، فإنَّ هذا لا يجتمع مع الجزم بصدور كلتيهما، فإنَّ الشهرة إنما تكون مرجحة لتمييز الصادر عن غيره، ولا مجال للترجيح بها مع الجزم بالصدور ..

أقول [الخوئي]: أما ما ذكر من أنَّ الظاهر أنَّ الخطبة قد كتبها محمد بن يعقوب بعد تأليف كتاب "الكافي" فغير بعيد، بل هو مقطوع به في الجملة لقوله: (ووسعنا قليلاً كتاب الحجة). وأما ما ذكر من شهادة محمد بن يعقوب [1] بصحة جميع روايات كتابه وأنها من الآثار الصحيحة عن الصادقين (عليهم السلام)، فيرده:

---

[1] **الشيخ الكليني**: أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني، ميلاده في كُلَين -بضم الكاف وفتح اللام المخففة- قرية من قرى فشابويه، من ناحية الري، من أعظم مؤلفات علماء الطائفة كتابه المشهور "الكافي"، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، وقد أدرك زمن السفراء

- أولاً: إنَّ السائل إنما سأل محمد بن يعقوب تأليف كتاب مشتمل على الآثار الصحيحة عن الصادقين سلام الله عليهم، ولم يشترط عليه أنْ لا يذكر فيه غير الرواية الصحيحة، أو ما صح عن غير الصادقين (عليهم السلام) ومحمد بن يعقوب قد أعطاه ما سأله، فكتب كتاباً مشتملاً على الآثار الصحيحة عن الصادقين (عليهم السلام) في جميع فنون علم الدين، وإنِ اشتمل كتابه على غير الآثار الصحيحة عنهم (عليهم السلام) أو الصحيحة عن غيرهم أيضاً استطراداً وتتميماً للفائدة، إذ لعل الناظر يستنبط صحة رواية لم تصح عند المؤلف، أو لم تثبت صحتها، ويشهد على ما ذكرناه: أنَّ محمد بن يعقوب روى كثيراً في الكافي عن غير المعصومين أيضاً ولا بأس أنْ نذكر بعضها..

- وثانياً: لو سلم أنَّ محمد بن يعقوب شهد بصحة جميع روايات الكافي فهذه الشهادة غير مسموعة، فإنه إنْ أراد بذلك أنَّ روايات كتابه في نفسها واجدة لشرائط الحجية فهو مقطوع البطلان، لأنَّ فيها مرسلات وفيها روايات في إسنادها مجاهيل، ومن اشتهر بالوضع والكذب، كأبي البختري وأمثاله. وإنْ أراد بذلك أنَّ تلك الروايات وإنْ لم تكن في نفسها حجة، إلا أنه دلت القرائن الخارجية على صحتها ولزوم الاعتماد عليها، فهو أمر ممكن في نفسه، لكنه لا يسعنا تصديقه، وترتيب آثار الصحة على تلك الروايات غير الواجدة لشرائط الحجية، فإنها كثيرة جداً. ومن البعيد جداً وجود أمارة الصدق في جميع هذه الموارد ..

الأربعة. توفي ببغداد في شهر شعبان سنة (٣٢٩هـ) ودفن فيها على شاطيء دجلة في الجانب الشرقي عند باب الجسر العتيق.

- وثالثاً: إنه يوجد في الكافي روايات شاذة لو لم نَدَّعِ القطع بعدم صدورها من المعصوم (عليه السلام) فلا شك في الاطمئنان به. ومع ذلك كيف تصح دعوى القطع بصحة جميع روايات الكافي، وأنها صدرت من المعصومين (عليهم السلام).

ومما يؤكد ما ذكرناه من أنَّ جميع روايات الكافي ليست بصحيحة: أنَّ الشيخ الصدوق (قدس سره) لم يكن يعتقد صحة جميع ما في الكافي، وكذلك شيخه محمد بن الحسن بن الوليد على ما تقدم من أنَّ الصدوق يتبع شيخه في التصحيح والتضعيف.

والمتحصل: إنه لم تثبت صحة جميع روايات الكافي، بل لاشك في أنَّ بعضها ضعيفة، بل إنَّ بعضها يطمأن بعدم صدورها من المعصوم (عليه السلام) . والله أعلم ببواطن الأمور.[1]

فهذا الرأي واضح الدلالة من أنَّ السيد (قدس سره) قد استطاع أنْ يحلل هذه الكلمات من المقدمة لكتاب الكافي تحليلاً دقيقاً في المراد من كل كلمة يقولها الشيخ الكليني وما هو المفهوم المراد وراء هذه الكلمات.

ونقول إننا لو رجعنا إلى هذه المقدمة للكافي وتأملنا في هذه قوله: ((ولا نجد شيئاً أحوط ولا أوسع من رَدِّ علم ذلك كله إلى العالم "عليه السلام")) فإنَّ الشيخ الكليني (قدس سره) لم يجزم ويقطع بصحة كل ما أتاه، ولذلك يُبَيِّن تلك الوجوه التي مرت مِنَ التعارض، وإنَّ الاحتمال الضعيف -لو وُجِد- فإنه يستوجب علينا أنْ نخرج منه إلى ما هو أكثر اطمئناناً في الوصول إلى معرفة الحكم الشرعي. وإنَّ

[1] ينظر: معجم رجال الحديث ٨٦/١

هذا ليس معناه القدح بكتاب الكافي وغيره أو بمؤلفه وبالتالي القدح بروايات الأئمة (عليهم السلام) كما يَدَّعي ذلك بعضٌ، بل إنه تحقيق في صحة نسبة الحديث إليهم وصدق صدوره عنهم، وقد تواتر عنهم (عليهم السلام) وجود مَنْ يكذب عليهم ويدس ذلك في رواياتهم.

وكذلك فإنَّ السيد (قدس سره) حاول أنْ يقوِّي تلك الأدلة بعدم الاعتقاد بقطعية صدور روايات الكتب الأربعة حتى قبل عصر الشيخ الطوسي ومن قبله حيث ذكر كلاما للشيخ المفيد (قدس سره) يؤكد ذلك في رسالته العددية حول عدة أيام شهر رمضان حيث ناقش في إسناد الروايات التي ذكرها الكليني وقال إنها روايات شاذة لا يمكن الاستدلال بها، وقد ذكر السيد (قدس سره) بعض الموارد التي اعترض فيها الشيخ الصدوق على الشيخ الكليني والتي تدلل على عدم اطمئنان الاعتماد على كل ما ورد في الكافي، فبعد أنْ ذكر الروايات التي تعرضت إلى عدة أيام شهر رمضان ون حيث النقصان والتمام، أقول: هذه الروايات التي ذكرها محمد ابن يعقوب وصححها الصدوق وبالغ في تصحيحها ولزوم العمل بها قد تعرض لها الشيخ المفيد (قدس سره) [1] في رسالته المعروفة بالرسالة العددية، وناقش في

---

[1] **الشيخ المفيد:** أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، الحارثي، البغدادي، المعروف بـ (ابن المعلم) ولد في الحادي عشر من ذي القعدة سنة (٣٣٦هـ) أو (٣٣٨هـ) في عكبرا، قرأ على كبار العلماء من الخاصة والعامة مثل الشيخ الصدوق، وجعفر بن قولويه القمي، ومحمد بن أحمد الشافعي وغيرهم، له مؤلفات متعددة منها: الإرشاد، المقنعة، المقالات، الإفصاح، الجمل، وغيرها، توفي في ليلة الجمعة في الثالث من شهر رمضان سنة (٤١٣هـ) ببغداد، ودفن بداره سنين ببغداد ثم نقل إلى الكاظمية فدفن إلى جانب أستاذه ابن قولويه القمي، وقبره الآن في وسط الرواق الشرقي معروف يزار.

إسنادها وذكر أنها روايات شـــاذة لا يمكن الاستدلال بهـــا. قال المفيد: ((وأما مـــا تعلق به أصحاب العـــدد من أنَّ شهر رمضان لا يكون أقل من ثلاثين يومـــاً، فهـــي أحاديث شاذة قد طعن نقلة الآثار من الشيعة في سندها، وهي مثبتة في كتب الصيام في أبواب النوادر، والنوادر هي التي لا عمل عليها. وأنا أذكر جملة ما جـــاءت بـــه الأحاديث الشاذة وأبين عن خللها وفساد التعلق بها في خلاف الكافة إن شـــاء الله. فمن ذلك حديث رواه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن سنان، عن حذيفة بن منصور، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً. وهذا حديث شاذ نادر غير معتمد عليه. في طريقه محمد ابن سنان، وهو مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمته وضعفه، وما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين ... وقد بينا ضعف التعلق بها مما فيه كفاية والحمد لله)).[1]

ثم يقول السيد الخوئي بعد ذكر ما مضى: ((وتقدم كلام الشيخ الطوسي في ذلك قريباً. ولا شك في أنَّ المفيد والشيخ كانا يعاملان مـــع روايـــات الكـــافي والفقيـــه وغيرها من الروايات المودعة في الكتب والأصول معاملة الخبر غير القطعي فـــإنْ كان راويها من الضعفاء أو كانت الرواية مرسلة طرحاها، سواء كانت الرواية مرويـــة في الكافي أو الفقيه أو غيرهما من الكتب والأصول المعروفة والمـــشهورة. وليـــت شعري إذا كان مثل المفيد والشيخ (قدس سرهما) مـــع قـــرب عـــصرهما، وســـعة اطلاعهما لم يحصل لهما القطع بصدور جميع هذه الروايـــات مـــن المعـــصومين (عليهم السلام) فمِنْ أين حصل القطع لجماعة متأخرين عنهما زماناً ورتبةً ؟

أو ليس حصول القطع يتوقف على مقدمات قطعية بديهية أو منتهية إلى البداهة؟

---

[1] ينظر: معجم رجال الحديث ١/ ٣٠

وقد ذكر صاحب الوسائل لإثبات ما ادعاه من صحة ما أودعه في كتابه من الأخبار، وصدورها من المعصومين (عليهم السلام) وجوهاً، سَمّاها أدلة، ولايرجع شيء منها إلى محصل، ولا يترتب على التعرض لها والجواب عنها غير تضييع الوقت، وأحسنها الوجه الأول الذي أشرنا إليه وأجبنا عنه)).[1]

وقال السيد الخوئي (قدس سره) حول كتاب (من لا يحضره الفقيه) للشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ)[2]، أما الشيخ الصدوق (قدس سره) فقد قال في خطبة كتابه: ((ولم أقصد فيه قصد المصنفين من إيراد جميع ما رووه، بل قصدتُ إلى إيراد ما أفتي به وأحكمُ بصحته وأعتقدُ أنه حجة فيما بيني وبين ربي)). فإنَّ هذا الكلام ظاهر في أنَّ كتاب الكافي في اعتقاد الصدوق كان مشتملاً على الصحيح وغير الصحيح كسائر المصنفات، فكيف يمكن أنْ يُدعى أنَّ جميع رواياته قطعية الصدور؟ وأيضاً فإنَّ الشيخ الصدوق إنما كتب كتابه من لا يحضره الفقيه إجابة لطلب السيد الشريف "أبي عبد الله" المعروف بـ)نعمة الله) فإنه قد طلب من الشيخ الصدوق أنْ يصنف له كتاباً في الفقه ليكون إليه مرجعه، وعليه معتمده، ويكون شافياً في معناه مثل ما صنفه "محمد بن زكريا الرازي" وترجمه بكتاب "من لا يحضره الطبيب"، ولا شك أنَّ

---

[1] وللتفصيل في هذه الكلمات العلمية القيمة يمكن مراجعة المعجم ج١ .

[2] **الشيخ الصدوق:** أبو جعفر محمد بن علي بن موسى بن بابويه، الشهير بالشيخ الصدوق، والمعروف بابن بابويه. ولد بـ (قم)، سمع من شيوخ الطائفة وهو حدث السن، كان جليلاً، حافظاً للأحاديث، بصيراً بالرجال، ناقداً للأخبار، لم يُرَ في القميين مثله في حفظه وكثرة علمه، له مؤلفات متعددة منها: مَنْ لايحضره الفقيه، كمال الدين وتمام النعمة، التوحيد، علل الشرايع، الخصال وغيرها، توفي بالري سنة (٣٨١هـ)، ودفن بالقرب من قبر السيد عبد العظيم الحسني، ويعد قبره اليوم أحد المراقد المقصودة للزيارة والتبرك والدفن عنده.

كتاب الكافي أوسع وأشمل من كتاب من لا يحضره الفقيه فلو كانت جميع روايات الكافي صحيحة عند الشيخ الصدوق (قدس سره) فضلاً عن أنْ تكون قطعية الصدور لم تكن حاجة إلى كتابة كتاب من لا يحضره الفقيه، بل كان على الشيخ الصدوق أنْ يُرْجِعَ السيد الشريف إلى كتاب الكافي، ويقول له إنَّ كتاب الكافي في -بابه- ككتاب من لا يحضره الطبيب في بابه في أنه شافٍ في معناه. ويزيد ذلك وضوحاً: أنَّ الشيخ الصدوق قال في باب "الوصي يمنع الوارث": ((ما وجدتُ هذا الحديث إلا في كتاب محمد بن يعقوب، ولا رويته إلا من طريقه))، فلو كانت روايات الكافي كلها قطعية الصدور، فكيف يصح ذلك القول من الشيخ الصدوق (قدس سره) بقي هنا شيء وهو: أنه قد يُتَوهم أنَّ شهادة الشيخ الصدوق بصحة جميع روايات كتابه شهادة منه بصدور جميعها عن المعصومين (عليهم السلام) فإنَّ الصحيح عند القدماء هو ما علم صدوره من المعصوم (عليه السلام) فهو وإنْ لم يكن يرى صحة جميع روايات الكافي، إلا أنه كان معتقداً بصحة جميع ما اشتمل عليه كتابه من الروايات. ولكن هذا تَوَهُّمٌ صرف، فإنَّ "الصدوق" إنما يريد بالصحيح ما هو حجة بينه وبين الله، أي ما أحرز صدوره من المعصوم (عليه السلام) ولو بالتعبد، ولم يزد بذلك قطعي الصدور وما لا يحتمل فيه الكذب أو الخطأ، كما سيجيء منه (قدس سره) عند البحث عن صحة جميع أخبار الكتب الأربعة وعدمها، تصريحه بأنه يتبع في التصحيح وعدمه شيخه ابن الوليد، فيصحح ما صححه، ولا يصحح ما لم يصححه. أفهل يمكن أنْ يقال: إنه كان يتبع شيخه في القطع بالصدور وعدم القطع به ؟ فكُلُّ ما كان مقطوع الصدور لابن الوليد كان مقطوع الصدور للشيخ الصدوق وإلا فلا.

فالمتلخص: إنه لم يظهر من الشيخ الصدوق إلا أنه كان يعتقد حجية جميع روايات كتابه ولم يكن يرى ذلك بالإضافة إلى الكافي وغيره من المصنفات. وأما الشيخ (قدس سره) فلا شك في أنه لم يكن يعتقد صدور جميع روايات كتابيه ولا سائر الكتب والأصول عن المعصومين (عليهم السلام).[1]

وأما ما كان من تعليقه (قدس سره) على كتابَي الشيخ الطوسي (ت٤٠٦هـ) فإنه كان أوضح دقة وبرهاناً على رد دعوات قطعية روايات الكتب الأربعة، حيث ذكر بعد بيان مناقشة المحدث الكاشاني[2] وفهمه بوجود دلالات في كتابَي الشيخ الطوسي تبين صحة ما ورد فيهما عن المعصومين (عليهم السلام) يقول: ((فقد تخيل المحقق الكاشاني دلالة هاتين الجملتين على أنَّ الشيخ لا يذكر في كتابَيه إلا الروايات المأخوذة من الكتب المعتمدة، المعول عليها عند الأصحاب، ولكن من الظاهر أنَّ هذا تخيل لا أساس له، ولا دلالة في كلام الشيخ على أنَّ جميع روايات كتابيه مأخوذة من كتاب معروف أو أصل مشهور، بل ولا إشعار فيه بذلك أيضاً على أنَّ الشيخ ذكر أنَّ عدم إنكار الحديث الموجود في كتاب معروف أو أصل مشهور إنما هو فيما إذا كان الراوي ثقة، فأين شهادة الشيخ بأنَّ جميع روايات الكتاب المعروف، أو الأصل المشهور صحيحة، ولا ينكرها الأصحاب ؟ ومما يؤيد ما

---

[1] معجم رجال الحديث ١/٢٦

[2] **المحدث الكاشاني:** محمد بن الشاه مرتضى بن الشاه محمود، المدعو بالمولى محسن الكاشاني، الملقب بالفيض، فاضلاً عالماً، حكيماً، متكلماً، ولد في كاشان ٤ صفر سنة (١٠٠٧هـ) ونشأ وترعرع فيها، له مؤلفات متعددة، منها: الصافي في تفسير القرآن، الوافي، الشافي، مفاتيح الشرائع، المحجة البيضاء، سفينة النجاة، وغيرها، توفي في ٢٢ ربيع الثاني سنة (١٠٩١هـ) وقبره بـ (كاشان) معروف ومزار.

ذكرناه أنَّ الشيخ ذكر في غير مورد من كتابيه: أنَّ ما رواه من الرواية ضعيف لا يعمل به، وقد رواها عن الكتب التي روى بقية الروايات عنها، فكيف يمكن أنْ يُنسب إليه أنه يرى صحة جميع روايات تلك الكتب؟ وثانياً: لو سلَّمنا أنَّ الشيخ شهد بصحة جميع روايات كتابيه، فلا تزيد هذه الشهادة على شهادة الصدوق بصحة جميع روايات كتابه، فيجري فيها ما ذكرناه في شهادة الصدوق من أنَّ الشهادة على صحة الحديث وحجيته لا تكون حجة في حق الآخرين، بعد ما كانت شرائط الحجية مختلفة بحسب الأنظار.

وَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ جَميعِ ما ذَكَرْناهُ أَنَّهُ لَمْ تَثْبُتْ صَحَّةُ جَميعِ رِواياتِ الكُتُبِ الأَرْبَعَةِ، فَلا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ في سَنَدِ كُلِّ رِوايَةٍ مِنْها، فَإِنْ تَوَفَّرَتْ فِيها شُروطُ الحُجِّيَّةِ أُخِذَ بِها، وَإِلا فَلا)). [1]

بعد هذا العرض الموجز -الواضح- لآراء السيد الخوئي (قدس سره) تتبيَّن للدارس جلياً الصورة الكاملة حول حجية روايات الكتب الأربعة، فإنَّ الحجة فيها واضحة البرهان ولا تحتاج إلى العناد واللجاج، بل لعلها تصل إلى حَدِّ التفريط والمغالات، ويكون الأمر ملتبساً ومشتبهاً كما ادَّعَتِ العامة حول كتب حديثهم، وبالخصوص صحيحي البخاري والمسلم، بل يجب أنْ يكون المنهج العلمي الدقيق هو مَنْ يُرجع إليه دون العاطفة والهوى.

أظن أنه بعد كل ما تقدم ذكره أصبح رأي السيد الخوئي (قدس سره) جلياً أمام الباحث والدارس في علم الرجال والحديث من النتيجة التي قال بها، ومن كيفية

---

[1] معجم رجال الحديث ١/٩٠

الوصول إلى هذه النتيجة من مقدمات وأدلة واستنتاجات وحجج واضحة البرهان والبيان.

وأود في ختام هذا الباب ذكر ما قاله العلامة الشيخ جعفر السبحاني في كتابه "كليات في علم الرجال" بعد أن استشهد بآراء السيد الخوئي وغيره على عدم قطعية صدور أحاديث الكافي قال: ((إلى هنا تبين إنَّ كتابَ الكافي كتابٌ جديرٌ بالعناية، ويعدُّ أكبر المراجع وأوسعها للمجتهدين، وليست رواياته قطعية الصدور فضلاً عن كونها متواترة أو مستفيضة، ولا إنَّ القرائن الخارجية دلَّت على صحتها ولزوم الاعتماد عليها، بل هو كتاب شامل للصحيح والسقيم، فيجب على المجتهد المستنبط تمييز الصحيح عن الضعيف)).[1]

---

[1] كليات في علم الرجال ص٢٧٥

المبحث الثاني: أصحاب الإجماع.

نحاول في هذا المبحث استعراض رأي السيد الخوئي (قدس سره) حول قاعدةٍ أخرى من القواعد المهمة في علم الرجال وهي توثيق أصحاب الإجماع وما يتعلق بهم، وما هو قوله في ذلك، ولكن قبل الخوض في هذه القاعدة نبين بإيجاز أمرين:

- الأول: ما المراد بهذا المصطلح.

- الثاني: أقوال العلماء في توثيقهم.

لنكون بعدها على بينة من رأيه السيد الخوئي في هذا النوع من التوثيقات العامة التي بُحثت في قواعد علم الرجال.

*** الأمر الأول: ما المراد بـ(أصحاب الإجماع)**

أصحاب الإجماع هم طائفتان: الأولى مَنْ حُكي الإجماع على تصديقهم. والثانية مَنْ حُكي الإجماع على تصحيح ما يصح عنهم. والأصل في دعوى الإجماع هو الكشي في رجاله ..[1]

- ورد في الفوائد الرجالية: المراد بأصحاب الإجماع هم الجماعة من الأصحاب الذين أفاد في حقهم الشيخ الجليل أبو عمرو الكشي صاحب كتاب "معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين" وأستاذ الشيخ الكبير ابن قولويه القمي، أنه اجتمعت العصابة وأجمع الأصحاب على تصديقهم والإقرار لهم بالفقه وتصحيح ما يصح عنهم، وهم طوائف ثلاثة.[2]

---

[1] معجم مصطلحات الرجال والدراية ص٢٢

[2] الفوائد الرجالية، السيد علي الصدر ص٥٣

- وجاء في الفوائد الرجالية للشيخ مهدي الكجوري الشيرازي (ت١٢٩٣هـ): واختلفوا في بيان المراد منه ونسب إلى المشهور إنَّ المراد صحة كل حديث تصح الرواية إلى مَنْ قيل ذلك في حقه، فلا يلاحظ ما بعده إلى المعصوم وإنْ كان فيه ضعيف.[1]

- وقال السيد الغريفي: هناك جماعة من وجوه رواة أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) وثقاتهم، ادعى الشيخ الكشي الإجماع على (تصحيح ما يصح عنهم) فسموا بـ(أصحاب الإجماع).[2]

من خلال ما تقدم من بيان المراد من مصطلح (أصحاب الإجماع) تكونت لدينا فكرة واضحة عن المراد بذلك، فهم مجموعة من وجوه رواة أحاديث أئمة أهل البيت (عليهم السلام) الموثوقون الذين لهم مكانة عظيمة عند علماء الرجال وبالخصوص عند الكشي (رحمه الله) (ت٣٢٩هـ) حيث كان هو المصدر لهذا المصطلح، كما ذكر الحر العاملي في خاتمة وسائله.

*** الأمر الثاني: ما قيل في أصحاب الإجماع.**

أصحاب الإجماع هم ثمانية عشر راوياً وان اختلف في بعض منهم، فهؤلاء هم كما ذكرهم الحر العاملي في الفائدة السابعة اعتماداً على الكشي في رجاله:

- قال الشيخ، الثقة، الجليل، أبو عمرو الكشي - في كتاب (الرجال)- ما هذا لفظه: أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله

---

[1] الفوائد الرجالية، الشيخ مهدي الكجوري ص٨٦

[2] قواعد الحديث ص٣٧

(عليهما السلام) وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستة: زرارة، ومعروف بن خربوذ، وبريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي.

قالوا: وأفقه الستة زرارة. وقال بعضهم -مكاني أبي بصير الأسدي- أبو بصير المرادي، وهو ليث بن البختري. ثم أورد أحاديث كثيرة في مدحهم وجلالتهم، وعلو منزلتهم، والأمر بالرجوع إليهم تقدم بعضها في كتاب القضاء.

ثم قال: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون وأقروا لهم بالفقه، من دون أولئك الستة الذين عددناهم وسميناهم ستة نفر. جميل بن دراج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، وحماد بن عيسى، وحماد بن عثمان، وأبان بن عثمان.

قالوا: وزعم أبو إسحاق الفقيه - يعني ثعلبة بن ميمون- أنَّ أفقه هؤلاء جميل ابن دراج.

ثم قال بعد ذلك: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا (عليهما السلام) أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه والعلم وهم ستة نفر أخر دون الستة النفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) منهم : يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى بياع السابري، ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد ابن محمد بن أبي نصر.

وقال بعضهم -مكان الحسن بن محبوب- الحسن بن علي بن فضال. وفضالة ابن أيوب. وقال بعضهم - مكان فضالة عثمان بن عيسى. وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى.[1]

فهذا كلام الكشي في أصحاب الإجماع.

ولا يهم هنا الاختلاف في بعض الرواة كما في أبي بصير وغيره، ولكن ما هو أقوال العلماء في تفسير هذه العبارة التي وردت في حقهم من الكشي (تصحيح ما يصح عنهم).

ويعد هذا المبحث من أهم المباحث التي تناولها العلماء كما ذكر الميرزا النوري في خاتمة مستدرك الوسائل: ((فإنه من مهمات هذا الفن إذ على بعض التقادير تدخل آلاف من الأحاديث الخارجة عن حريم الصحة إلى حدودها أو يجري عليها حكمها)).[2] ولذا عقب السيد الغريفي في قواعد الحديث بقوله: ((فالجدير بالفقيه أنْ يرعى هذا البحث بمزيد الاهتمام)).

وقال السيد الخوئي (قدس سره) في المعجم: ((ومما قيل بثبوته في التوثيقات العامة أو الحسن هو وقوع شخص في سند رواية رواها أحد أصحاب الاجماع، وهم ثمانية عشر رجلاً على ما يأتي، فذهب جماعة إلى الحكم بصحة كل حديث رواه أحد هؤلاء إذا صح السند إليه، حتى إذا كانت روايته عمن هو معروف بالفسق والوضع، فضلاً عما إذا كانت روايته عن مجهول أو مهمل، أو كانت الرواية مرسلة،

---

[1] وسائل الشيعة ٣٠/٢٢٣

[2] قواعد الحديث ص٣٧

وقد اختار هذا القول صريحاً صاحب الوسائل في أوائل الفائدة السابعة من خاتمة كتابه)).[1]

مما تقدم أصبحت لنا صورة واضحة عن هذا المصطلح الذي تذكره كتب علم الرجال ضمن التوثيقات العامة للرواة.

إن الأمر المهم الذي ناقش فيه العلماء هو مراد الكشي من قوله: "أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء"، وقوله: " تصحيح ما صح عنهم" وقد كثر الكلام في ذلك، حتى وانقسم العلماء إلى رأيين في المراد من هذه العبارة وهما:

- الرأي الأول: إنَّ معناها قبول كل حديث صَحَّ عن أصحاب الإجماع من غير لحاظِ حال الواسطة بينهم وبين المعصوم (عليه السلام) وبه تمتاز أحاديث أولئك الجماعة.

- الرأي الثاني: إنَّ تلك الصيغة لا تفيد إلا تصحيح أو توثيق أولئك الجماعة فحسب، أما بقية رجال سند الحديث المتأخرين عنهم كالسابقين عليهم فلابد من احتراز وثاقتهم من طريق آخر، فلو كان أحدهم ضعيفاً لا تقبل روايته وإنْ نقلها عنه أحد أصحاب الإجماع.[2]

فهذا مجمل القول للعلماء في معرفة المراد من قول الكشي: ((تصحيح ما صح عنهم)).

وقد ذهب إلى تأييد الرأي الأول ونسب إليهم وإنَّ الوحيد البهبهاني وصفه بالشهرة، وأبو علي المامقاني في "منتهى المقال" وهو المعنى الظاهر المنساق إلى الذهن من العبارة، ووصفه المحقق السداماد في "الرواشح السماوية" بأنه هو

---

[1] معجم رجال الحديث ١/٥٧

[2] قواعد الحديث ص٣٧

المعروف المشهور، وحكي اختيار هذا القول عن الشيخ البهائي في "مشرق الشمسين" والشهيد الثاني، والأمين الكاظمي، والتقي المجلسي، والسيد المجاهد، والمحدث البحراني في الفوائد الرجالية، والحر العاملي الذي اختار ذلك في خاتمة الوسائل إذ قال: ((وذكر أيضاً [الكشي] أحاديث في حق هؤلاء والذين قبلهم تدل على مضمون الإجماع المذكور، فعُلِمَ من هذه الأحاديث الشريفة دخول المعصوم بل المعصومين (عليهم السلام) في هذا الإجماع الشريف المنقول بخبر هذا الثقة الجليل وغيره، وقد ذكر نحو ذلك - بل ما هو أبلغ منه الشيخ في كتاب "العدة" وجماعة من المتقدمين والمتأخرين، وذكروا أنهم أجمعوا على العمل بمراسيل هؤلاء الأجلاء وأمثالهم، كما أجمعنا على العمل بمسانيدهم، ويأتي أيضاً ذكر جماعة من أصحاب الإجماع. وناهيك بهذا الإجماع الشريف -الذي قد ثبت نقله وسنده- قرينة قطعية على ثبوت كل حديث رواه واحد من المذكورين مرسلاً أو مسنداً عن ثقة، أو ضعيفٍ، أو مجهولٍ، لإطلاق النص والإجماع كما ترى)).[1]

وكذا قد يظهر ذلك من الشيخ صاحب الجواهر حيث يقول: ((بالنسبة إلى خبر حريز وإنْ كان مرسلاً إلا أنه في السند حماد وهو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه فلا يقدح ضعف مَنْ بعده)).[2]

وأما مَنْ ذهب إلى الرأي الثاني فقد نقل أبو علي في رجاله عن بعض أفاضل عصره وعن أستاذه صاحب الرياض، وكذا ذهب إلى مثل ذلك الفيض الكاشاني في الوافي، والميرزا النوري في مستدركه، وحكى الشيخ الأصبهاني في الفصول عن بعضهم إسناده إلى الأكثر، واختاره الفاضل الإسترابادي في (لب اللباب) مدعيا

[1] وسائل الشيعة ٣٠/٢٢٤

[2] ينظر: جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي ٢/٣١٦

عليه الإجماع، وقال الشيخ السبحاني أنه قد فهم هذا المعنى ابن شهرآشوب، وكذا الظاهر من كلمات العلامة في الخلاصة عند ترجمة "عبد الله بن بكير"، وابن داود ..

بعد هذا الإيجاز من أقوال العلماء وترجيحهم للمعاني المتقدمة ننتقل إلى رأي السيد الخوئي (قدس سره) في ذلك حيث إنه يذهب إلى المعنى الثاني دون الأول ويناقش ذلك ويثبته.

يقول السيد (قدس سره) في المعجم بعد ذكره لكلام الكشي: ((وكيف كان فمن الظاهر أنَّ كلام الكشي لا ينظر إلى الحكم بصحة ما رواه أحد المذكورين عن المعصومين (عليهم السلام) حتى إذا كانت الرواية مرسلةً أو مرويةً عن ضعيفٍ أو مجهولِ الحال، وإنما يُنظر إلى بيان جلالة هؤلاء، وأنَّ الإجماع قد انعقد على وثاقتهم وفقههم وتصديقهم في ما يروونه. ومعنى ذلك أنهم لا يتهمون بالكذب في أخبارهم وروايتهم، وأين هذا من دعوى الإجماع على الحكم بصحة جميع ما رووه عن المعصومين (عليهم السلام) وإنْ كانت الواسطة مجهولاً أو ضعيفاً ؟!)).[1]

وقد رجح السيد الخوئي رأي المحدث الكاشاني في كتابه "الوافي" قال في المقدمة الثانية من كتابه بعد ما حكى الإجماع على التصحيح من الكشي: ((وقد فهم جماعة من المتأخرين من قوله أجمعت العصابة أو الأصحاب على تصحيح ما يصح عن هؤلاء الحكم بصحة الحديث المنقول عنهم ونسبته إلى أهل البيت (عليهم السلام) بمجرد صحته عنهم، من دون اعتبار العدالة في مَنْ يسروون عنه، حتى لو رووا عن معروفٍ بالفسقِ، أو بالوضعِ فضلاً عما لو أرسلوا الحديث كان ما نقوله صحيحاً محكوماً على نسبته إلى أهل بيت العصمة صلوات الله عليهم. وأنت

[1] ينظر: معجم رجال الحديث ١/٥٩

خبير بأن هذه العبارة ليست صريحة في ذلك ولا ظاهرة فيه .." وقال بعد ذلك: ما ذكره متين لا غبار عليه)).[١]

وبعد ذلك يناقش (قدس سره) في الإجماع الذي ادعى عليه يقول: ((ثم إنا لو تنزلنا عن ذلك وفرضنا أنَّ عبارة الكشي صريحة في ما نسب إلى جماعة واختاره صاحب الوسائل، فغاية ذلك دعوى الإجماع على حجية رواية هؤلاء عن المعصومين (عليهم السلام) تعبداً وإنْ كانت الواسطة بينهم وبين المعصوم ضعيفاً أو مجهول الحال، فترجع هذه الدعوى إلى دعوى الإجماع على حكم شرعي. وقد بينا في المباحث الأصولية أنَّ الإجماع المنقول بخبر الواحد ليس بحجة، وأدلة حجية خبر الواحد لا تشمل الأخبار الحدسية)).[٢]

وأخيراً يختم تلك المناقشات بنقاش الحر العاملي فيقول: ((بقي هنا شيء وهو أنه قد يقال: إنَّ دعوى الإجماع على تصحيح ما يصح عن الجماعة المذكورين لا ترجع إلى دعوى حجية روايتهم تعبداً كما ذهب إليه صاحب الوسائل، وإنما ترجع إلى دعوى أنَّ هؤلاء لا يروون إلا عن ثقة. وعليه فيعتمد على مراسيلهم وعلى مسانيدهم وإنْ كانت الوسائط مجهولة أو مهملة. ولكن هذا القول فاسد جزماً، فإنه لا يحتمل إرادة ذلك من كلام الكشي. ولو سلم أنه أراد ذلك فهذه الدعوى فاسدة بلا شبهة، فإنَّ أصحاب الإجماع قد رووا عن الضعفاء في عدة موارد تقف عليها في تراجمهم في كتابنا هذا إنْ شاء الله تعالى، ونذكر جملة منها قريباً)).[٣]

---

[١] المصدر السابق ١/٦٠

[٢] المصدر السابق.

[٣] المصدر السابق.

إضافة إلى أنه تم النقاش طويلاً حول نوع الإجماع الوارد في كلمات الأعلام هل هو الاجتماع أي الإجماع اللغوي، أم الإجماع الاصطلاحي الكاشف عن رأي المعصوم. وقد تركنا التفصيل فيه وهو موكولٌ إلى محله.

إذاً فالسيد الخوئي (قدس سره) لا يفهم مِنْ تلك العبارة للكشي (تصحيح ما يصح عنهم) إلا أنهم في درجةٍ عاليةٍ من الوثاقة والاعتماد، وإنَّ رواياتهم مثل غيرها فيجب دراسة جميع السند بلا استثناء، فإنْ كان وفقاً للقواعد الرجالية في التعامل مع الرواة من حيث الوثاقة فإنه يؤخذ به ويعمل عليه، وإلا فإنه يرد وإنْ كان في سنده أحد هؤلاء من أصحاب الإجماع، فأصحاب الإجماع إذن كغيرهم من الرواة. وبالتالي فهذه خطوة كبيرة ورأي جدير بالأخذ فيه في أهم مباحث علم الرجال.

وحقيقة يَرجُح ما ذهب إليه السيد الخوئي (قدس سره) وغيره في فهم تلك العبارة وذلك لأنها توحي إلى ذلك ظاهراً، أكثر مما توحي إلى غيره. بل هو مراده حيث لو كان يريد غير ذلك لأكد عليه بقيود أكثر حفاظاً عن اللبس والاشتباه، هذا إضافة إلى ما اشتهر عن الكشي أنه لم يكن كتابه على قدرٍ من الدقة، حيث كان فيه من الأغلاط والاشتباهات على الرغم من وثاقته ومكانته فلا يمكن بذلك أنْ نحكم على جملة ذكرها يراد بها تلك المعاني الكبيرة التي تحتاج إلى تأملٍ كبيرٍ، وتأويل كي تصرف إليه، وفي ذلك تكلف واضح، إضافة إلى الواقع العملي من أنَّ تلك العصابة كانت تنقل عن الضعاف وغير الثقات وبذلك يختلف الواقع التطبيقي العملي عن النظري لو أراد ذلك، إضافة إلى التضارب الواضح في أنه كيف يصح كل ما نقل بواسطتهم والقول بوجوب معرفة وثاقة الرواة والمشايخ والذي هو شرط في قبول الرواية، إضافة إلى أنَّ هذا هو الأقرب للاحتياط الذي هو طريق النجاة، وأرى أنه من الأفضل عدم ذكر هذا العنوان بهذه التسمية في كتب الرجال، وخصوصاً التي لا ترى صحة ذلك.

المبحث الثالث: مراسيل مشايخ الثقات.

(محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن أبي نصر البزنطي)

الحديث المرسل: هو ما رواه عن المعصوم ولم يدركه بغير واسطة، أو بواسطة نسيها، أو تركها، أو أبهمها، مثل أنْ يقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كذا وكذا، أو يقول عن رجل، أو عن بعض أصحابنا، ونحو ذلك، والمرسل ليس بحجة للجهل بحال المحذوف.[1]

وقال الشيخ السبحاني: المرسل وهو مأخوذ من إرسال الدابة بمعنى رفع القيد والربط عنها، فكأنَّ المحدث بإسقاط الراوي رفع الربط بين رجال السند بعضهم ببعض.[2]

يُعَدُّ هذا المبحث من المباحث المهمة جداً في علم الرجال، وقد تعرض لذلك كل من كتب وألَّفَ في هذا العلم، ولكي نكون على بينةٍ من ذلك ومعرفة رأي المحقق السيد الخوئي (قدس سره) حول هذه المراسيل نقدِّم مقدمتين قبل ذلك. وسوف تكون المقدمة الأولى متعلقة بترجمة هؤلاء المشايخ لمعرفة أحوالهم ومقامهم ومنزلتهم، والمقدمة الثانية أقوال العلماء في العمل بهذه المراسيل وكونها حجة أم لا والأدلة على ذلك.

---

[1] الدراية، الشهيد الثاني ص١٥

[2] أصول الحديث وأحكامه، الشيخ جعفر السبحاني ص١٠٧

المقدمة الأولى: سيرة مشايخ الثقات.

-محمد بن أبي عمير (ت٢١٧هـ)

قال الشيخ النجاشي: ((محمد بن أبي عمير زياد بن عيسى، أبو أحمد الأزدي، من موالي المهلب بن أبي صفرة، وقيل مولى بني أمية، والأول أصح، بغدادي الأصل والمقام، لقي أبا الحسن موسى (عليه السلام) وسمع منه أحاديث، كناه في بعضها فقال: يا أبا أحمد، وروى عن الرضا (عليه السلام)، جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين، الجاحظ يحكي عنه في كتبه، وقد ذكره في المفاخرة بين العدنانية والقحطانية، وقال في "البيان والتبيين": حدثني إبراهيم بن داجة، عن ابن أبي عمير، وكان وجهاً من وجوه الرافضة. وكان حُبِس في أيام الرشيد فقيل لِيَلِيَ القضاء، وقيل إنه وُلِّيَ بعد ذلك، وقيل بل ليدل على مواضع الشيعة وأصحاب موسى بن جعفر (عليه السلام)، وروي أنه ضُرب أسواطاً بلغت منه فكاد أنْ يقرَّ لعظيمِ الألم، فسمع محمد بن يونس بن عبد الرحمان وهو يقول: اتَّقِ اللهَ يا محمد ابن أبي عمير، فصبر ففرَّجَ الله. وروي أنه حبسه المأمون حتى ولاه قضاء بعض البلاد، وقيل إنَّ أخته دفنَتْ كتبه في حالة استتارها وكونه في الحبس أربع سنين، فهلكت الكتب، وقيل بل تركتها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحَدَّث مِنْ حفظه، ومما كان سلف له في أيدي الناس، فلهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله، وقد صنف كتباً كثيرة .. صنَّف محمد ابن أبي عمير أربعة وتسعين كتاباً، منها: المغازي، كتاب الكفر والإيمان، كتاب البداء، كتاب الاحتجاج في الإمامة، كتاب الحج، كتاب فضائل الحج، كتاب المتعة، كتاب الاستطاعة، كتاب الملاحم، كتاب يوم وليلة، كتاب الصلاة، كتاب مناسك الحج، كتاب الصيام، كتاب اختلاف الحديث، كتاب المعارف، كتاب التوحيد، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب

الرضاع. أخبرنا بسائر كتبه أحمد بن علي السيرافي، قال: حدثنا الحسن ابن حمزة قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير بجميع كتبه. فأما نوادره فهي تختلف باختلافهم، فأما التي رواها عنه عبيد الله بن أحمد بن نهيك فإني سمعتها من القاضي أبي الحسين محمد ابن عثمان ابن الحسن يقرأ عليه حدثكم الشريف الصالح أبو القاسم جعفر ابن محمد ابن إبراهيم قراءة عليه. قال: حدثنا معلمنا عبيد الله بن أحمد بن نهيك عن ابن أبي عمير بنوادره. مات محمد بن أبي عمير سنة سبع عشرة ومائتين)).[1]

وقال العلامة في الخلاصة: ((محمد بن أبي عمير، -وذكر ما ذكره النجاشي- قال الكشي: إنه ممن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنه وأقروا له بالفقه والعلم. قال الشيخ الطوسي رضي الله عنه: إنه كان أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكاً وأورعهم وأعبدهم، أدرك من الأئمة ثلاثة: أبا إبراهيم موسى بن جعفر (عليهما السلام) ولم يرو عنه، وروى عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، قال أبو عمرو الكشي: قال محمد بن مسعود: حدثني علي ابن الحسن، قال: ابن أبي عمير أفقه من يونس بن عبد الرحمن وأصلح وأفضل. وله حكاية ذكرناها في الكتاب الكبير، مات رحمه الله سنة سبع عشرة ومائتين)).[2]

وقد ترجمه السيد الخوئي في معجمه [١٠٠٤٣] ترجمة مفصلة وذكر ما قيل في حقه من قبل الرجاليين وناقش بعض تلك الأقوال: ((محمد بن أبي عمير زياد: قال النجاشي: محمد بن أبي عمير زياد بن عيسى (إلى آخر قول النجاشي)، وقال الشيخ (٦١٨): محمد بن أبي عمير، يكنى أبا أحمد، من موالي الأزد، واسم أبي عمير

---

[1] رجال النجاشي ص٢٢٨

[2] الخلاصة ص٣٥٦

زياد، وكان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدهم، وقد ذكر الجاحظ في كتابه في فخر قحطان على عدنان بهذه الصفة التي وصفناه، وذكر أنه كان واحد أهل زمانه في الأشياء كلها، وأدرك من الأئمة (عليهم السلام) ثلاثة: أبا إبراهيم موسى (عليه السلام) ولم يرو عنه، وأدرك الرضا (عليه السلام) وروى عنه، والجواد (عليه السلام)، وروى عنه أحمد بن محمد بن عيسى كتب مائة رجل من رجال الصادق (عليه السلام) وله مصنفات كثيرة، وذكر ابن بطة أنَّ له أربعة وتسعين كتاباً، منها: كتاب النوادر كبير حسن، وكتاب الاستطاعة والأفعال والرد على أهل القدر والجبر، وكتاب الإمامة، وكتاب البداء، وكتاب المتعة، ومسائله عن الرضا (عليه السلام) وغير ذلك. أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة عن ابن بابويه عن أبيه ... وقال الكشي (٤٨٣) محمد بن أبي عمير الأزدي: قال أبو عمرو: قال محمد بن مسعود: حدثني علي بن الحسن، قال: ابن أبي عمير أفقه من يونس، وأصلح، وأفضل. قال نصر بن الصباح: ابن أبي عمير أسن من يونس. وقال نصر أيضاً: ابن أبي عمير، يروي عن ابن بكير، وذكر أنَّ محمد بن أبي عمير أخذ وحبس، وأصابه من الجهد والضيق والضرب أمر عظيم، وأخذ كل شيء كان له وصاحبه المأمون وذلك بعد موت الرضا (عليه السلام) وذهبت كتب ابن أبي عمير، فلم يخلص كتب أحاديثه، فكان يحفظ أربعين مجلداً فسماه نوادر، فلذلك توجد أحاديث منقطعة الأسانيد. محمد ابن مسعود، قال: حدثنا أبو العباس بن عبد الله بن سهل البغدادي الواضحي، قال: حدثنا الريان بن الصلت، قال: حدثنا يونس ابن عبد الرحمان أنَّ ابن أبي عمير بحر طارس بالموقف والمذهب. علي بن محمد القتيبي، قال: قال أبو محمد الفضل بن شاذان: سأل أبي رضي الله عنه محمد بن أبي عمير، فقال له: إنك قد لقيت مشائخ العامة فكيف لم تسمع منهم ؟ فقال: قد

سمعت منهم، غير أني رأيت كثيراً من أصحابنا قد سمعوا علم العامة وعلم الخاصة، فاختلط عليهم حتى كانوا يروون حديث العامة عن الخاصة، وحديث الخاصة عن العامة، فكرهتُ أنْ يختلط عليَّ، فتركتُ ذلك وأقبلتُ على هذا. وجدت بخط أبي عبد الله الشاذاني: سمعت أبا محمد الفضل بن شاذان يقول: سعي بمحمد بن أبي عمير واسم أبي عمير زياد إلى السلطان أنه يعرف أسامي عامة الشيعة بالعراق، فأمره السلطان أنْ يُسَمِّيهم، فامتنع، فجرد وعلق بين القفازين (العقارين) وضرب مائة سوط، قال الفضل: سمعت ابن أبي عمير يقول: لما ضُرِبْتُ فبلغ الضرب مائة سوط، أبلغ الضرب الألم إليَّ فكدتُ أنْ أُسَمِّي، فسمعت نداء محمد ابن يونس بن عبد الرحمان يقول: يا محمد ابن أبي عمير، أذكر موقفك بين يدي الله تعالى، فتقوَّيْتُ بقوله فصبرتُ، ولم أخبر والحمد لله. قال الفضل: فأضَرَّ به في هذا الشأن أكثر من مائة ألف درهم. قال محمد بن مسعود: سمعت الحسن بن علي بن فضال يقول: كان محمد ابن أبي عمير أفقه من يونس، وأصلح، وأفضل. وجدت في كتاب أبي عبد الله الشاذاني بخطه: سمعت أبا محمد الفضل ابن شاذان يقول: دخلت العراق فرأيت واحداً يعاتب صاحبه، ويقول له: أنت رجل عليك عيال وتحتاج أنْ تكتسب عليهم، وما آمن أنْ تذهب عيناك لطول سجودك، فلما أكثر عليه، قال: أكثرتَ عليَّ، ويحك لو ذهبت عين أحد في السجود لذهبت عين ابن أبي عمير، ما ظنك برجلٍ سجد سجدة الشكر بعد صلاة الفجر فما يرفع رأسه إلا زوال الشمس. وسمعته يقول: أخذ يوماً شيخي بيدي وذهب بي إلى ابن أبي عمير، فصعدنا إليه في غرفة وحوله مشايخ له يعظِّمونه، فقلت لأبي: مَنْ هذا ؟ قال: هذا ابن أبي عمير، قلت: الرجل الصالح العابد ؟ قال: نعم، وسمعته يقول: ضرب ابن أبي عمير مائة

خشبة وعشرين خشبة بأمر هـارون لعنه الله، تولى ضربه السندي بن شـاهك عـلى التشيع)).[1]

وقال السيد الخوئي (قدس سره) في تحقيقه عند ترجمة ابن أبي عمير وذكر ما مضى: ((بقي هنا أمور:

- الأول: إنَّ ابن داود نسب إلى رجال الشيخ عد محمد بن أبي عمير من أصـحاب الصادق والرضا (عليهما السلام) من القسم الأول، وهذا سهو منه جزماً، فإنك قـد عرفت أنَّ محمد بن أبي عمير اسم لرجلين، أحدهما من أصحاب الـصادق (عليـه السلام) ومات في حياة الكاظم (عليه السلام)، والثاني لم يدرك الصادق سـلام الله عليه، وبقى إلى أواخر زمان الجواد (عليه السلام).

- الثاني: إنك قد عرفت تصريح النجاشي بأنَّ محمد بن أبي عمير لقي أبـا الحـسن موسى (عليه السلام) وسمع منه الأحاديث، وهذا يناقض ما تقدم من الشيخ من أنـه لم يرو عن موسى بن جعفر (عليه السلام). أقول: إنَّ ما ذكره النجاشي من رواية ابن أبي عمير عن الكاظم أحاديث لم نظفـر به، كما إنَّ ما ذكره الشيخ من أنه لم يرو عن موسى بن جعفر (عليه السلام) لم يتم، فإنه روى عن أبي الحـسن موسـى (عليـه السلام) وروى عنه الصدوق مرسلاً، الفقيه: الجزء ٢، باب افتتاح السفر بالـصدقة، الحديث ٧٨٣.

- الثالث: أنَّ محمد بن أبي عمير، هذا، كان بياع السابري أيضاً، وقد صرح بذلك في روايات كثيرة، منها: ما رواه الكليني بإسناده عن علي بن الحسن، عن محمد بن زياد بن عيسى بياع السابري، عن أبان بـن عـثمان. الكـافي: الجـزء ٥، بـاب نكـاح

[1] معجم رجال الحديث ١٥/٢٩٣

القابلة(٩٣)، الحديث ٣. ومنها: ما رواه الكليني (قدس سره) في الروضة، بسنده عن محمد بن زياد بياع السابري، عن أبان، الحديث ٢٩١ و٥٠٩ إلى ٥١٧، والحديث ٥٦٦، إلا أنَّ المروي عنه فيه عجلان أبو صالح.

- الرابع: قد عرفت عن الكشي عن ابن فضال، أنَّ ابن أبي عمير أفقه من يونس، ولكنه ذكر بنفسه في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا (عليهما السلام) أنَّ أفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمان وصفوان بن يحيى، وبين الكلامين تهافت ظاهر، والله العالم بالحال.

- الخامس: تقدم عن النجاشي في أنَّ الأصحاب سكنوا إلى مراسيل ابن أبي عمير، وذكر مثل ذلك الشيخ في كتاب العدة، ولكنا قد تعرضنا في المقدمة، إلى أنَّ هذا الكلام لا أساس له، وأنه لا فرق بين مراسيله ومراسيل غيره من الثقات.

- السادس: إنَّ الشيخ روى في كتاب التهذيب عن محمد بن موسى بن القاسم على نسخة موافقة لنسخة الوافي، وعن موسى بن القاسم على نسخة أخرى موافقة لنسخة صاحب الوسائل عن صفوان، وابن أبي عمير، وجميل بن دراج، وحماد بن عيسى، وجماعة ممن روينا عنه من أصحابنا، عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام)، التهذيب: الجزء٥، باب الذبح من كتاب الحج، الحديث (٧٥٢). أقول: هذه الرواية إما مرسلة، وإما أنَّ فيها تحريفاً، والظاهر هو الثاني، والصحيح: عن جماعة ممن روينا عنه، بدل: (وجماعة ممن روينا عنه) وذلك فإنَّ جميع من ذكر في هذه الرواية لا يمكن أنْ يروي عن الباقر سلام الله عليه، وابن أبي عمير وصفوان (بن يحيى) لا يرويان عن الصادق سلام الله عليه أيضاً.

- السابع: ذكر الأردبيلي رواية ابن أبي عمير هذا، عن الصادق (عليه السلام) وقال ما ملخصه: أنَّ محمد بن نعيم الصحاف، وهو وصي ابن أبي عمير، روى عن أبي

عبد الله (عليه السلام) وبقى إلى بعد وفاة ابن أبي عمير، فرواية ابن أبي عمير، عن الصادق (عليه السلام) كان بطريق أولى. أقول: إنَّ هذا من غرائب ما صدر من الأردبيلي (قدس سره) فإنَّ ابن أبي عمير الذي كان محمد بن نعيم وصيه مات في زمان الكاظم (عليه السلام) على ما عرفت، فكيف يمكن انطباقه على مَنْ بقي إلى أواخر زمان الجواد "عليه السلام")).[1]

- صفوان بن يحيى (ت٢١٠هـ)

قال النجاشي: ((صفوان بن يحيى أبو محمد البجلي بياع السابري، كوفي، ثقة ثقة، عين. روى أبوه عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى هو عن الرضا (عليه السلام)، وكانت له عنده منزلة شريفة. وذكره الكشي في رجال أبي الحسن موسى (عليه السلام)، وقد توكل للرضا و أبي جعفر (عليهما السلام)، وسلم مذهبه من الوقف، وكانت له منزلة من الزهد والعبادة، وكان جماعة الواقفة بذلوا له مالاً كثيراً، وكان شريكاً لعبد الله بن جندب وعلي بن النعمان. وروى أنهم تعاقدوا في بيت الله الحرام أنه مَنْ مات منهم صلى من بقى صلاته وصام عنه صيامه وزكى عنه زكاته. فماتا وبقى صفوان، فكان يصلي في كل يوم مائة وخمسين ركعة، ويصوم في السنة ثلاثة أشهر ويزكي زكاته ثلاث دفعات، وكل ما يتبرع به عن نفسه مما عدا ما ذكرناه يتبرع (تبرع) عنهما مثله. وحكى أصحابنا أنَّ إنساناً كلفه حمل دينارين إلى أهله إلى الكوفة فقال: إنَّ جمالي مكرية وأنا أستأذن الأجراء. وكان من الورع والعبادة على ما لم يكن عليه أحد من طبقته (رحمه الله). وصنف ثلاثين كتاباً كما ذكر أصحابنا.

---

[1] معجم رجال الحديث ١٥/٢٨٧

يعرف منها الآن: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الصوم، كتاب الحج، كتاب الزكاة، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الفرائض، كتاب الوصايا، كتاب الشراء (الشرى) والبيع، كتاب العتق والتدبير، كتاب البشارات نوادر. أخبرنا علي بن أحمد قال: حدثنا محمد بن الحسن قال: حدثنا محمد بن الحسن عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الزيات، عن صفوان بسائر كتبه. مات صفوان بن يحيى "رحمه الله" سنة عشر ومائتين)).[1]

وقال الشيخ الطوسي في الفهرست باب صفوان [٣٥٦]: ((صفوان ابن يحيى، مولى بجيلة، يكنى أبا محمد، بياع السابري، أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث وأعبدهم، وكان يصلي كل يوم وليلة خمسين ومائة ركعة، ويصوم في السنة ثلاثة أشهر، ويخرج زكاة ماله في كل سنة ثلاث مرات. وذلك أنه اشترك (وذكر ما تقدم في كلام النجاشي)، وروى عن أبي الحسن الرضا وأبي جعفر (عليهما السلام) وروى عن أربعين رجلاً من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، وله كتب كثيرة مثل كتب الحسين بن سعيد، وله مسائل عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) وروايات، أخبرنا بجميعها جماعة عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن، عنه .... وذكر ابن النديم من كتبه: كتاب الشراء والبيع، وكتاب التجارات غير الأول، وكتاب المحبة والوظائف، وكتاب الفرائض، وكتاب الوصايا، وكتاب الآداب، وكتاب بشارات المؤمن. أخبرنا بها أحمد بن عبدون، عن ابن الزبير، عن زكريا بن شيبان، عنه)).[2]

---

[1] رجال النجاشي ص١٣٩

[2] الفهرست ص١٤٥

قال العلامة الحلي: ((صفوان بن يحيى، أبو محمد البجلي، مولى بني بجيلة، بياع السابري، كوفي. قال الشيخ الطوسي (رحمه الله): إنه أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث وغيرهم، وقال أبو عمرو الكشي: أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن صفوان بن يحيى بياع السابري والإقرار له بالفقه في آخرين، يأتي ذكرهم في مواضعهم إن شاء الله تعالى. وروى محمد بن قولويه عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن معمر بن خلاد، قال: قال أبو الحسن (عليه السلام): ما ذئبانِ ضاريانِ في غنمٍ قد غابَ عنها رعاؤها بأضر في دين المسلم من حب الرياسة، ثم قال (عليه السلام): لكن صفوان لا يحب الرياسة. وكان له عند الرضا (عليه السلام) منزلة شريفة، وتوكل للرضا (عليه السلام) وأبي جعفر (عليه السلام)، وسلم مذهبه من الوقف، وكانت له منزلة من الزهد والعبادة)).[1]

- أحمد بن محمد البزنطي (ت٢٢١هـ)

قال الشخ الطوسي: ((أحمد بن محمد بن أبي نصر زيد، مولى السكوني، أبو جعفر، وقيل: أبو علي، المعروف بالبزنطي، كوفي ثقة، لقي الرضا (عليه السلام) وكان عظيم المنزلة عنده وروى عنه كتاباً، وله من الكتب كتاب الجامع، أخبرنا به عدة من أصحابنا، منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد، وله

---

[1] الخلاصة ص٢٤٢

كتاب النوادر، أخبرنا به أحمد بن محمد بن موسى ومات أحمد بن محمد سنة إحدى وعشرين ومائتين)).[١]

قال العلامة الحلي: ((أحمد بن محمد بن أبي نصر زيد، مولى السكون، أبو جعفر، وقيل أبو علي، المعروف بالبزنطي -بالباء المنقطة تحتها نقطة المفتوحة، والزاي بعدها مفتوحة أيضاً، ثم النون الساكنة، ثم الطاء غير المعجمة- كوفي، لقي الرضا (عليه السلام) وكان عظيم المنزلة عنده، وهو ثقة جليل القدر، وكان له اختصاص بأبي الحسن الرضا (عليه السلام) وأبي جعفر (عليه السلام)، أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنه وأقروا له بالفقه. مات رحمه الله سنة إحدى وعشرين ومائتين بعد وفاة الحسن بن علي ابن فضال بثمانية أشهر)).[٢]

بعد هذه الترجمة للمشايخ الثلاث ننتهي من المقدمة الأولى لهذا المبحث حيث تم التعرُّف على هؤلاء المشايخ ومنزلتهم.

---

[١] الفهرست ص٦١ البجلي نسبة إلى قبيلة من مكة أو من اليمن، والسابري ثوب رقيق جيد، وقيل تمر جيد طيب، وقيل درع رقيق النسج.

[٢] الخلاصة ص٧٤

المقدمة الثانية: أقوال العلماء في العمل بمراسيلهم.

تعرفنا من قبل على الحديث المرسل وما المراد بـه في مـصطلحات علـم الحديث، نبين في هذه المقدمة بعض ما قيل في حجيته وعـدمها، حيـث اختلـف الأعلام في ذلك.

- قال الشهيد الثاني بعد تعريفه: والمرسل ليس بحجة للجهل بحال المحذوف.[1]

- قال السيد الغريفي: واختلف في حجية المرسل، فاختار جماعة حجيته مطلقاً إذا كان المرسل ثقة، سواء كان صحابياً أم جليلاً أم غيرهما، وسواء أُسقط واحداً مـن السند أم أكثر، وهو المحكي عن البرقي ووالده مـن الإماميـة... وادعـى الـشيخ الطوسي عمل الطائفة بالمراسيل إذا لم يعارضها من المـسانيد الـصحيحة عملهـا بالمسانيد، ومقتضاه حجية المرسل مطلقا بشرط عدم معارضة المـسند الـصحيح. لكن المشهور عدم حجيته وهو المنسوب إلى المحقق والعلامة والشهيدين وسـائر من تأخر عنهم من فقهاء الإمامية.. وجعله الشهيد الثاني أصح الأقوال للأصـوليين والمحدثين مستدلاً عليه بقوله: وذلك للجهل بحال المحـذوف، فيحتمـل كونـه ضعيفاً ويزداد الاحتمال بزيادة الساقط فيقوى احتمال الضعف، ومجرد روايته عنـه ليس تعديلاً بل أعم. فوثاقة الراوي أو حسنه شرط في قبول روايته، ولـم يثبـت في المرسل كما لم يثبت إنَّ ابن أبي عمير ونظائره من الثقات لا يرسلون إلا عـن ثقـة، كي تقبل مراسيلهم مطلقاً كما التزم الشافعي في سعيد ابن المسيب.[2]

بعد هذا الموجز أصبحت لدينا نظرة عامة حول المراسيل وأقوال العلماء فيها، إذ يمكن القول إنَّ الشيخ الطوسي (قدس سره) هو المصدر الأساس الـذي أثبـت

---

[1] الدراية ص١٥

[2] قواعد الحديث ص٧٣

العمل بمراسيل المشايخ الثلاث، وعليه جرى تقليد كل مَنْ أتى بعد وأخذ برأيه، إذ يقول في معرض كلامه عن ترجيح أحد الراويين على الآخر، قال: ((وإذا كان أحد الراويين مسنداً والأخر مرسلاً، نظر في حال المرسل، فإنْ كان ممن يعلم أنه لا يُرسل إلا عن ثقة موثوق به، فلا ترجح لخبر غيره على خبره، ولأجل ذلك سَوَّت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر وغيرهم من الثقات الذين عُرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلا ممن يوثق به، وبين ما أسنده غيرهم، ولذلك عملوا بمرسلهم إذا انفرد عن رواية غيرهم)).[1]

وأما رأي السيد الخوئي (قدس سره) فإنه لا يرتضي هذا الرأي، وهو التسوية بين المراسيل والمسانيد إذ لعل الراوي المحذوف لا يكون ثقةً إضافة إلى أنَّ التتبع والتطبيق أثبت أنَّ هؤلاء المشايخ قد نقلوا عمن اشتهروا بالضعف وعدم الوثاقة، ولذا فإنه يقول: ((الأصل في هذه الدعوى هو الشيخ (قدس سره) فقد قال في أواخر بحثه عن خبر الواحد في كتاب العدة: "إذا كان احد الراويين مسنداً "ما تقدم ذكره"، ولكن هذه الدعوى باطلة ولكن هذه الدعوى باطلة، فإنها اجتهاد من الشيخ قد استنبطه من اعتقاده تسوية الأصحاب بين مراسيل هؤلاء ومسانيد غيرهم، وهذا لا يتم.

- أولاً: بأنَّ التسوية المزبورة لم تثبت، وإنْ ذكرها النجاشي أيضاً في ترجمة محمد بن أبي عمير، وذكر أنَّ سببها ضياع كتبه وهلاكها، إذ لو كانت هذه التسوية صحيحة، أمراً معروفاً متسالماً عليه بين الأصحاب لذكرت في كلام أحد من القدماء لا محالة، وليس منها في كلماتهم عين ولا أثر، فمن المطمأن به أنَّ منشأ هذا الدعوى هو

---

[1] العدة في أصول الفقه ١/٣٨٦

دعوى الكشي الإجماع على تصحيح ما يصح عن هؤلاء، وقد زعم الشيخ أنَّ منشأ الإجماع هو أنَّ هؤلاء لا يروون إلا عن ثقة، وقد مر قريباً بطلان ذلك، يؤكد ما ذكرناه أنَّ الشيخ لم يحصِ ما ذكره بالثلاثة المذكورين بل عممه لغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون إلا عمن يوثق به، ومن الظاهر أنه لم يعرف أحد بذلك من غير جهة دعوى الكشي الإجماع على التصحيح، والشيخ بنفسه أيضاً لم يَدَّعِ ذلك في حق أحد غير الثلاثة المذكورين في كلامه. ومما يكشف عما ذكرناه - مِنْ أنَّ نسبة الشيخ التسوية المذكورة إلى الأصحاب مبتنية على اجتهاده، وهي غير ثابتة في نفسها- إنَّ الشيخ بنفسه ذكر رواية محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) ثم قال في كلا الكتابين: (فأول ما فيه أنه مرسل، وما هذا سبيله لا يعارض به الأخبار المسندة)، وأيضا ذكر رواية محمد بن علي بن محبوب، عن العباس عن عبد الله بن المغيرة عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (عليه السلام) وقال في التهذيب: (وهذا خبر مرسل)، وقال في الاستبصار: ((أول ما في هذا الخبر أنه مرسل)) غير ذلك من الموارد التي ناقش الشيخ فيها بالإرسال، وإنْ كان المرسل ابن أبي عمير أو غيره من أصحاب الإجماع. وتقدم عند البحث عن قطعية روايات الكتب الأربعة مناقشته في رواية ابن بكير وابن فضال، وأنهما مرسلان لا يعارض بهما الأخبار المسندة)).[1]

من هذا الكلام للسيد الخوئي (قدس سره) يُفهم أنَّ اعتماد الشيخ الطوسي في قوله حول المراسيل هو أصله القول بأصحاب الإجماع وتصحيح ما يصح عنهم إذ إنَّ التسوية في المراسيل هي فرع لنظرية أصحاب الإجماع التي قال بها الكشي أولاً.

---

[1] معجم رجال الحديث ١/٦٢

ثم إنَّ السيد يريد القول إنَّ الشيخ نفسه قد خالف في قوله هـذا ما كان بانيـاً عليـه فيما سبق في كتابه التهذيب والاستبصار وذكر أمثلة لذلك، إذن فالنتيجة في ذلك أنه اجتهاد من الشيخ وهو أمر خاص به.

- ثانياً: فرضنا أنَّ التسوية المزبورة ثابتة، وأنَّ الأصحاب عملوا بمراسـيل ابـن أبي عمير، وصفوان، والبزنطي وأضرابهم، ولكنها لا تكشف عـن أنَّ منـشأها هـو أنَّ هؤلاء لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة، بل من المظنون قوياً أنَّ منشأ ذلك هو بنـاء العامل على حجية خبر كل إمامي لم يظهر منه فسق، وعدم اعتبار الوثاقة فيه، كـما نسب هذا إلى القدماء، واختاره جمع من المتأخرين: منهم العلامـة (قـدس سره) على ما سيجئ في ترجمة أحمد بن إسماعيل بن عبد الله، وعليه فلا أثر لهذه التسوية بالنسبة إلى مَنْ يعتبر وثاقة الراوي في حجية خبره.

وفي هذا الرد الثاني للسيد (قدس سره) تعرَّض إلى مبنى من المباني التي قـد عمل بها بعض العلماء في التعامل مع روايات المعصومين (عليهم الـسلام) وهـو الأخذ بوثاقة صدور الرواية عن المعصوم وليس وثاقـة الـراوي، فـإذا حـصل الاطمئنان بوثاقة صدور الرواية عن المعصوم اعتمد عليهـا دون النظـر إلى وثاقـة الراوي وذلك عن طريق الاعتماد على القرائن الخارجية العديدة، وذهب إلى هـذا المسلك بعض العلماء دون غيرهم، فمثلاً يقول المحقق الهمداني: ((ولأجـل مـا تقدمت الإشـارة إليه جرت سيرتي على ترك الفحص عن حال الرجال والاكتفـاء في توصيف الرواية بالصحة)).[1]

---

[1] أصول الحديث ص١٦٩

- ثالثاً: إنَّ هذه الدعوى، وأنَّ هؤلاء الثلاثة وأضرابهم من الثقات لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة، دعوى دون إثباتها خرط القتاد، فإنَّ معرفة ذلك في غير ما إذا صرح الراوي بنفسه أنه لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة أمر غير ميسور، ومن الظاهر أنه لم ينسب إلى أحد هؤلاء إخباره وتصريحه بذلك، وليس لنا طريق آخر لكشفه، غاية الأمر عدم العثور برواية هؤلاء عن ضعيف، لكنه لا يكشف عن عدم الوجود، على أنه لو تمت هذه الدعوى فإنما تتم في المسانيد دون المراسيل، فإنَّ ابن أبي عمير بنفسه قد غاب عنه أسماء مَنْ روى عنهم بعد ضياع كتبه، فاضطر إلى أنْ يروي مرسلاً على ما يأتي في ترجمته، فكيف يمكن لغيره أنْ يطلع عليهم ويعرف وثاقتهم، فهذه الدعوى ساقطة جزماً!

فعلى أساس ذلك يمكن القول إذا كان ابن أبي عمير قد نسى كثيراً من الأسانيد فكيف إذن قد حفظ الأحاديث بتمامها ؟ علماً أنَّ الواسطة بينه وبين المعصوم قد لا تبلغ عدد الرواة القليلين، بل يمكن أنْ يقال إنَّ الأحاديث التي كان يُحدِّثُ بها لم تكن تامة بل لعله نسى منها بعض الكلمات ؟ إلى غير ذلك من الأسئلة. فلأقرب للواقع والاحتياط أنه يتم الاعتماد على رأي السيد الخوئي وغيره الذي وضع قاعدة عامة بمناقشة جميع الرواة كما كان الأمر في ما يعرف بأصحاب الإجماع وغيره.

- رابعاً: قد ثبت رواية هؤلاء عن الضعفاء في موارد ذكر جملة منها الشيخ بنفسه، ولا أدري أنه مع ذلك كيف يدعي أنَّ هؤلاء لا يروون عن الضعفاء ؟ فهذا صفوان روى عن علي بن أبي حمزة البطائني، وهو الذي قال فيه علي بن الحسن بن فضال: (كذاب ملعون)، وروى محمد بن يعقوب بسند صحيح عن صفوان بن يحيى عن علي بن أبي حمزة، وروى الشيخ بسند صحيح عن صفوان، وابن أبي عمير عن يونس بن ظبيان، ويونس بن ظبيان ضعفه النجاشي والشيخ، روى بسند صحيح عن

صفوان بن يحيى عن أبي جميلة، وأبو جميلة هو المفضل ابن صالح ضعفه النجاشي.

وفي هذا الدليل أراد السيد (قدس سره) أنْ يثبت عملياً أنَّ هؤلاء المشايخ الثلاث قد رووا عدة روايات عن غير الثقات والضعاف ولذا لا يمكن الاطمئنان للأخذ بمراسيلهم مطلقاً والتسوية بينها وبين المسانيد كما ذكر الشيخ الطوسي ذلك. وقد فصل القول السيد الغريفي في "قواعد الحديث" في أحد الرواة الضعاف لتلك المراسيل وهو "علي بن أبي حمزة البطائني"[1] فانتهى إلى القول: ((وخلاصة البحث إنه لم يقم دليل يمكن الركون إليه في توثيق البطائني أو اعتبار أخباره، وإنَّ المرجع لتلك الأدلة الصريحة في ضعفه وسقوط عن الاعتبار، وهو المشهور بين الفقهاء وأرباب التراجم ويوهن به القول بأنَّ أصحاب الإجماع أو ابن أبي عمير والبزنطي وصفوان لايروون إلا عن ثقة)).[2]

وبهذا يؤكد ما ذهب إليه السيد الخوئي في أنهم يروون عن الضعاف، ولذا قال في المعجم: ((والمتحصل مما ذكرناه: إنَّ ما ذكره الشيخ من أنَّ هؤلاء الثلاثة: صفوان وابن أبي عمير وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة غير قابل للتصديق، وهو أعلم بما قال)).[3]

---

[1] ذكر العلامة السبحاني في مناقشته حول البطائني إلى أنَّ الأحاديث الواردة في حقه هي صادرة بحق ابنه وليس فيه ... إلى آخر قوله، ولمن أراد التفصيل يراجع كليات في علم الرجال ص٢٣٥ ، وقواعد الحديث للغريفي ص٧٧.

[2] معجم رجال الحديث ٦١/١ وما بعده

[3] المصدر نفسه ص٦٥

وبهذا نكون قد انتهينا من بيان آراء السيد الخوئي (قدس سره) في مباحث علم الرجال إجمالاً، وفي ثلاثةٍ من أهم مباحث ذلك العلم تفصيلاً، وذلك ضمن ما بينه في كتابه "معجم رجال الحديث".

نسأله تعالى أنْ يتقبل ذلك بأحسن قبوله، وأنْ ينفع به إخواننا الدارسين والباحثين في هذا العلم، إنه سميع مجيب.

الخاتمة:

من خلال الدراسة المتواضعة لعلم الرجال تم التوصُّل إلى معرفة أبواب مهمة متعددة لها علاقة وثيقة في الوصول إلى معرفة الحكم الشرعي وما يعانيه الفقيه من معاناة كبيرة من أجل حلِّ إشكالٍ معينٍ في رواية من الرويات التي يقوم عليها دليل حكمٍ ما، فتبيَّن لنا أهمية هذا العلم والقواعد الرجالية التي يتناولها والاختلافات فيها بين العلماء والتي تؤثر بالنتيجة على معرفة الحكم الشرعي واختلافه من فقيهٍ إلى آخر.

حاولنا في هذا البحث التعرُّض إلى القواعد الرجالية العامة إجمالاً، وما يتعلق بآراء السيد الخوئي (قدس سره) تفصيلاً في أبواب ثلاثة، ولأجل بيان الصورة الجلية لذلك في البحث فقد قُسم على فصولٍ ثلاثة، وكل فصل تضمن مباحث ثلاثة.

- تناول المبحث الأول من الفصل الأول ما يتعلق بتعريف علم الرجال وأقوال العلماء في تعريفه والوصول إلى تعريفٍ شاملٍ في ذلك، وكذا المراحل التأريخية التي مرَّ بها هذا العلم وكيف كان التعامل فيه والمؤلفات التي كتبت من أجل هذا الغرض ..

- تناول المبحث الثاني بيان الحاجة المهمة لهذا العلم وآراء العلماء المؤيدة لتلك الحاجة وأدلتهم، وكذا بيان المعارضين لذلك وكيفية الوصول إلى القناعة العلمية التامة التي تثبت الحاجة الماسة لهذا العلم ولا يمكن استغناء الفقيه عنه ..

- تناول هذا المبحث الثالث الشبهات التي طرحها العلماء الأخباريون والتعرف إجمالاً على ذلك من أجل التمهيد للرد عليها إجمالاً وتفصيلاً في مباحث لاحقة فتكون بذلك خطوة تمهيدية للتعرف عليها أولاً ثم بعد ذلك الرد والوصول إلى

القناعة التامة من مناقشتها وردّها وأنها لا تقاوم أمام الأدلة الكبيرة التي تردُّها إضافة إلى الواقع العملي الذي يؤكد ذلك..

- تناول الفصل الثاني التعريف في المبحث الأول على شخصية المرجع الأكبر السيد الخوئي ليكون القارىء على اطِّلاعٍ تامٍّ بصاحب هذه الموسوعية العلمية الكبيرة وبذلك تطمئنُّ نفسه ابتداء بأنه يؤخذ العلم من منهله الأصيل، وبيان الدور البارز لهذا العالِم الكبير بشهادات أكابر علماء الطائفة فيه ..

- وفي المبحث الثاني تم بيان ما قيل من شهادات علمية بحق هذه الموسوعة الرجالية (معجم رجال الحديث) وبذلك يعلم القارىء على الأسباب الكبيرة والأساسية التي دعت الباحث لاختيار هذه الموسوعة وهذا العالم ..

- وفي المبحث الثالث تم استقراء الآراء العلمية للسيد الخوئي في مباحث علم الرجال استقصاءً شاملاً لأغلب آرائه دون الجميع إيجازاً، وذلك تمهيداً للتفصيل في ما اخترته من المباحث في الفصل اللاحق حيث تم التعرف على الآراء القيمة له في تلك القواعد والتأييد للعلماء الآخرين والتعارض معهم وبذلك نكون على اطِّلاعٍ أولاً بالقواعد الرجالية التي يتناولها هذا العلم ثم معرفة آرائه (قدس سره) ثانياً ..

- في الفصل الأخير وهو الثالث تعرضنا لبيان آراء السيد الخوئي لثلاث قواعد رجالية مهمة جداً في علم الرجال وبينتُ رأي السيد فيها تفصيلاً وأدلته في التأييد والردِّ وكيفية الوصول إلى النتيجة العلمية بعد بيان المقدمات لها بصورة تدريجية واضحة ..

من خلال ما تقدم أعتقد أنَّ القارىء يستطيع من خلال اطِّلاعه على هذا البحث المتواضع على كثيرٍ من الأمور لم يكن قد اطَّلع عليها إلا بالتخصص والدراسة

والبحث، ويكون بذلك على حظٍّ من المعرفة بهذا العلم والأدلة له ولقواعده نفياً وإثباتاً، هذا ما لمسته والحمد لله أولاً وآخراً.

ختاماً أستطيع القول: إنَّ السيد الخوئي (قدس سره) استطاع في بحوثه الرجالية إدخال العلوم المنطقية والجدلية والواقعية لإثبات إيِّ فكرةٍ أو قاعدةٍ دون التقليد الكبير لمَنْ سبقه من العلماء، أو المعالجة البسيطة لبعض الآراء أو السطحية - عفواً- بل بالدقة العلمية المتناهية القائمة على مقدمات رصينة وهذا ما يستطيع الباحث أنْ يلمسه عند التدقيق والتحقيق في كلماته وآرائه، وخصوصاً ما تم بحثه في المبحث الثالث من الفصل الثالث لو تمت مقارنته مع ما تم في غير ذلك من المؤلفات التي تعرضت إليه، وبذلك يوجِد السيد الخوئي (قدس سره) مدرسة رجالية حديثة تختلف عن المدارس السابقة..

قائمة المصادر والمراجع

١ - القرآن الكريم.

٢ - أدوار الفقه الإمامي، الشيخ جعفر السبحاني، مط مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، قم.

٣- أساطين المرجعية العليا، الدكتور محمد حسين الصغير، مؤسسة البلاغ، بيروت.

٤ - أصول الحديث، الدكتور عبد الهادي الفضلي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ١٩٩٣م، دار المؤرخ العربي، بيروت.

٥ - أصول علم الرجال، الدكتور عبد الهادي الفضلي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ١٩٩٤م، دار النصر، بيروت.

٦ - بحوثٌ في فقه الرجال، بحوث آية الله العظمى علي الفاني الأصفهاني، تأليف السيد علي حسين مكي العاملي، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، مؤسسة العروة الوثقى، بيروت.

٧- البلاغ، مجلة، العدد السابع، السنة الثالثة، ١٣٩١هـ ١٩٧١م.

٨- البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، مطبعة العمال المركزية، بغداد، ١٤١٠هـ ١٩٨٩.

٩ - تأريخ التشريع الإسلامي، الدكتور الشيخ عبد الهادي الفضلي، الطبعة الثانية ، ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م، الناشر دار الكتاب الإسلامي، مط سرور، قم.

١٠ - التنقيح في شرح العروة الوثقى، الشيخ علي الغروي، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، قم.

١١- جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، محمد حسن النجفي، حققه وعلق عليه عباس القوجاني، دار الكتب الإسلامية، طهران.

١٢- خلاصة الأقوال في علم الرجال، العلامة الحلي، تصحيح وتعليق قسم الحديث في مجمع البحوث الإسلامي، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ، قم.

١٣- الدراية، الشهيد الثاني، الناشر المجمع العلمي الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، مط الاتحاد.

١٣- دراية الحديث، محمد حسين الحسيني الجلالي، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، مؤسسة الأعلمي، بيروت.

١٤- دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، الشيخ محمد باقر الايرواني، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م، مطبعة سرور، قم.

١٥- دروس موجزة في علمي الرجال والدراية، الشيخ جعفر السبحاني، ط٣، ١٤٢٧هـ، مطبعة توحيد، منشورات المركز العالمي للدراسات الإسلامية، قم.

١٦- رجال الكشي، أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي، المطبعة المصطفوية، بمبي.

١٧- رجال النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي بن العباس النجاشي، ١٣١٧هـ، مط بمبي.

١٨- السيد أبو القاسم الخوئي - مسيرة علم وجهاد -، عماد الكاظمي، مخطوط.

١٩- العدة في أصول الفقه، الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)،تحقيق محمد رضا الأنصاري القمي، الطبعة الأولى ، قم، ١٤١٧هـ.

٢٠- الغدير، الشيخ عبد الحسين الأميني، الناشر مؤسسة دار معارف الفقه الإسلامي، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م، مط محمد، قم.

٢١- الفهرست، الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق الشيخ جواد القيومي، مطبعة باقري، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

٢٢- الفوائد الرجالية، السيد علي الحسيني الصدر، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ، مط أمين، قم.

٢٣- الفوائد الرجالية، الشيخ مهدي الكجوري الشيرازي (ت١٢٢٢هـ)، تحقيق محمد كاظم رحمان، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ، قم.

٢٤- قواعد الحديث، السيد محي الدين الموسوي الغريفي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، دار الأضواء، بيروت.

٢٥- الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني، صححه وقابله وعلق عليه علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران.

٢٦- كليات في علم الرجال، الشيخ جعفر السبحاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثامنة، ١٤٢٨هـ.

٢٧- لمحات من حياة الإمام المجدد السيد الخوئي(قدس سره)، هاشم فياض الحسيني، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، بيروت.

٢٨- محاضرات في أصول الفقه، الشيخ محمد إسحاق الفياض، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، ١٤٢٢هـ، قم.

٢٩- المختصر في الحياةالعلمية لزعيم الطائفة السيد الخوئي (قدس سره)، الشيخ محمد إسحاق الفياض.

٣٠- المراجعات، السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي،ط٣، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣١- مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين، محمد عبد الحسين محسن الغراوي "رسالة دكتوراه مطبوعة"، الناشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٣هـ.

٣٢- مصباح الأصول، السيد محمد سرور الواعظ الحسيني البهسودي، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، ١٤٢٢هـ.

٣٣- مصفى المقال في مصنفي علم الرجال، الشيخ أغا بزرك الطهراني، الطبعة الأولى، إيران، ١٣٧٨هـ ١٩٥٩م.

٣٤- معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم الخوئي، الطبعة الخامسة، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

٣٥- المكاسب، الشيخ مرتضى الأنصاري، تحقيق وتعليق السيد محمد كلانتر، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ، مط الآداب، النجف الأشرف.

٣٦- منتهى المقال في الدراية والرجال، الشيخ عبد الله مرعي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، مؤسسة العروة الوثقى، بيروت.

٣٧- نهج البلاغة، شرح محمد عبده، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة، مصر.

٣٨- موسوعة الحوزة العلمية، مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٣٩- موسوعة طبقات الفقهاء، اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) بإشراف الشيخ جعفر السبحاني، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، قم.

٤٠- وسائل الشيعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق مؤسسة تراث آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط٣، ١٤١٦هـ، قم.

الفهرس

مقدمة	٥
تمهيد: تأريخ علم الرجال	٨
الفصل الأول	١٥
المبحث الأول: تعريف علم الرجال	١٧
العلاقة بين علم الرجال وعلم الحديث	٢١
العلاقة بين علم الرجال وعلم أصول الفقه	٢٢
المبحث الثاني: الحاجة إلى علم الرجال	٢٥
المبحث الثالث: الأخبارية وشبهة عدم الحاجة إلى علم الرجال	٣٧
الفصل الثاني	٤٧
المبحث الأول: نبذة من سيرة السيد الخوئي (قدس سره)	٤٩
نسبه	٥١
مشايخه	٥٢
تدريسه	٥٣
مؤلفاته	٥٤
ما قيل في حقه (قدس سره)	٥٧
منهجه العلمي	٦١
تلامذته	٦٤
وفاته	٦٧
المبحث الثاني: نظرة في معجم رجال الحديث	٦٩
المبحث الثالث: آراء السيد الخوئي (قدس سره) في القواعد الرجالية	٨٠

الفصل الثالث ٨٧
المبحث الأول: الكتب الأربعة وقطعية الصدور ٨٩
المبحث الثاني: أصحاب الإجماع ١١٠
المبحث الثالث: مراسيل مشايخ الثقات ١١٩
المقدمة الأولى: سيرة مشايخ الثقات ١٢٠
- محمد بن أبي عمير ١٢٠
- صفوان بن يحيى ١٢٦
- أحمد بن محمد البزنطي ١٢٨
المقدمة الثانية: أقوال العلماء في العمل بمراسيلهم ١٣٠
الخاتمة ١٣٧
قائمة المصادر والمراجع ١٤١
الفهرس ١٤٥

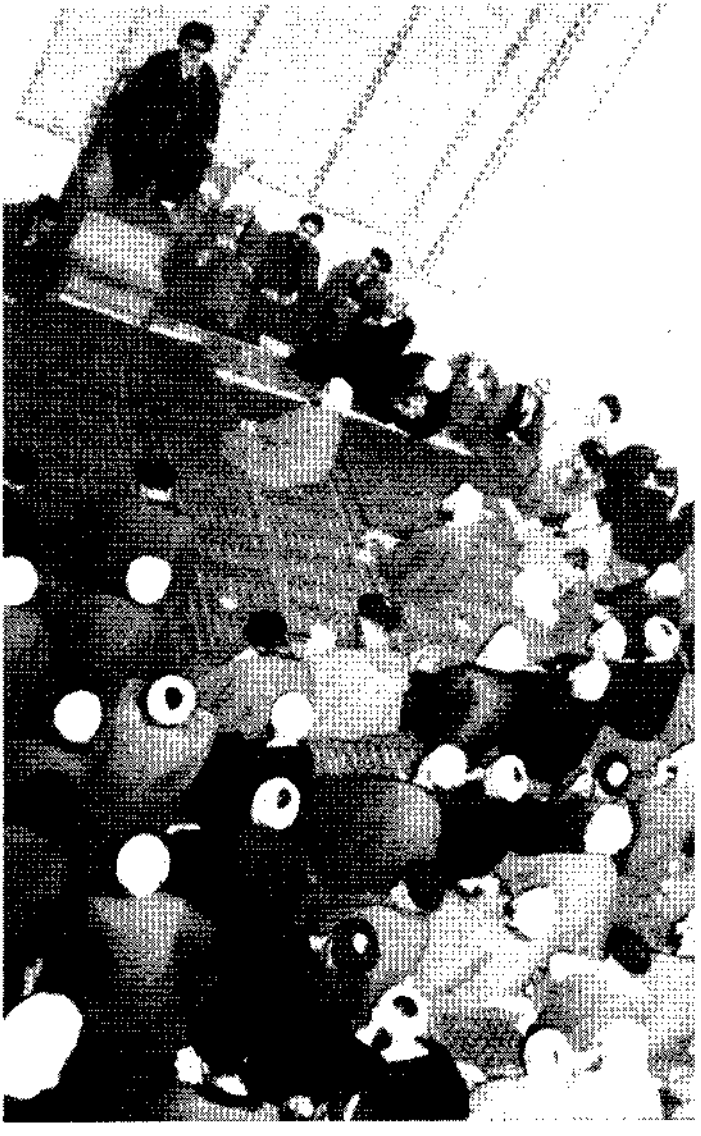

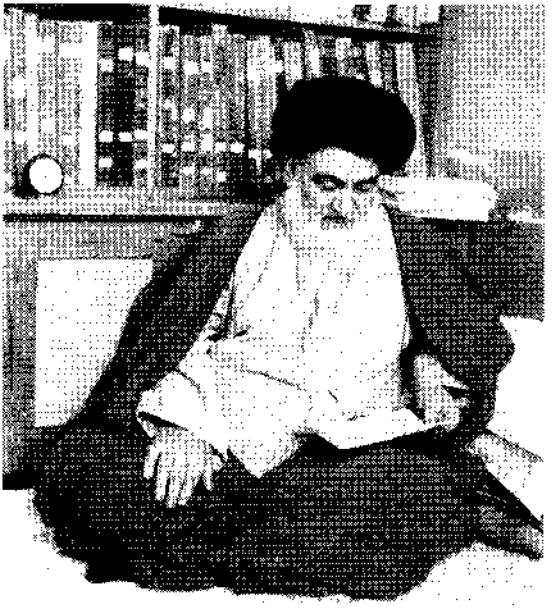

أبو القاسم الخوئي تلميذ العراق وخريج النجف وأستاذ الأساتيذ وفقيه العصر

حفت بوفاة الامام الخوئي (عام ١٩٩٢) ظروف غامضة بسبب ما كان مفروضا عليه من إقامة جبرية، ومنع من السفر الى الخارج للتداوي وأجبر ذويه وتلامذته على مواراته الثرى في حضور لا يزيد عن بضعة أشخاص، كما تم منع إقامة مجالس العزاء على روحه، ومع ذلك تمكن بعض كبار مثقفي العراق من كتابة رثاء للمتوفى مبشرا ومحكوما بمصطلحات وتعابير معينة تعكست روح التلاقي بين العراق والامام الخوئي ومن ذلك ما كتبه العلامة المحقق الدكتور حسين علي محفوظ ونشر في حينه على ثلاث حلقات في جريدة الجمهورية.

مجد الدين "أبو السعادات" المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، ابن الاثير (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) أحد الإخوة الثلاثة الأفاضل أبناء الاثير الذين لوسمعت سيرهم مفصلا في كتاب الكبير النهاية في غريب الحديث وجامع الاصول في أحاديث الرسول، الذي جمع بين أصول الصحاح الستة لأئمة السنة، وهي صحيحا البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي والموطأ.

في الفصل الأول من الباب الخامس من كتاب النبوة من جامع الاصول فقال إن رسول الله (ص) قال: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها" أخرجه أبو داود.

فقال ابن الأثير: "قد تكلم العلماء في تأويل هذا الحديث كل واحد في زمانه، وأشاروا إلى القائم الذي يجدد للناس دينهم على رأس كل مئة سنة. وكان كل قائل قد مال إلى مذهبه وحمل تأويل الحديث عليه. والأولى أن يحمل الحديث على العموم. فإن قوله (ص) إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها لا ... يكون المبعوث ... الفقه ... وإنما ... يكون ... وقد يكون أكثر منه ... فقط (ص) ...

على الواحد والجمع.

ثم قال -- بعد تحقيق من يكون المبعوث على رأس المائة -- ونحن نذكر الآن المذاهب المشهورة في الاسلام التي عليها مدار المسلمين في أقطار الأرض وهي: مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد ومذهب الإمامية ومن كان المشار إليه من هؤلاء على رأس كل مائة سنة، وكذلك من كان المشار إليه من باقي الطبقات. وأما من كان قبل هذه المذاهب المذكورة فلم يكن الناس مجتمعين على مذهب إمام بعينه، ولم يكن قبل ذلك إلا المائة الأولى. وكان على رأسها من أولي الأمر: عمر بن عبد العزيز، ويكفي الأمة في هذه بذلة وجوده خاصة فإنه فعل في الإسلام ما ليس بخاف.

وكان من الفقهاء بالمدينة محمد بن علي الباقر والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وسالم بن عبد الله بن عمر. وكان بمكة منهم مجاهد بن جبر وعكرمة مولى ابن عباس وعطاء بن أبي رباح. وكان باليمن طاووس. وبالشام مكحول. وبالكوفة عامر بن شراحيل الشعبي، وبالبصرة الحسن البصري ومحمد بن سيرين.

وأما المحدثون فمحمد بن شهاب الزهري وجماعة كثيرة مشهورون من التابعين وتابعي التابعين.

... من ... على رأس المائة الثانية من ... الشافعي والحسن ... زياد اللؤلؤي ...

حسين علي محفوظ

أصحاب أبي حنيفة وأشهب بن عبد العزيز من أصحاب مالك. ومن الإمامية علي بن موسى الرضا. ومن القراء يعقوب الحضرمي. ومن المحدثين يحيى بن معين. ومن الزهاد معروف الكرخي.

وأما من كان على رأس المائة الثالثة ... من الفقهاء أبو العباس بن سريج من أصحاب الشافعي وأبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي من أصحاب أبي حنيفة وأبو بكر بن هارون الخلال من أصحاب أحمد وأبو جعفر محمد بن يعقوب (الكليني) الرازي من الإمامية. ومن المتكلمين أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري. ومن القراء أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد.

ومن المحدثين أبو عبد الرحمن بن شعيب النسائي. وأما من كان على رأس المائة الرابعة، من الفقهاء أبو حامد أحمد بن طاهر الاسفراييني من أصحاب الشافعي وأبو بكر محمد بن موسى الخوارزمي من أصحاب أبي حنيفة وأبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر من أصحاب ... وأبو عبد الله الحسين بن علي ... من أصحاب أحمد ... المرتضى الموسوي أخو الرضي ...